مجلة المختار للعلوم الإنسانية 24 (1): 01-29، 2014

Research Article

Open Access

التغيرات السكانية في منطقة الكفرة

إسماعيل عبد الغني عبد الكريم احمودة[1]*

قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم، الكفرة، جامعة بنغازي

Doi: https://doi.org/10.54172/85zs8m53

المستخلص: لعب الموقع الجغرافي لمنطقة الكفرة دورا بالغ الأهمية، فقد كانت في الماضي نقطة عبور لكثير من المكتشفين والرحالة للوصول إلى إفريقيا ونقطة التقاء خطوط تجارة القوافل قديما، تتضمن هذه الدراسة التغيرات السكانية في منطقة الكفرة خلال فترة تقترب من خمسة عقود شهدت خلالها تغيرات عده، وحاولت هذه الدراسة التركيّز على ثلاثة جوانب هي النمو السكاني، وتوزيع السكان على سطح الأرض ثم تركيب السكان مع تحليل مكوناتها في إطار زماني ومكاني محدد. وتشير الدراسة لبعض الجوانب الجغرافية لمنطقة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الموقع الجغرافي، التضاريس، مصادر المياه، التجمعات السكانية

Population changes in the Kufra region

Ismail Abdel-Ghani Abdel-Karim Ahmouda
Department of Geography, College of Arts and Sciences, Kufra, University of Benghazi

Abstract: The geographical location of the Kufra region played a very important role. In the past, it was a crossing point for many explorers and travelers to reach Africa and a meeting point for ancient caravan trade lines. This study includes population changes in the Kufra region during a period approaching five decades during which it witnessed many changes. This study attempted to focuses on three aspects: population growth, population distribution on the surface of the Earth, and then population composition, with an analysis of its components within a specific temporal and spatial framework. The study indicates some geographical aspects of the study area.

Keywords: Geographical location, terrain, water sources, population centers

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة:

تتضمن هذه الدراسة التغيرات السكانية في منطقة الكفرة خلال فترة تقترب من خمسة عقود شهدت خلالها تغيرات عده، وحاولنا أن نركّز على ثلاثة جوانب هي النمو السكاني، وتوزيع السكان على سطح الأرض ثم تركيب السكان مع تحليل مكوناتها في إطار زماني ومكاني محدد. وقبل ذلك لابد من التعرف بشكل موجز علي بعض الجوانب الجغرافية لمنطقة الدراسة.

.مشكلة البحث:-

تأثرت منطقة الدراسة بالتطور الاقتصادي الذي شهدته البلاد والذي أنعكس على زيادة الحجم السكاني، فقد تضاعف أكثر من ست مرات خلال ما يقرب من خمسة عقود وهي الفترة ما بين سنة 1954 –2006 م والتي زد فيها عدد السكان من 6207 نسمة إلى 56356 نسمة نسمة على التوالي. **كما في الجدول (1)** ، إن هذه الزيادة الكبيرة في الحجم السكاني لمنطقة محدودة الموارد الاقتصادية دفع الباحث إلى محاولة تناول المشكلة بالوصف والتحليل.

جدول (1) تطور الحجم السكاني (1954 – 2000 م).

السـنة	حجم السكان بالآلاف نسمة
1954	6207
1964	7501
1973	11823
1984	20503
1995	35091
2006	56356

مصدر البيانات: مصلحة الإحصاء والتعداد العام للسكان والسجل المدني (1954 – 2006 م).

الفروض :

بناءً على المشكلة المطروحة سلفاً سيتم مناقشة الفروض التالية:

1. أثرت التنمية المكانية على الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية في منطقة الدارسة.
2. تأثرت بعض التراكيب السكانية بارتفاع معدلات النمو السكاني.
3. تغير التوزيع الجغرافي للسكان بتغيرُ العوامل المؤثرة فيه.

4. تمر المنطقة بمرحلة نمو سكاني سريع نتيجة للتطور الاقتصادي الذي شهدته البلاد

أهداف البحث:-

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

1. دراسة الزيادة الطبيعية **(المواليد والوفيات)** والزيادة الغير طبيعية **(الهجرة)** والعوامل المؤثرة في كل منهما وبيان طبيعة حركاتها .

2. دراسة التركيب السكاني : – لتوضيح التطورات الديموغرافية التي حدثت في هذا التركيب ومعرفة تأثيره على القوى العاملة بالمنطقة لبيان نسبة الإعالة.

3. الوقوف بالوصف والتحليل على صورة التوزيع الجغرافي للسكان ودراسة علاقة السكان بالمساحة **(الكثافة السكانية)**.

4 .محاولة التعرف على المرحلة الحالية للنمو السكاني التي تمر بها المنطقة والتطورات المستقبلية للنمو.

أهمية البحث:

1. يتناول البحث موضوعاً لم يسبق أن تطرق إليه الباحثون مباشرة في المنطقة المدروسة، ما عدا بعض الشركات التي تناولته ضمن تقارير ومواضيع مختلفة.
2. تطمح الدراسة في أن تثري المادة العلمية وتكون رصيد من المعلومات والحقائق للاستفادة منها في مجالات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي.
3. لا تقتصر أهمية الدراسة على رسم الصورة الحالية للسكان فحسب بل لتحديد الأبعاد المستقبلية لصورة النمو السكاني

أولا: طبيعة منطقة الدراسة :

1/ الموقع الجغرافي :– تقع منطقه الدراسة في الركن الجنوبي الشرقي من ليبيا, كما في الخريطة (1)، وتشغل مساحه تقدر بحوالي 27% من جملة مساحه ليبيا، تقع ما بين دائرتي عرض(19.8و28 شمالاً) وخطي طول (18.7 و 24.4 شرقاً) على بعد حوالي 1000 كم جنوب مدينة بنغازي ثاني كبرى المدن الليبية، وتقدر مساحة منطقة الدراسة بحوالي 483510 (مكتب التوثيق والمعلومات : 2004) كيلومتراً مربعاً وهي بالتالي تحتل الترتيب الأول من حيث المساحة في ليبيا .

تحد منطقة الدراسة ثلاث دول مجاورة لليبيا وهي من الشرق مصر والسودان جنوباً ومن الغرب

تشاد, مما جعلها تحتل مكانة هامة كملتقى لطرق تجارة القوافل ما بين الشمال والجنوب قديما والمتجهة من المدن والواحات الليبية إلي البلدان المجاورة.

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

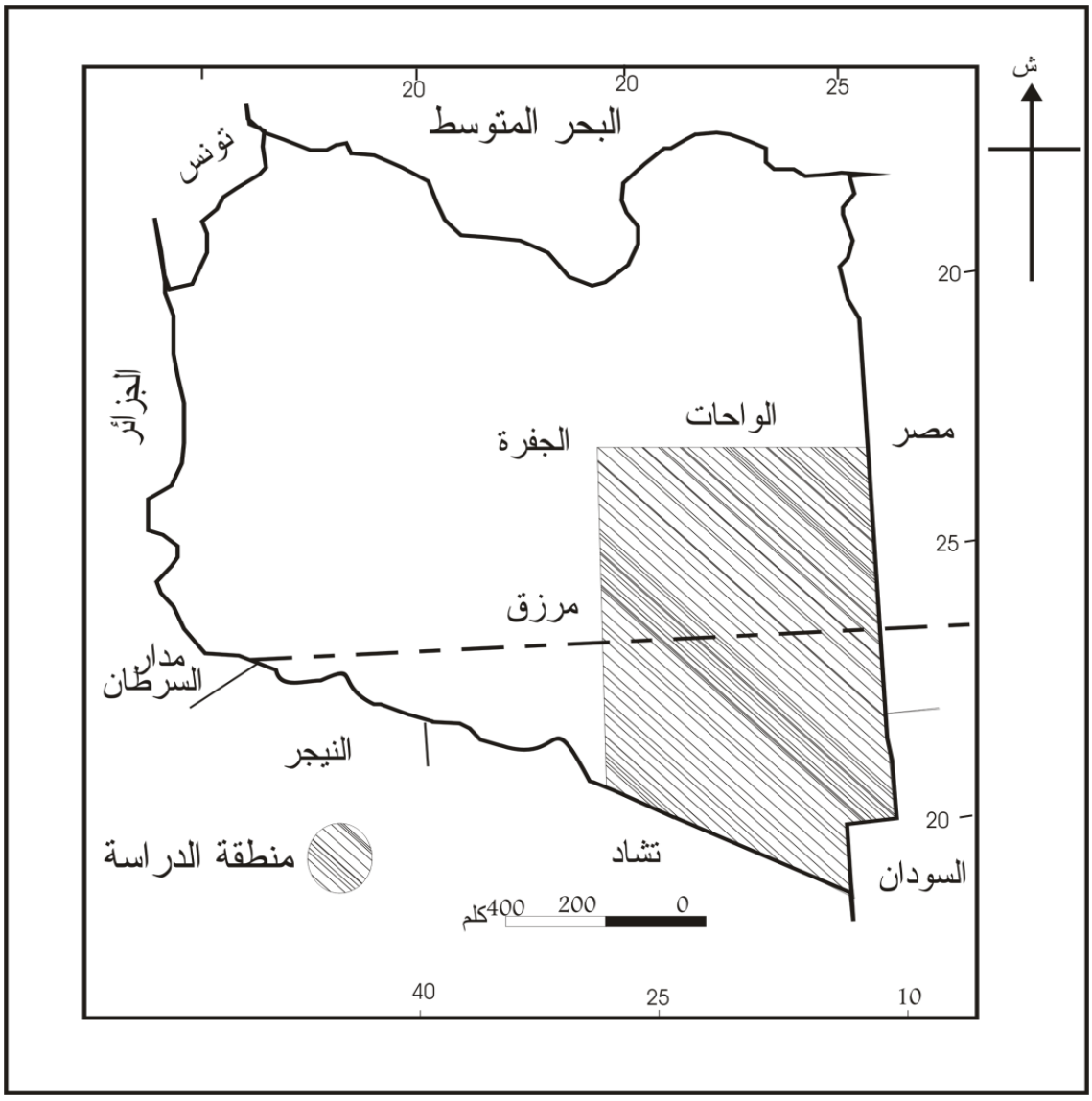

المصدر: الأطلس الوطني 2006م مع تعديل الباحث .

2- التضاريس:

تمتاز المنطقة بوجود الكثبان الرملية والسبخات, وبسطح مموج بحيث يمكن تقسيمه إلي أحواض صغيره حيث يضم كل حوض مجموعه من الواحات, وبشكل عام لا يزيد ارتفاع السطح عن 415 متر عن مستوى سطح البحر, كما تظهر على سطح المنطقة بعض السلاسل الجبلية والهضاب مثل: جبل العوينات واركنوا، وقارة الهوا ريه، جبال الزرق، وقاره السعاية؛ وتعد

الأحواض التي تتميز بقرب منسوب المياه الجوفية إلي السطح أكثر الجهات ملائمة لتركز السكان, ولهذا يظهر تركز السكان في مناطق متباعدة تبعًا لتباعد الأحواض بعضها عن بعض.

3-التربة:

تعد التربة من المظاهر الطبيعية ذات التأثير المباشر على أشكال الحياة المختلفة, وتتصف تربة منطقة الدراسة بأنها تربة جافة رملية إلي طينية عميقة, وهى فقيرة في المواد الغذائية الضرورية, إلي جانب انخفاض قدرتها على احتفاظ بالرطوبة لسرعة نفاذيتها, وانعدام البناء فيها يسهل من تفاقم مشكلة التعرية الهوائية, كل ذلك جعل منها تربة فقيرة في إمكانيتها الزراعية, الأمر الذي يحدد إمكاناتها الاقتصادية (أبريك خشيم؛ 235:1995).

4- المناخ:

أ- الحرارة: نتيجة لوقوع المنطقة ضمن نطاق الصحراء الكبرى, جعلها تتميز بصيف حار نهارا ومعتدل ليلا, وشتاء بارد ليلا ودافئ نهارا, ولا تظهر فيها الفصول الأربعة بوضوح, فالسنة تكاد تكون فصلين هما شتاء قصير وصيف طويل تفصل بينهما فترتين انتقاليتين قصيرتين, وبذلك فأن المنطقة تتعرض لأكبر قدر من الحرارة خلال فصل الصيف, واهم ما يستدعى نظرنا في هذه المقارنة هوان معدلات النهايات العظمى والصغرى الشهرية فيها تدل على أنها ذات مناخ قاري متطرف فهي شديدة الحرارة جدا في الصيف وشديدة البرودة جدا في الشتاء ويرتفع مدى التغير الفصلي فيها إلي ما بين 16 درجه إلي 21 درجه مئوية (عبد العزيز شرف؛ 172: 1995) .

ب- الأمطار: تُعد منطقه الدراسة جزء من إقليم المناخ الصحراوي الجاف الذي يتميز بندرة تساقط الأمطار, وبذلك تصنف ضمن المناطق الجاف التي يبلغ معدل سقوط الأمطار بها حوالي 30 ملليمتر في السنة (محمد فضل، 228:1995), وهى أمطار متقطعة وغير منتظمة بمعنى انه لا يوجد موعد محدد لسقوط الأمطار فقد تسقط في أي وقت من السنة, ففي بعض السنوات تكون بسبب الأنظمة التصاعدية المرتبطة بالانخفاضات الجوية الشتوية, وفي سنوات أخرى تحصل على بعض الأمطار من الأنظمة المرتبطة بالنظام الموسمي المتمركز على أقاليم جنوب الصحراء(محمد امقيلي، 173:1995).

5- مصادر المياه:

لا توجد في منطقة الدراسة غير المصادر الاحفورية للمياه, وهذا يتطلب تكثيف الدراسات حولها, ووضع الخطط السليمة للتصرف فيها, حتى يمكن إطالة أمد وجودها لضمان تحقيق مستقبل أفضل للمنطقة، وهذا كان وراء فكرة إقامة المشاريع الزراعية الإنتاجية والاستيطانية في منطقة الكفرة (عبد الحميد بن خيال، 1995ص:593) .

6- النباتات:

منطقة الدراسة فقيرة من الغطاء النباتي, عدا تلك النباتات الصحراوية التي تتميز بقدرتها على تحمل ارتفاع درجه الحرارة وهبوب الرياح القبلي التي تتصف بجفافها وحرارتها الشديدة في بعض أيام فصلى الربيع والصيف.

أما بالنسبة للزراعة المروية التي يزاولها السكان, فتنتشر في المنطقة أشجار النخيل وزراعة الأعلاف والخضروات في المزارع التقليدية, كما شهدت المنطقة توسعاً في زراعة بعض الأشجار المثمرة مثل, أشجار النخيل و الليمون والمانجو والزيتون, والتي اغلبها تروى بالتنقيط, وهي الآن تغطي الاستهلاك المحلي ويتوقع لها في السنوات القليلة القادمة أن تصدر بكميات اقتصادية إلي مدن الشمال (تقرير التنمية البشرية في ليبيا لسنة 2002) .

التجمعات السكانية في منطقة الدراسة:

تضم منطقه الدراسة عدة تجمعات سكانية يجمعها اسم الكفرة، وهي:

أ/ الجوف:- تقع مع تقاطع خط طول 18"23 شرقاً وخط عرض 12"24 شمالا و يبلغ عرضها من الشمال إلي الجنوب 20كم وطولها من الشرق إلي الغرب 50كم, وهى من أهم

مناطق التركيز السكاني ولذلك فهي مركز منطقة الدراسة وتتكون من مجموعه من الواحات الصغيرة مثل: بومه، بويمه، المنايع التوبات، الحاره، والزرق.

ب/ تازربو: ثاني تجمع سكاني بعد الجوف، وتبلغ مساحتها حوالي 450 كيلو متر مربع، وتتكون من مجموعه واحات صغيره متناثرة أهمها: واحة الجزيرة والقصيبايه وعين الجولات والمعبوص, ومنطقة تازربو معزولة عن بقية التجمعات السكانية, لوقوعها في الاتجاه الشمالي الغربي عن الجوف بمسافة350كم، وتظهر في شكل سلسلة خضراء من النخيل حيث تمتاز بعذوبة مائها, وتعتبر أحد منابع النهر الصناعي.

ج/ منطقة بزيمه: يقع جنوب شرق تازربو بمسافة 100كم وتبعد مسافة 140 كم في الاتجاه

الشمالي الغربي عن الجوف وبمسافة80 كم في الاتجاه الجنوبي عن ربيانة, وهي معزولة لعدم وجود طريق معبد يربطها بفروع منطقة الدراسة إنما توجد عدة مسارات مختلفة تشق الكثبان الرملية الوعرة والتي سرعان ما تغطيها الرمال عند هبوب الرياح, وهى ذات نخيل وتمور, إلا أنها خاليه من السكان حيث تم توطين سكانها في قرى المشروع الاستيطاني الزراعي الذي يبعد عن الجوف مسافة 15 كيلو متر تقريباً والذي أطلق عليه اسم بزيمه الجديدة, ويحتوي علي 54 قرية وتبلغ مساحة كل مزرعة 6 هكتارات مروية, وتم إعطاء الأولوية في الانتفاع بهذا المزارع لسكان: ربيانة، الطلاب، وبزيمة، غير إن سكان الطلاب و ربيانة لم يتم توطينهم بالكامل فمازال جزء منهم في مناطقهم الأصلية.

د/ منطقة ربيانة: تقع جنوب بزيمه بمسافة 50كم، وبمسافة 160كم في الاتجاه الغربي من الجوف وتظهر على شكل حوض رملي تحيط به الجبال وأشجار النخيل من الجهة الشمالية وتقع على حافة بحيرة وسبخه من وراء سلسله مرتفعات ويغطى سطحها الرمال لوجودها في نطاق بحر رمال ربيانة الذي يبلغ مساحته 70000 كيلو متر مربع (محمد على فضل, والهادي بولقمة :1995:228).

هـ/ منطقة الهوارى: وهو يقع على 20كم شمال واحة الجوف ويشتهر بنشاطها الزراعي.

و/ منطقة الطلاب: وهى عبارة عن منخفض يبعد عن الجوف بمسافة 20كم جنوبا يقع عند تقاطع خط الطول 0 .10."23 شرقا و0 .12".24 شمالا .

مساحه منطقه الدراسة :

تكمن أهمية دراسة مساحة منطقة الدراسة في أن اليابس يشكل مسرحاً للحياة البشرية ومجالاً تنتشر علية نشاط الإنسان بمختلف أنواعها, حيث تبلغ مساحه منطقه الدراسة حوإلي483510كيلو متر مربع وهو ما يعادل 27% من جملة مساحه ليبيا التي تبلغ 1759540 كيلو متر مربع, وتتوزع هذه المساحة على ستة فروع حسب تقسيم التعداد السكاني لسنه 1984م.

ومن تحليل بيانات الشكل (1) يمكن تقسيم التجمعات السكانية في منطقه الدراسة من حيث المساحة إلي الآتي:

ا- تجمعات كبيره المساحة: تشمل بزيمه الجديدة التي تحتل اكبر مساحه وتقدر نسبتها 39.2% من إجمالي مساحه منطقه الدراسة المأهولة بالسكان ويرجع اتساع مساحه المنطقة لأنه يحتوى

على 54 قرية زراعية نشأة لتوطين سكان مناطق: بزيمة وربيانة والطلاب.

ب- تجمعات متوسطة المساحة: وهى تتمثل في منطقة الجوف الذي يمثل المركز الإداري لمنطقه الدراسة, ثم يليه منطقة تازربو والذي يعد المركز الثاني لمنطقه الدراسة من حيث الأهمية ويبلغ نسبته 21.7% من إجمالي المساحة.

شكل (1)النسبة المئوية للمساحة المأهولة بالسكان منطقة الدراسة لسنة 2006م

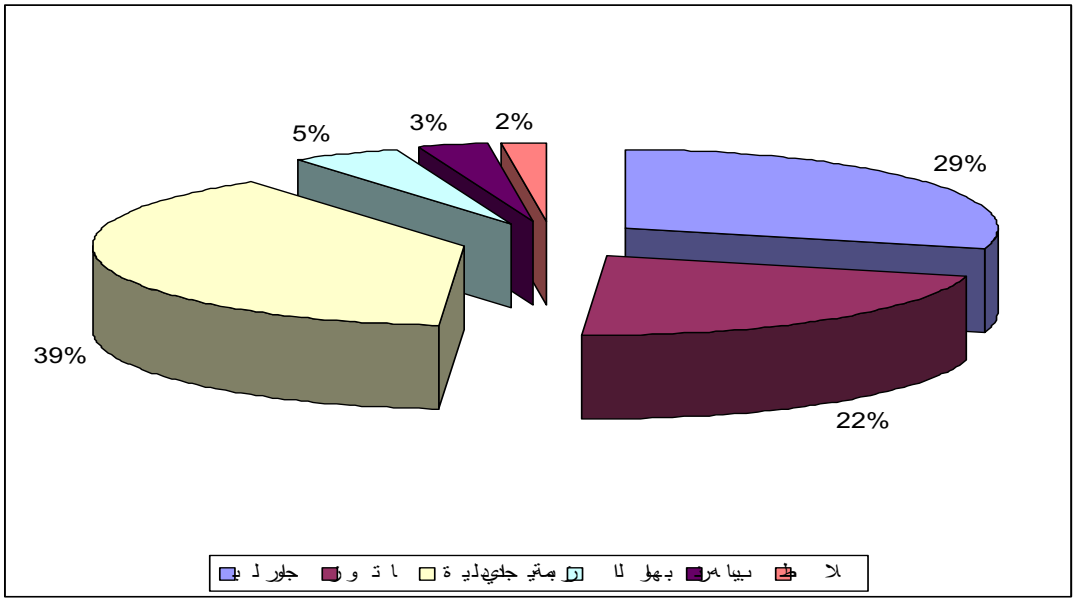

المصدر: إعداد الباحث بناءاً على الدراسة الميدانية لسنة 2006 .

ج- التجمعات قليلة السكان لان معظم سكانها استقروا في منطقة الجوف مما جعل هذه المناطق وتكون خاليه من السكان خاصة منطقة الطلاب و ربيانة.

التوزيع الجغرافي لسكان منطقة الدراسة :

يختلف التوزيع الجغرافي من منطقة إلي أخرى, تبعاً للعوامل الطبيعية والبشرية, وعلية يتركز السكان في مناطق محدده جغرافيا وتكون باقي مساحة المنطقة خالية من إي تركز سكاني تماماً. وبالتالي تظهر صورة التوزيع الجغرافي للسكان على المساحة في شكل مستوطنات صغيرة متفرقة تفصل بينها مسافات تتباين من حيث البعد والقرب ,مما يجعل الكثافة السكانية تساوي صفر في المسافة التي تفصل بين مناطق التركز السكاني في المنطقة (منصور الكيخيا، 1995م : 335) وذلك لعدم وجود إي نوع من الاستقرار البشرى, بسبب الطبيعة الصحراوية لمنطقة الدراسة والتي تنعدم فيها مقومات الاستقرار البشري إلاّ في مناطق محددة.

وبدراسة الخريطة (1) يلاحظ تبايناً بين فروع منطقة الدراسة في نسبة التوزيع السكاني, حيث يظهر منطقة الجوف بأعلى نسبة تركز سكاني من باقي المناطق الأخرى, والتي تبلغ 70,5%من إجمالي سكان منطقة الدراسة, في حين إن باقي المناطق الأخرى لم تتعدى نسبة تركز السكان بها 13%من إجمالي سكان منطقة الدارسة, فقد بلغت نسبة تازربو 12,5% والهواري 3,3% وربيانة3,1% والطلاب ,6% وبزيمة الجديدة 10% من إجمالي سكان منطقة الدراسة و يمكن إن يعود التركز السكاني في الجوف إلي نفس الأسباب السابقة الذكر والتي أدت إلي تضاعف سكانه ,بالإضافة إلي تركز الأنشطة البشرية. وبذلك نستخلص إن الظروف البيئية, أدت إلي ثبات مراكز الاستقرار البشرى على الرغم من تطورها العددي، أضافه إلي إن التطور الذي شهدته المنطقة لم يكن متوازيا في كل فروعها وبالتالي لم تستطع الفروع الأقل تطورا إن تحتفظ بسكانها والذي بلغ اقل نسبه له في الطلاب6,% من إجمالي السكان, إمام جذب المنطقة الأكثر تطورا(الجوف) والتي بلغت أعلى نسبه لتركز سكانها 70,5% من إجمالي السكان,وليتضح إن هناك تركز سكاني في منطقة الجوف,عكس بقية الفروع,ولهذا فإن التركز السكاني الذي يعطي منطقة الجوف أهمية واضحة على خريطة التوزيع الجغرافي للسكان,إنما كان نتيجة للنشاط الأخر المصاحب للزراعة الآلية الحديثة في المشاريع الكبرى مثل النشاط المتعدد في مجالات الإدارة والخدمات الأخرى (منصور الكيخيا، 1995م :34).

بدراسة تركز السكان على مستوي فروع منطقة الدراسة كما موضح من بيانات الجدول (1), نجد هناك تفاوتاً في تركز السكان, حيث أن سكان منطقة الجوف فقط تبلغ نسبتهم 70,5% من إجمالي سكان منطقة الدراسة , وهم يعيشون على مساحة تقدر نسبتها 29,3% من إجمالي مساحة منطقة الدراسة , وان باقي سكان منطقة الدراسة البالغة نسبتهم 29.5 من إجمالي سكان منطقة الدراسة يعيشون على مساحة 70.7% من إجمالي مساحة منطقة الدراسة، وهذا يوضح مدى التفاوت الكبير في توزيع السكان بين فروع منطقة الدراسة.

جدول(1) يوضح العلاقة بين السكان والمساحة في منطقة الدراسة, وفقاً لمنحنى لورنز.

	السكان			المساحة		
	العدد	**النسبة**	**تكرار التجمع**	**الكيلو متر**	**النسبة**	**تكرار التجمع**

		المئوية	الصاعد للمساحة	مربع	المئوية	الصاعد للمساحة
الجوف	39743	70,5	70,5	40289	29,3	29,3
تازربو	7033	12,5	83	29953	21,7	51,1
بزيمة الجديدة	5632	10	93	53893	39,2	90,3
الهواري	1874	3,3	96,3	6448	4,7	95
ربيانه	1746	3,1	99,4	4378	3,2	98,2
ا الطلاب	328	0,6	100	2575	1,9	100
لإجمالي	56356	100	--- -	137536	100	----

المصدر: بيانات السكان وفقاً لدائرة السجل المدني 2006م, وبيانات المساحة وفقاً للتخطيط العمراني 2006م .

وعلية فإن توزيع السكان غير متعادل ويميل بشدة إلي التركز في مناطق معينة, كما موضح في منحنى لورنز الذي يؤكد حقيقة عدم التماثل في التوزيع السكاني بين التجمعات السكانية بمنطقة الدراسة , ومما سبق نجد أن توزيع السكان في منطقة الدراسة يرتبط ارتباطاً قوياً بتوزيع مراكز الاستقرار البشري نتيجة للظروف البيئة الصحراوية القاسية وعدم وفرة المياه ومقومات الحياة الأخرى في باقي أجزاء منطقة الدراسة. وبالتالي تقف عواملها الطبيعية عقبة في سبيل توسع انتشار السكان وتوطنهم (منصور الكيخيا، 1995م :340).

الكثافة السكانية:

إن الكثافة السكانية لمنطقة الدراسة لسنة 2006م بلغت 0.4/كم2, وهى تعد كثافة منخفضة بسبب التفاوت الكبير بين عدد السكاني المحدود و المساحة الشاسعة ذات الطبيعة الصحراوية القاحلة التي تنعدم فيها مظاهرا لحياة البشرية.

جدول(2) الكثافة العامة للسكان حسب فروع منطقة الدراسة لسنة 2006

الفروع	الكثافة العامة فرد/كم2
الجوف	0.9

تازربو	0.2
بزيمةالجديدة	0.1
الهواري	0.3
ربيانة	0.4
الطلاب	0.1
الكثافة العامة	0.4

المصدر البيانات : التعدادات العامة للسكان والسجل المدني.

وبدراسة الكثافة السكانية بين الفروع بفروع منطقة الدراسة من الجدول (2) فقد بلغ اعلي مستوى لها في منطقة الجوف10/كم2,وذلك بسبب العوامل أن الطبيعية والبشرية تلعب دوراً كبيراً في منطقة الجوف وتركز مظاهر النشاط البشري في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية– يؤدي إلي زيادة الكثافة السكانية عن باقي المناطق الأخرى ,التي كان لدور العوامل الطبيعية اثر في انخفاض كثافتها السكانية التي لم تتعدى 4 أشخاص لكل 10 كيلو متر مربع, حيث بلغت في منطقة ربيانة 4 أشخاص /10 كم2, وفي الهواري 3 أشخاص/10كم2, وفي تازربو شخصين/10كم2, وتساوي كثافة منطقتي بزيمة الجديدة والطلاب بشخص واحد/10 كم2, وهذا بسبب تفاوت توزيع السكان وتركزهم في منطقة الجوف الذي يضم 70,5% من سكان المنطقة.

معدل تباعد مراكز فروع منطقة الدراسة:

يستخدم هذا المقياس في تحديد متوسط المسافة الفاصلة بين الظاهرات التي تتوزع في صورة نقاط داخل حدود وحدة مكانية معينة (محمد إبراهيم، 2007م: 212) وبالتالي تستفيد الدراسة منه في هذا الجانب لمعرفة انتشار مراكز الاستقرار البشري على أرض منطقة الدراسة بمقدار معدل التباعد بين مراكز الفروع .

نلاحظ من خلال دراسة معدلات التباعد إن مراكز الفروع في منطقة الدراسة توزع بصوره تعكس ارتباط هذا التوزيع بمجموعه من العوامل الطبيعية التي سبق الإشارة إليها , الأمر الذي أوجد مسافات متباينة تفصل بين كل منطقة وأخر .

جدول (3) متوسط التباعد بين فروع منطقة الدراسة* .

المنطقة	المساحة المأهولة كم2	عدد المراكز العمرانية لكل منطقة	متوسط التباعد م[1]
الجوف	40289	7	80.5
تازربو	29953	3	103
بزيمة ج	53893	54	33.9
الهوارى	6448	2	60
ربيانة	4378	1	70
الطلاب	2575	1	53.7
الإجمالي	137536	68	48.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث, اعتماداً على الدراسة الميدانية لسنة 2006م .

ومن خلال دراسة الجدول (3) يمكن قياس معدل التباعد لفروع منطقة الدراسة , ونعنى بمعدل التباعد متوسط المسافات التي تفصل فروع منطقة الدراسة عن بعضها البعض ومن خلاله تعطى صوره عن كثافة المراكز العمرانية في منطقة الدراسة , ويمكن تصنيف هذه المراكز إلي ثلاث مجموعات حسب متوسط التباعد كما يلي :

– المجموعة الأولى تضم المناطق ذات تباعد كبير حيث يزيد متوسط التباعد عن 103 كم ويتمثل ذلك في منطقة تازربو الذي يشكل سكانه 12.4% من إجمالي سكان منطقة الدراسة.

– المجموعة الثانية تضم المناطق ذات تباعد متوسط :– وتشمل مناطق الجوف وربيانه والهوارى و يتراوح متوسط التباعد فيها من 60 كم إلي 86.5 كم.

المجموعة الثالثة: تضم المناطق ذات تباعد صغير وتشمل بزيمة الجديدة والطلاب حي بلغ متوسط التباعد 33.9 كم – 53.7 كم على التوالي.

مما سبق نلاحظ إن المناطق تظهر في شكل تجمعات سكانية منفردة ومتباعدة تفصل بينها

---

* تم حساب متوسط التباعد بالمعادلة الآتية: متوسط التباعد = 1.0746 × $\sqrt{\frac{}{4}}$ حيث 1.0746 ثابت[1]

يحقق افتراضي التباعد في شكل راسي منتظم ، م : تعنى عدد المراكز العمراني.

مسافات أغلبها طويلة, وذلك بسبب طبيعة البيئية الصحراوية لمنطقة الدراسة.

التغيرات السكانية:

تعد التغيرات السكانية من أساسيات موضوع دراستنا, و من أولى الخطوات التي يلتفت إليها الباحث المهتم جغرافية السكان وتتناول الدراسة بالتفصيل الجوانب التالية:

1- تطور حجم السكان في منطقة الدراسة:

ومن خلال نتائج التعدادات العامة للسكانِ يمكن تتبع تطور حجم السكان، ففي سنهِ 1954م بلغ الحجم السكاني 6207 نسمة ليصل في العامِ 1964م إلي 7501 نسمه ثم ارتفع حجم السكاني في سنة 1973م إلي11823 نسمة بزيادة بلغت 5616 نسمه خلال عشرين سنة، واستمر الحال على هذا النحو حتى سنه 1984م حيث بلغ التطور العددي لحجم السكان 20503 نسمه سنه 1984م، وفي سنه 1995 بلغ العدد 35091 نسمة لتوصل الزيادة العددية للسكان ارتفاعها لتصل إلي 56356 نسمه في سنة2006م, وبذلك تكون نسبة زيادة الحجم قد بلغت 89% من إجمالي السكان سنة 1954م, مما أدى إلي تضاعف الحجم السكاني إلي أكثر من ثمانية مرات خلال نفس الفترة , حيث سنناقش أسباب هذه الزيادة عند دراسة تطور الحجم السكاني في فروع منطقة الدراسة، كما في الشكل (2).

شكل(2) تطور حجم السكان في منطقة الدراسة للفترة(1954–2006م)

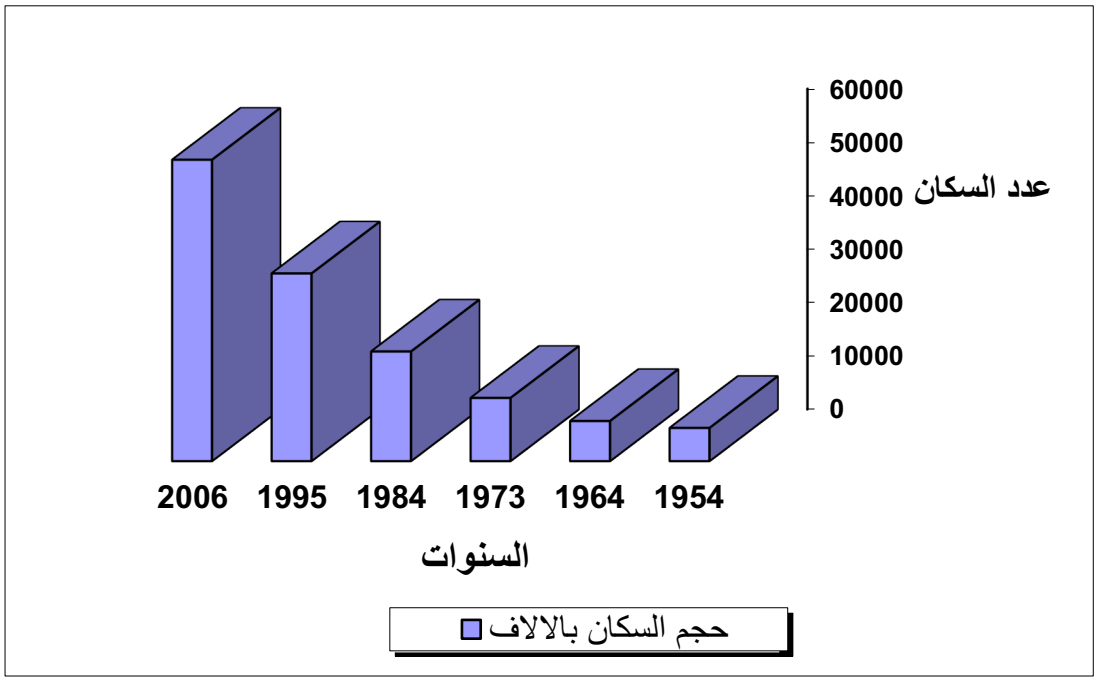

المصدر: نتائج التعدادات العامة للسكان في ليبيا (1954– 1995) وبيانات السجل المدني في منطقة الدراسة لسنة 2006م.

2– تطور حجم السكان في أجزاء منطقة الدراسة:

يهدف إلي دراسة أكثر تفصيلاً لتطور الحجم السكاني لأجزاء منطقه الدراسة, بداية من سنه 1973م إلي سنة 2006م , فمن خلال دراسة الشكل(3) نلاحظ إن هناك تباين في زيادة الحجم السكاني في خلال فترة الثلاثة والثلاثين سنة الممتدة من سنه 1973م إلي سنه 2006م ويمكن تحليل ذلك على النحو التالي:

الشكل (3) تطور حجم السكان حسب المنطقة للسنوات(2006,1995,1984,1973م)

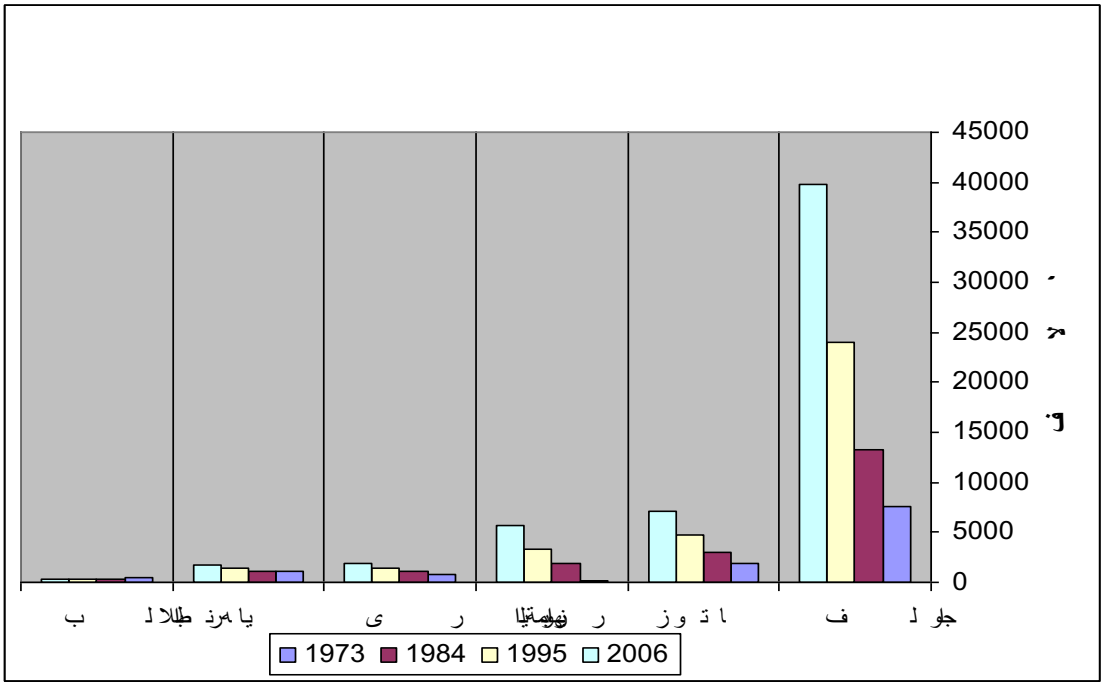

المصدر: نتائج التعدادات العامة للسكان في ليبيا (1973م– 1995م) وبيانات السجل المدني في منطقة الدراسة لسنة 2006م.

أ– نلاحظ إن منطقة بزيمه الجديدة أكثر فروع منطقه الدراسة زيادة في حجم السكان حيث تضاعف سكانها خلال هذه الفترة حوالي 33 مره فقد كان حجم السكان 131 نسمه سنه 1973م ليصل في سنه 2006م إلي 5632 ألف نسمه وتبلغ نسبه سكانه تقريبا 10% من إجمالي حجم السكان في منطقه الدراسة بنسبة زيادة مئوية تصل إلي 97,8% من إجمالي السكان, وهذه الزيادة العددية السريعة في الحجم السكاني بسبب توطين سكان فروع الطلاب وربيانه وبزيمه تنفيذا للخطط التنموية حتى يكمن الاستفادة من الخدمات, وفعلاً تم توطين سكان بزيمه بأكملهم وبعض من سكان فروع الطلاب و ربيانة, بالإضافة إلي الليبيين العائدين من المهجر؛ غير أن المنطقة تعانى من عدة مشاكل هي:

- ضيق وتكسر وتشقق الطريق المعبد الذي يربطها بمنطقة الجوف, مما تتسبب في حوادث السير, وهذا يقلل الاستفادة من هذه الخدمة.
- عدم استكمال شبكة الطرق المعبدة التي تربط بين قرى المنطقة, وإن وجدت تكون رديئة.
- تعاني بعض قرى المنطقة من انهيار آبار المياه الجوفية واستمرار عطب مضخات المياه.
- ارتفاع نسبة الملوحة التربة, وانتشار نباتات طفيلية بمزارع قرى المنطقة.
- زيادة تكاليف المعدات والمبيدات الزراعية , بعد رفع الدولة دعمها عن المستلزمات الزراعية.

أدى كل ذلك إلي أن قرى المنطقة أصبحت تستخدم للسكن بالدرجة الأولى وفقدت صفتها الزراعية التي كانت السبب في جذب السكان للاستقرار في المنطقة مما أدى بهم إلي العمل في مهن أخرى تتطلب الاتجاه إلي منطقة الجوف والاستقرار بها, اتضح ذلك بعد منح الدولة القروض السكنية للشباب والتي تركزت أغلبها في منطقة الجوف.

ب- أما منطقة الجوف فقد تضاعف عدد سكانه خمس مرات خلال نفس الفترة من 7526 نسمه إلي 39743 نسمة, حيث بلغت نسبة الزيادة المئوي للسكان81,1% من إجمالي السكان وبذلك بلغت نسبة سكانه 70.5% من إجمالي السكان منطقه الدراسة ، وهذا بسبب توفر عدة عوامل هي :

- موقع الجوف الذي يتوسط الفروع الأخرى, وبالتالي أصبحت حلقة وصل لكل من أراد الانتقال إلي المناطق الأخرى عبر الطريق المعبد.
- البعد التاريخي فقد أقامت بها الحركة السنوسية زاوية دينية .
- سهولة تضاريسه حيث يظهر سطحها منبسط مما يسهل تشييد الطرق المعبدة والمباني بمختلف استخدمتها.
- الزيادة الطبيعية التي تشهدها المنطقة بسبب التطور الاقتصادي وارتفاع المستوى الصحي.
- تحول النظام الاقتصادي في ليبيا سنة 1975م إلي التطبيقات الاشتراكية التي تم بموجبها إلغاء مؤسسات القطاع الخاص لتحل محلها مؤسسات القطاع العام. وهكذا تحملت الدولة مسئولية إدارة الاقتصاد والخدمات والأجهزة الإدارية الأخرى، الشيء الذي كان سبباً في توسع الأجهزة الإدارية في كل المناطق، فأدى ذلك توفر العديد من فرص العمل ، فكان سبباً مهماً من أسباب تنقل العديد من الأفراد لشغل تلك الوظائف.(منصور الكيخيا، 1995م :353) وبالتالي عملت هذه التغيرات على زيادة حركة السكان من الفروع المجاورة باتجاه منطقة الجوف .

ج – بلغت النسبة المئوية لزيادة حجم السكان منطقة تازربو73,9% أي أن حجم السكان تضاعف خلال هذه الفترة أربع مرات من 1837 نسمه إلي 7033 نسمه, لتصل نسبته 12.4% من إجمالي سكان منطقه الدراسة, وذلك للأسباب التالية:

- تحتل المنطقة المرتبة الثانية بعد الجوف من حيث حجم السكان والمركز الإداري.
- يعد سكان المنطقة اقل انجذاباً للسكن والاستقرار في منطقة الجوف من سكان المناطق الأخرى، بسبب الترابط القبلي بين السكان فهم يرجعون في الأصل إلي قبيلة واحدة وبالتالي يتمسكون

بالبقاء في منطقتهم التي يرونها ملكٌ للقبيلة.

- توفير فرص عمل في المشاريع التي تقع بالقرب من المنطقة مثل مشروع السرير الزراعي ومشروع النهر الصناعي.
- تركز بعض الخدمات نتيجة التطور الاقتصادي الذي تشهده المنطقة والذي انعكست على المستوى الصحي والتعليمي وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية.

د- أما المناطق الثلاثة الأخرى (الهوا ري, ربيانة, الطلاب) فكانت الأقل زيادة في حجم السكاني خلال نفس الفترة, حيث لم تتعدى نسبة السكان 3% من إجمالي السكان منطقة الدراسة, وذلك لانخفاض زيادة النسبة المئوية للسكان حيث بلغت على التوالي: 60% 35% 39% وذلك بسبب:

- يعد سكان (الهواري، ربيانة, والطلاب) الأكثر انجذاباً للاستقرار في الجوف, حيث توجد به أحياء سكنية يعود معظم سكانها إلي هذه الفروع.
- قلة وجود الأنشطة اقتصادية عدا الإعمال الزراعية ذات المردود الاقتصادي البسيط مقابل ارتفاع تكاليف المستلزمات الزراعية.
- إنشاء مشروع بزيمة الجديدة, الذي يهدف إلي توطين سكان هذه المناطق.
- طبيعة تضاريس سطح المناطق الثلاث التي تغلب عليها الكثبان الرملية ، مما ادى الي حرمان السكان من خدمة الطرق المعبدة التي تربط الفروع داخلياً ، أما منطقة ربيانة فتنعدم فيها الطرق التي تربطها بالمناطق الأخرى مما يجعلها منعزلة.

نستخلص مما سبق أن العوامل سابقة الذكر ساعدت على تركز معظم سكان منطقة الدراسة في منطقة الجوف, وبذلك يتبين من خلال تتبع تطور عدد السكان إن منطقة الجوف يعد مركز سكاني رئيسي في منطقه الدراسة حيث يصل حجم سكانه 70.5%من إجمالي سكان المنطقة .

3 النمو السكاني:

ارتبط تطور حجم السكان في منطقة الدراسة, بالتغيرات التي تطرأ على النمو السكاني, والذي يتأثر بدورة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها منطقة الدراسة.

من خلال دراسة الشكل (4) نلاحظ انه في تعداد سنه 1964م بلغ معدل نمو السكان 1.9% سنويا وهو معدل نمو منخفض مقارنه بمعدل نمو البلاد والذي بلغ 3.8% في نفس الفترة والسبب في ذلك يرجع إلي الظروف السائدة في المنطقة من حيث الفقر الشديد ، وانتشار الإمراض ،

بالإضافة إلي أثار احتلال الإيطالي للمنطقة في 30 يناير سنه 1930م مما أدى إلي هجره أعداد كبيره من سكان منطقه الدر اسه إلي الدول المجاورة.

شكل(4) معدل نمو السكان بمنطقة الدراسة لسنوات 1964م–1973م–1984م–1995م.

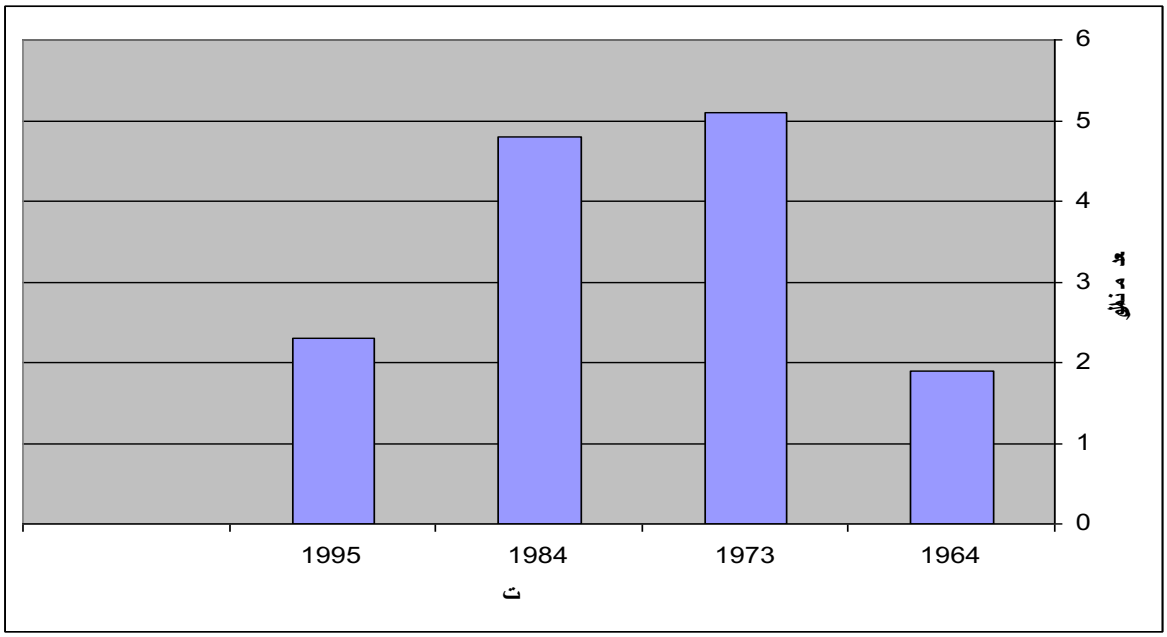

المصدر: من إعداد الباحث, بناءاً على التعدادات السكانية للسنوات1964– 1973–1984 –1995م.

وتغيرت الأوضاع السكانية بعد ذلك ففي سنه 1973م بلغ عدد السكان 11823 نسمه وهذا يعنى إن النمو في العددي للسكان زاد بمقدار 4322 نسمه عن تعداد سنه 1964م مما أدى إلي ارتفاع معدل النمو السكاني إلي 5.1% وهو معدل نمو مرتفع على الفترة السابقة بمقدار 3.2%, ذلك نتيجة لتحسن المستوى الصحي كما إن هذه الفترة تزامنت مع بداية تنفيذ الخطط التنموية واستمر الحال على هذا النحو حتى سنه 1984م.

في الفترة من سنه 1984م إلي سنه 1995م شهدت انخفاضا طفيفاً في معدل النمو بلغ 4.8% وهذا يتطابق مع انخفاض في معدل النمو في البلاد في نفس الفترة إلي 2.8% ويرجع هذا إلي الظروف التي مرت بها ليبيا, والمتمثلة في فرض الحصار الاقتصادي, وما ترتب علية من انعكاسات على سائر المناطق .

أما الفترة ما بين سنتي 1995– 2006م فقد استمرت الزيادة العددية للسكان من 39316 نسمه إلي 56356 نسمه على التوالي غير إن معدل النمو استمر في الانخفاض حيث وصل إلي 2.3% ويمكن إرجاع ذلك إلي مغادره الكثير من سكان المنطقة الذين يحملون وثائق شخصيه

صادره من منطقه أوزو –بناء على قرار قضى بإلغاء كافه الوثائق الليبية الصادرة من منطقه أوزو– بالإضافة إلي الظروف التي سبق ذكرها.

ومما سبق نلاحظ, إن عدد السكان في منطقة الدراسة تضاعف تسع مرات من سنه 1954م إلي سنه 2006م, وهذا يعود إلي عدة أسباب:

1– استثمار عائدات النفط في جميع المجالات, أدى إلي ارتفاع مستوى المعيشة.

2– ارتفاع مستويات الخدمات الصحية والتعليمية.

3– زيادة معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات, بحيث بلغ العمر الوسيط 16 سنة, ويقصد بالعمر الوسيط بالفئة العمرية التي ينقسم عندها عدد السكان إلي نصفين, وهذا يدل على إن50% من سكان منطقة الدراسة لأتزيد أعمارهم عن16سنة, وسنتعرف علي الأسباب في الفقرات التالية .

أهم العوامل المؤثرة في نمو السكان:

1–المواليد :

يعد معدل المواليد الخام من أهم العوامل التي تؤثر في نمو السكان, و بدراسة الشكل (5) الذي يوضح معدلات المواليد الخام في ليبيا ومنطقة الدراسة نلاحظ معدلات المواليد في الفترة من سنة 1972م إلي سنه 1976م بلغ أقصاه 38 في الإلف، وهو معدل اقل من المعدل العام في ليبيا الذي بلغ في نفس الفترة 41 في الألف، وهذا يعود إلي إن هذه الفترة تلت مباشره تطبيق قانون تنظيم الأحوال المدنية، حيث لم يتعود السكان قبل ذلك على تسجيل مواليدهم في السجلات الحكومية بشكلٍ منتظم نتيجةً لأنعدم الوعي وانخفاض المستوى التعليمي, بالإضافة إلي انتشار ظاهره الإنجاب في المنازل ، التي ساهمت في تأخر تسجيل المواليد في السجل المدني إلي عدة سنوات ؛ أما المعدل في العام 1981م فقد بلغ 45.9في الإلف وهو أقصى معدل تصل إلية منطقة الدراسة, وهذا الارتفاع متماشياً مع معدل المواليد على مستوى ليبيا والذي بلغ في نفس الفترة 47,7 في الألف .

جدول(4) معدلات المواليد الخام بليبيا ومنطقة الدراسة للفترة (1972–2006م)

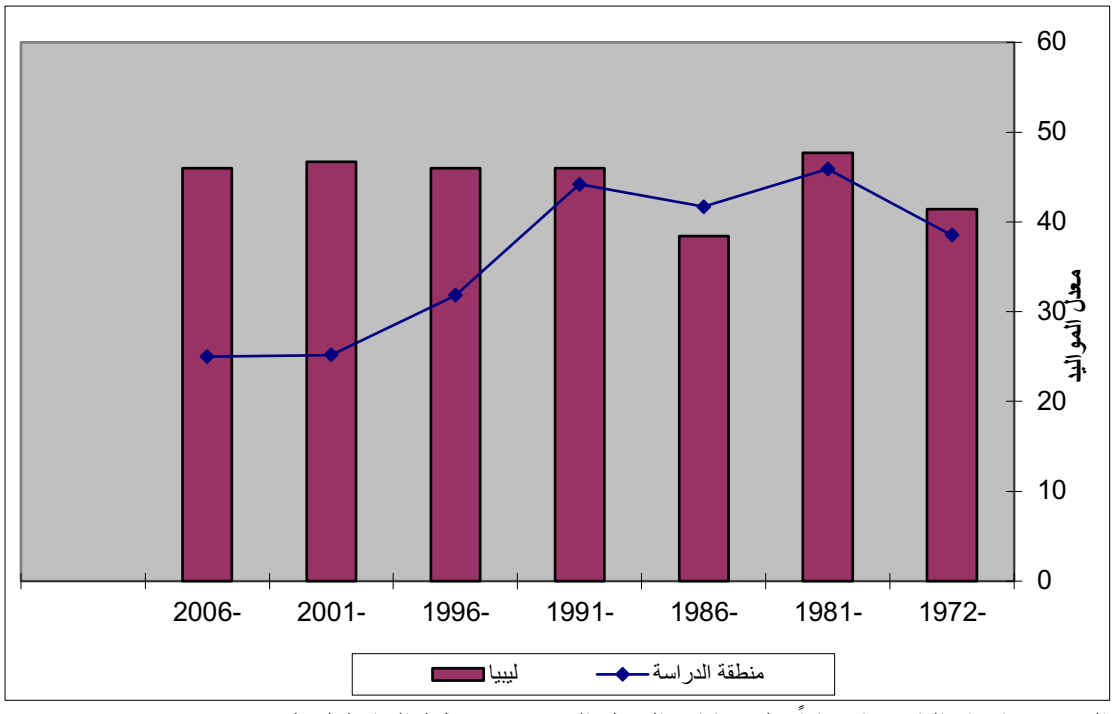

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات السجل المدني في منطقة الدراسة لسنة 2006م.

مع تفهم السكان لأهمية السجل المدني, خاصةً بعد صرف علاوة لكل مولود, انعكس ذلك على زيادة في معدلات المواليد في الفترة من1977–1982م، أما الفترة من سنة 1982 إلي 1986م فقد شهدت انخفاضاً في معدلات المواليد على مستوى ليبيا ومنطقة الدراسة والتي بلغت على التوالي 38,4 و41,7 في الألف وذلك بسبب الحرب الليبية التشادية.

وارتفع معدل المواليد في الفترة من سنة 1986م إلي 1991م للارتفاع ليصل إلي44,2 في الألف في منطقة الدراسة وبلغ 46 في الألف على مستوى ليبيا, وهذا يعود إلي إن هذه الفترة تزامنت مع تنفيذ الخطط التنموية في ليبيا والتي انعكست أثارها على منطقة الدراسة في إقامة العديد من المشاريع الزراعية و الإنتاجية وتطور الحركة الخدمية في مجالات الصحة والتعليم والنقل, من اجل إيجاد فرص عمل للسكان والرفع من المستوى المعيشي والصحي للأسرة. وفي السنوات الخمسة عشر الأخيرة اتجه معدل المواليد في منطقة الدراسة إلي الانخفاض حيث سجل اقل معدل له سنة 2006م والذي بلغ 25 في الألف تاركاً معدل المواليد على مستوى ليبيا مرتفعاً والذي بلغ في نفس الفترة 46 في الألف.

ب–الوفيات:

تستخدم معدلات الوفيات كمقياس لدرجة تحضر الأمة وتقدمها ويعتبر من ابسط المقاييس لحساب ظاهره الوفاة في أي مجتمع (مصطفي الشلقاني، ص 68).

شكل (5) معدل الوفيات الخافي ليبيا ومنطقة الدراسة للفترة(1972–2006م)

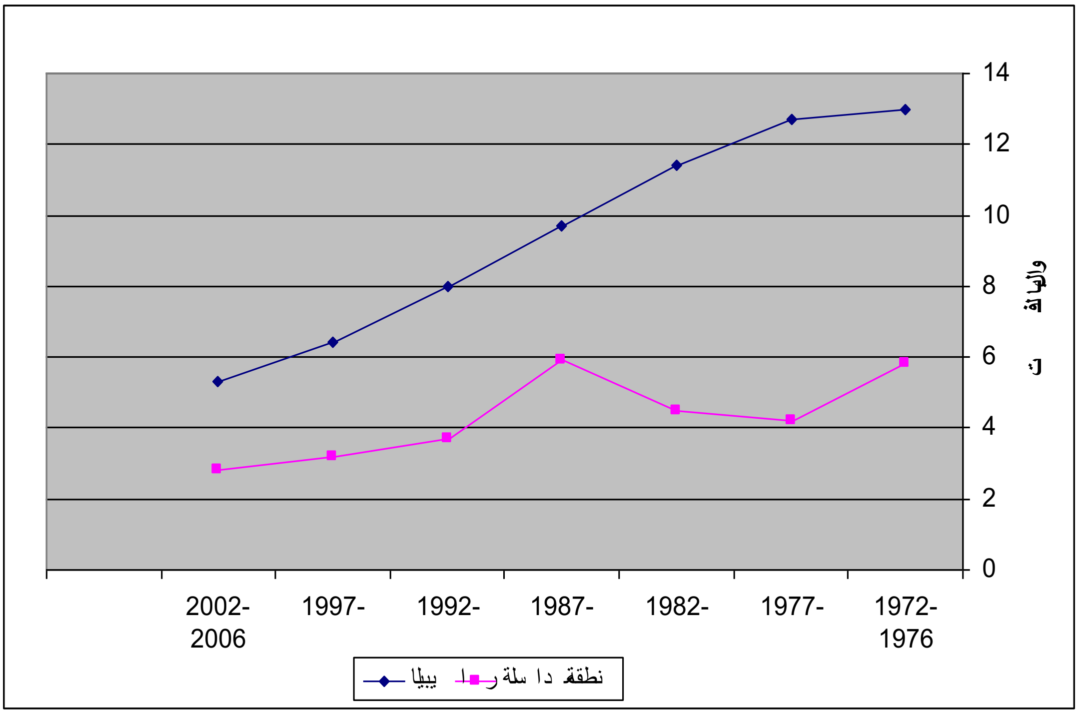

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على بيانات السجل المدني لسنة 2006م.

ومن خلال دراسة الشكل (5) نلاحظ إن معدلات الوفيات الخام في منطقة الدراسة تسير في نفس الاتجاه مع معدلات الوفيات الخام على مستوى ليبيا نحو الانخفاض التدريجي, حيث انخفض معدل الوفيات في ليبيا من 13 في الإلف إلي 5,3 في الألف, وفي منطقة الدراسة انخفض معدل الوفيات من 5 في الألف إلي 2 في الألف في نفس الفترة, وهذا اتجاه طبيعي لان منطقة الدراسة عانت من سوء الأحوال الصحية لفترة طويلة نتيجة للفقر الشديد بالمنطقة, ثم تغيرت الأحوال مع تطور المستوى الاقتصادي الذي شهدته ليبيا والتي انعكس تأثيرها الايجابي على تحسن المستوى المعيشة وارتفاع مستوى الخدمات الصحية والرعاية الطبية والقضاء على الأمراض المعدية وارتفاع مستوي التعليم للإناث، كل ذلك كان له الأثر الايجابي على انخفاض معدلات الوفيات.

اتجاه الزيادة الطبيعية:

يتضح بدراسة الزيادة الطبيعية من خلال الشكل(6) أن اتجاهها العام يتميز بثلاث مراحل على النحو التالي:-

شكل (6) معدلات الزيادة الطبيعية بمنطقة الدراسة للفترة (1972-2006م)

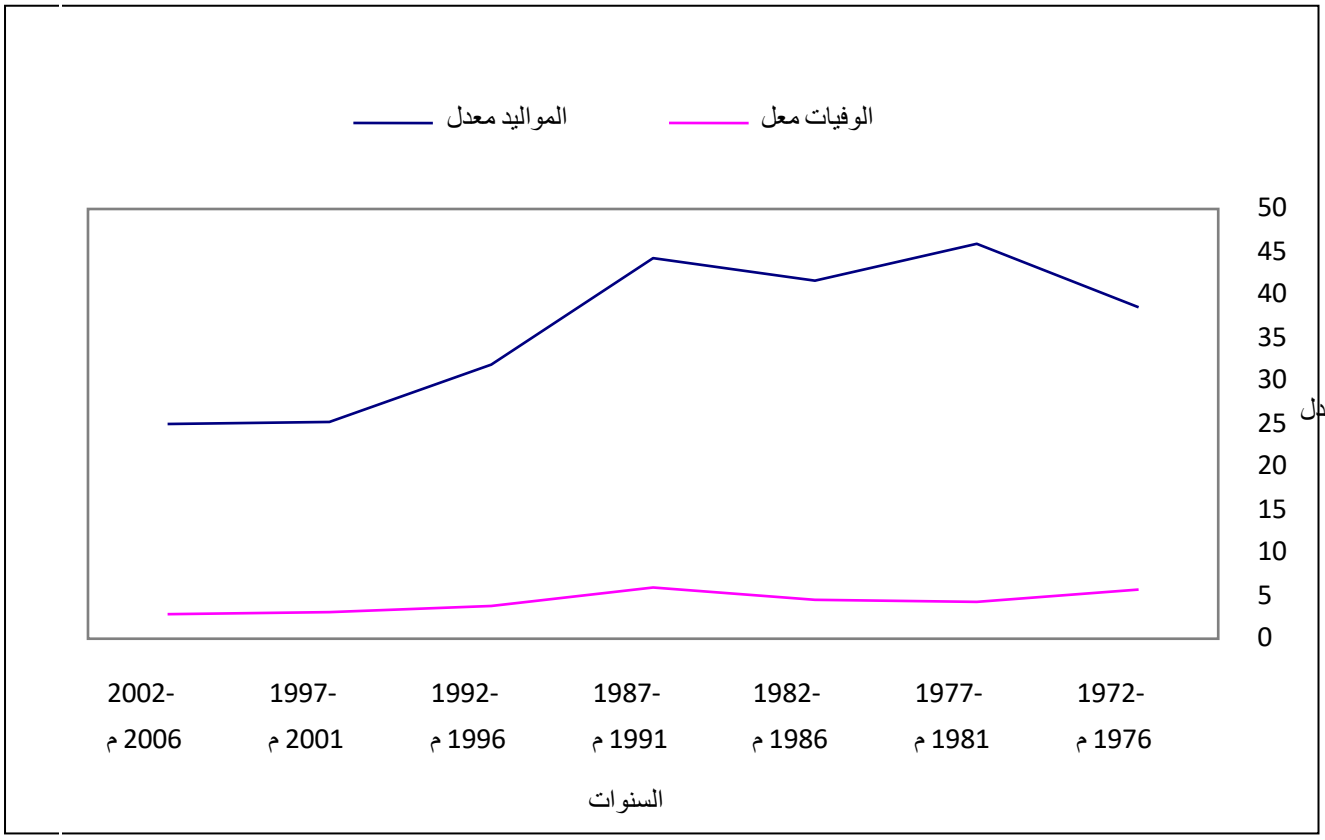

ا- مرحله الزيادة الطبيعية المنخفضة من سنه 1972- 1976 وذلك نتيجة لارتفاع معدل الوفيات بسبب سوء الأحوال الصحية والاقتصادية في المنطقة حيث بلغ معدل الزيادة 31.9 في الإلف.

ب- مرحله الزيادة الطبيعية المرتفعة من 1977- 1991 حيث بلغت الزيادة الطبيعية أعلي معدل لها 41.5 في الألف وهذا يعكس بوضوح زيادة العناية الصحية والطبية وارتفاع المستوى المعيشي لسكان المنطقة.

ج- مرحله الزيادة الطبيعية المنخفضة من 1992م- 2006م نلاحظ في هذه المرحلة عوده الزيادة الطبيعية مره ثانيه نحو الانخفاض حيث سجل اقل معدل لها والذي بلغ 24.3 في الإلف وقد يكون السبب في ذلك يرجع إلي دخول المرأة ميادين العمل واستمرارها في التعليم إلي مراحل متقدمه مما يؤدى في النهاية إلي التأخر في سن الزواج وانخفاض معدلات المواليد أضافه إلي

انخفاض الوفيات نتيجة لارتفاع المستوى الصحي.

حجم الأسرة:

يتأثر حجم الأسرة بالزيادة الطبيعية للسكان, والتي هي بدورها تتأثر بالعامل الاجتماعي والديني للمجتمع, وبما إن مجتمع منطقة الدراسة مجتمع شرقي مسلم ,فانه يتصف بكبر حجم الأسرة والذي بلغ متوسط عدد أفرادها 7 حسب بيانات التعداد العام للسكان في ليبيا لعام 2006م ، وهو مساوي لحجم أفراد الأسرة على مستوى ليبيا في نفس التعداد ، وهذا نتاج لتطور المستوى الصحي والرعاية الطبية للمواليد.

الهجرة:

صفة تميز بها سكان منطقة الدراسة نتيجة لموقعها على طريق تجارة القوافل قديماً, وكذلك للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلي الحركة السكانية المكانية خلال فترات مختلفة.

تعد الهجرة من مصادر التغير الحجم السكاني (فتحي أبو عيانة، 1993م :201), و تعتبر العامل الثاني بعد الزيادة الطبيعية المؤثر في النمو السكاني بمنطقة الدراسة, على الرغم من أهمية تأثيرها على التركيب السكاني ونسبته من حيث السن والنوع وتوزيع القوى العاملة إلا إنها تعاني من مشكلة عدم توفر البيانات بشكل منتظم لعدة سنوات مما يؤثر ذلك في دراستها بشكل تفصيلي لهذا اقتصرت دراسة الهجرة الوافدة والنازحة على بيانات التعدادات السكانية ؛ بتتبع حركة الهجرة الوافدة والنازحة (الشكل 7) ، يلاحظ ان اتجاه تيار الهجرة الوافدة يأخذ نحو الانخفاض ، مقابل ارتفاع تيار الهجرة المغادرة ، ففي سنة 1973م سجل معدل الهجرة الوافدة اعلي معدل والذي بلغ 46 في الألف، وهذا بسبب عودة الليبيين المهاجرين في دول الجوار و البدء في تنفيذ الخطط التنموية التي أتاحت فرص عمل لسكان المنطقة وساعدتهم على الاستقرار, هذا أدى إلي انخفاض معدل الهجرة المغادرة حيث بلغ 15,1 في الألف وليسجل معدل صافي الهجرة أعلى مستوى الذي بلغ + 79 في الألف وهذا يعنى إضافة 79 نسمة لكل ألف نسمة من السكان عن طريق الهجرة .

شكل(7)الهجرة الوافدة والنازحة بمنطقة الدراسة لسنوات 1973–1984–1995م

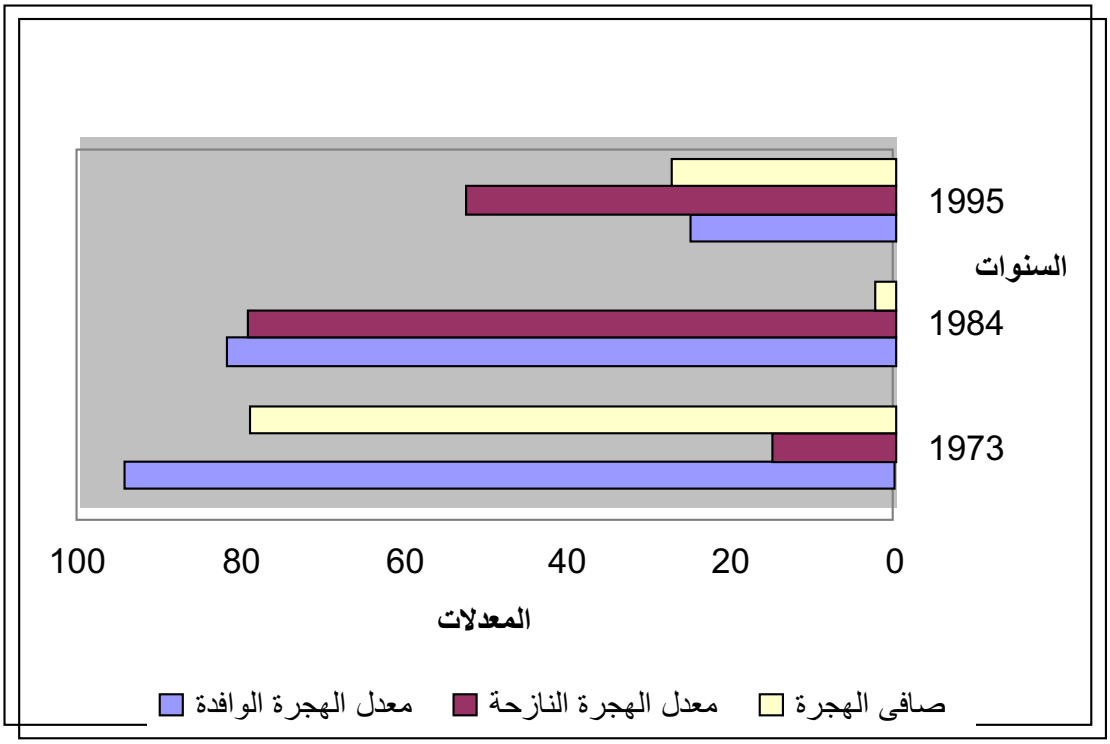

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على التعدادات السكانية للسنوات1973–1948–19984م.

وفي سنة1984م بدأت معدلات الهجرة الوافدة تتجه نحو الانخفاض والتي بلغت 82 في الألف مقابل ارتفاع معدل الهجرة لمغادرة ليصل إلي 79,4 في الألف ,وهذا يعود إلي إن الليبيين القادمين من المهجر, كانت منطقة الدراسة تمثل لهم منطقة استقرار مؤقت ثم مغادرتها إلي مدن الشمال ,مما أدى ذلك لانخفاض صافي الهجرة إلي+2.6 في الألف ,وهذا يعنى الهجرة تضيف شخصين لكل ألف نسمة.

استمر معدل الهجرة الوافدة في الانخفاض ليسجل في سنة 1995م 25,3 في الألف, بسبب توقف عودة الليبيين من دول الجوار لينخفض معه معدل الهجرة النازحة إلي 52,8 في الألف بسبب إتباع الدولة سياسة سكانية تشجع من خلالها الهجرة العكسية من المدن الكبرى إلي مناطق الدواخل, وعلى الرغم من ذلك فإن صافي الهجرة بلغ –27 في الألف, وهذا يعنى إن منطقة الدراسة تفقد 27 شخص من كل آلف نسمة من سكانها.

ويمكن حصر العوامل المؤثرة في الهجرة في الآتي :

ا/ تركز المؤسسات التعليمية العليا بمختلف التخصصات في المدن الكبرى دفع أبناء القرى إلي الالتحاق بتلك المؤسسات التعليمية والإقامة بالقرب منها (محمد العماري،1997م:140).

2/ ربط منطقة الدراسة بمدن الشمال بطريق بري و وجود مطار يخدم النقل الجوى سهل ذلك عملية الانتقال من وإلي منطقة الدراسة.

3/ توقف تنفيذ المشاريع التنموية, وقلة الموارد الاقتصادية, مقابل الزيادة العددية للسكان, يجعل منطقة الدراسة طاردة للسكان.

التركيبة السكانية في منطقة الدراسة :

توضح دراسة التركيب السكاني, اثر التطورات التي تحدث في الكتلة السكانية لأي مجتمع, لذلك يستخدم للدلالة على الاختلافات المكانية, ويأخذ التركيب السكان أنماطا عديدة ,منها التركيب العمري والنوعي والتركيب الاقتصادي والتركيب التعليمي وغيرها من التراكيب السكانية .

1- التركيب العمري والنوعي :

يبين الباحثون التركيب العمري والنوعي عن طريق رسم بياني يعرف بالهرم السكاني, الذي يعكس صورة التركيب العمري والنوعي, التي تساعد الباحث في تحليل وتفسير شكل الهرم السكانيِ , كما وان للتركيب العمري والنوعي علاقة بنمو السكان حيث يؤثر على معدلات الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية لارتباطهما بالقوة الإنتاجية للسكان ؛ وبدراسة مكونات الهرم السكاني لمنطقة الدراسة لسنة 1995، تجد انه بصفة عامة اتسم بأتساع قاعدته وضيق قمته نتيجة لزيادة الفئات العمرية الأقل من15سنة المتمثلة في الفئة العمرية (0-14 سنة) والتي بلغت 46.6% من إجمالي السكان لسنة 1995م مقارنة بتعداد سنة 1984م والذي بلغت نسبة نفس الفئة العمرية به 53,1% من إجمالي السكان .كما يظهر التقلص بشكل واضح في الفئة العمرية (0-4سنوات) الذين يمثلون المواليد من سنة 1991م إلي سنة1995م ويرجع السبب إلي العوامل التي سبق الإشارة إليها عند دراسة الزيادة الطبيعية, والتي تشمل تطور الأحوال الاقتصادية والصحية وارتفاع المستوى التعليمي بين الإناث ودخولهن ميدان العمل, مما أدى إلي تأخر سن الزواج وبالتالي الانخفاض النسبي في الزيادة الطبيعية.

أما بالنسبة لفئة متوسطي السن (15 – 64) تعد الفئة القادرة على الحركة والأكثر مساهمه في التغير السكاني من حيث الخصوبة والإنجاب ولهذا تسمى بالفئة العمرية المنتجة فقد بلغت نسبتها 50.4% من إجمالي سكان المنطقة لسنة 1995م وتتركز هذه الفئة في منتصف الهرم

السكاني؛ أما فئة كبارا لسن (65فأكثر) فسجلت اقل نسبة مئوية بالنسبة لإجمالي السكان في منطقة الدراسة والتي بلغت 3.9% من إجمالي السكان في منطقة الدراسة ولهذا نجد قمة الهرم السكاني مدببة الشكل إضافة إلي ارتفاع معدلات الوفيات في هذه الفئة وهذا أمر طبيعي كما تعد فئة صغرا لسن وكبار السن فئات غير منتجه وبالتالي يزداد العبء على الفئة المنتجة من السكان(15 – 64 سنه).

مما سبق نجد إن سكان منطقة الدراسة اغلبهم من فئات صغار السن الذين لا تتجاوز أعمارهم 16 سنه وهذا نتيجة لارتفاع الزيادة الطبيعية, مما يترتب علية مستقبلاً إن هذه الفئات العمرية الضخمة بمثابة احتياطي بشري, سيوفر على المجتمع قوة منتجه تسهم في بناءه إذا حسن استثمارها, هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى يتطلب توفير الخدمات اللازمة التي تلبي احتياجات هذا الرصيد البشرى في المستقبل.

2- التركيب الاقتصادي للسكان :

تحدد دراسة التركيب الاقتصادي نوع النشاط الاقتصادي السائد في منطقة الدراسة و علاقة القوى العاملة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة , حيث تعتمد الدراسة في ذلك على نتائج التعدادات ألعامه للسكان للسنوات(1973-1984-1995م) .

فمن خلال دراسة الشكل(8) الذي يوضح توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية الثلاثة في المنطقة نلاحظ أن:

شكل(8) توزيع القوى العاملة بالأنشطة الاقتصادية لسنوات 1973-1984-1995م

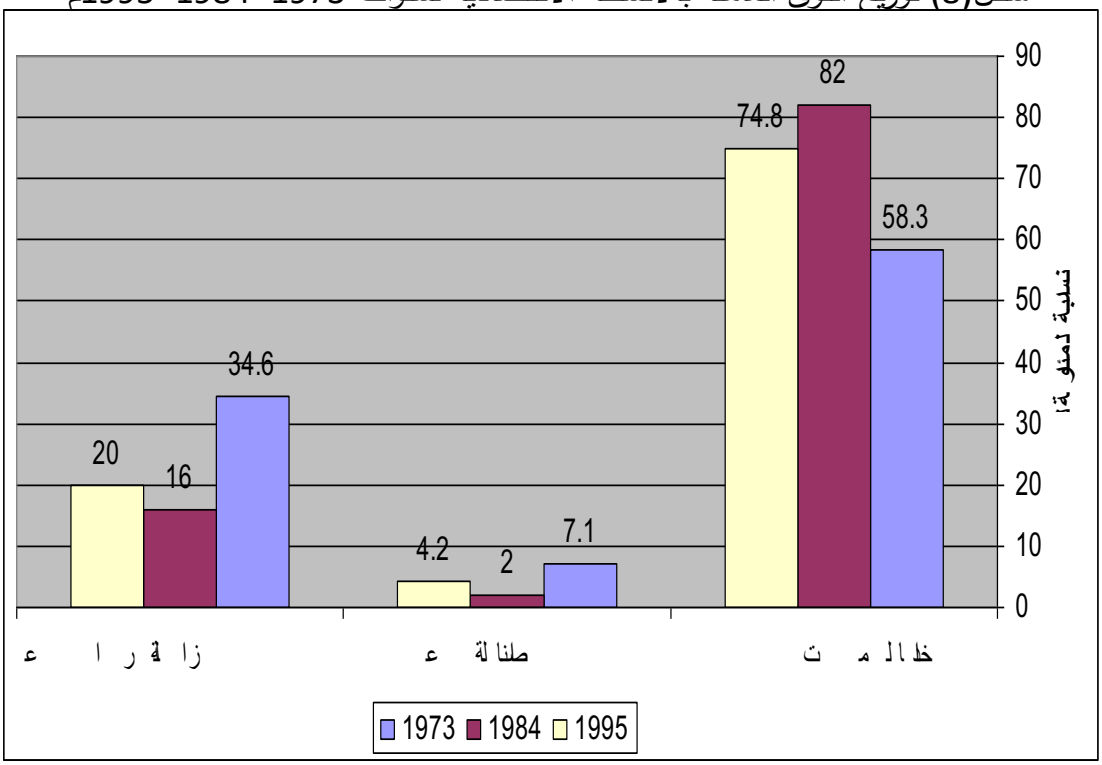

المصدر: إعداد الباحث بناءاً على بيانات التعدادات العامة للسكان للسنوات الثلاث.

– القطاع الاقتصادي الأول (الزراعة) بلغ نسبة العاملين فيه 34.6% من إجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى لسنة 1973م, ثم بعد ذلك أتجه هذا النشاط نحو الانخفاض ليبلغ أقل حد له سنة 1984م حيث سجل المشتغلون فيه ما نسبته 16%من إجمالي العاملين في باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويرجع هذا الانخفاض إلي تحول العاملين من قطاع الزراعة إلي قطاعات أخرى كالصناعة والخدمات لارتفاع الدخل وسهولة طبيعة العمل في هذه المجالات. (عبد الحميد بن خيال، 1995م: 571) فضلاً عن ورفع الدعم الذي كانت تقوم به الدولة لقطاع الزراعة وتشجع به الإنتاج الزراعي المحلي و في سنة 1995ف بلغت نسبتهم 20% من إجمالي العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

– أما بالنسبة للقطاع الثاني (الصناعة) فانه من أقل القطاعات الاقتصادية الثلاث في عدد العاملين به نظرا لقلة الأنشطة الصناعية في المنطقة عدى تلك التي تقوم على تعبئة المياه الطبيعية, مما أدى إلي انخفاض عدد العاملين في قطاع الصناعة للسنوات 1973 – 1984 – 1995ف على التوالي 7.1% و2% و5.2%من إجمالي العاملين؛ وبناءاً على المعطيات الحالية حيث تشهد المنطقة خلال هذه الفترة مسح للتنقيب على البترول وفي ظل توجه سياسة الدولة نحو إفريقيا يتوقع إنشاء مصفاة بترول لتصديره إلي الدول الإفريقية يتوقع في المستقبل ظهور أنشطة صناعية مصاحبة لاستخراج البترول بمنطقة الدراسة.

– القطاع الثالث (الخدمات): يسجل أعلى نسبة للعاملين به خلال التعدادات السكانية الثلاثة والتي بلغت في سنة 1973ف ما نسبته 58.3%من إجمالي العاملين وفي سنة 1984ف النسبة 82% من إجمالي العاملين, أما في سنة 1995ف فأن نسبة العاملين كانت 74.8%من إجمالي العاملين في القطاعات الأخرى ,وهى نسب مرتفعة مقارنة بنسب العاملين في القطاعين الآخرين في نفس السنوات, وبذلك يكون نشاط الخدمات هو النشاط السائد في منطقة, هذا بسبب إن الخطط التنموية كانت تهدف إلي استفادة السكان من برامج التنمية(الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها), غير أن ذلك يؤدي في اغلب الأحيان، بتحويل السكان من الأنشطة الرعوية والزراعية إلي حرفيين أو موظفين أو جنود أو عمال في المصالح والشركات إي تحويلهم إلي الحياة المدنية, فكان ذلك عاملاً مهما من العوامل التي أدت إلي سرعة تزايد عدد العاملين في قطاع الخدمات (منصور الكيخيا، 1995 :36).

الخلاصة:

لعب الموقع الجغرافي دورا في أهمية منطقة الدراسة, فكما كانت في الماضي نقطة عبور لكثير من المكتشفين والرحالة للوصول إلي إفريقيا ونقطة التقاء خطوط تجارة القوافل قديما, فمن المتوقع في المستقبلً إن يكون له دورا لا يقل عن الدور الذي لعبته في الماضي على مستوى القارة الإفريقية, وهذا سيساعد منطقة الدراسة على إيجاد موارد اقتصادية أخرى, و يوفر فرص عمل للسكان و ينعكس إيجابا على مستوي المعيشة, مما قد تتحول المنطقة الدراسة إلي منطقة جاذبة للسكان.

-فرض المظهر العام للسطح والظروف المناخية –من حيث ارتفاع درجات الحرارة وندرة سقوط الأمطار– قلة الموارد الطبيعية, وبالتالي تركز السكان في نقاط محددة من مساحة المنطقة الشاسعة تفصل بينها مسافات متباعدة.

– ساهمت الزيادة الطبيعية بشكل ايجابي في زيادة السكان, الذي زاد بنسبة89% خلال الفترة من 1954–2006م مما أنعكس ذلك على شكل الهرم السكاني حيث نجد إن 50% من سكان منطقة الدراسة لا تزيد أعمارهم عن16 سنة وهو ما يمثل العمر الوسيط في المنطقة, وبالتالي لابد من ربط الزيادة السكانية بدراسات مستقبلية تعمل على التوسع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتلبية احتياجات السكان.

– ارتبط التوزيع الجغرافي للسكان بمجموعة من العوامل أدت إلي خلق تفاوتاً في تركز السكان، حيث أن سكان منطقة الجوف فقط تبلغ نسبتهم 70,5% من إجمالي سكان منطقة الدراسة, وهم يعيشون على مساحة تقدر نسبتها 29,3% من إجمالي مساحة منطقة الدراسة وان باقي سكان منطقة الدراسة البالغة نسبتهم 29.5% من إجمالي سكان منطقة الدراسة يعيشون على مساحة 70.7% من إجمالي مساحة منطقة الدراسة، مما أدى إلي تباين الكثافة السكانية بين الكتل السكانية في منطقة الدراسة, مما يؤثر على توفير الخدمات في كل المناطق بشكل متماثل.

<u>التوصيات</u>

على ضوء النتائج التي سبق الإشارة إليها نورد فيما يلي مجموعة من التوصيات:

1– الاهتمام بدقة تسجيل البيانات الحيوية، واستخدام التقنية الحديثة في حفظها وتبويبها ونشرها، لكي يستفيد منها الدارسون والمخططون.
2- زيادة الاهتمام والعناية بالأمهات أثناء فترة الحمل والوضع وبالمواليد والطفولة.
3- لاحظنا ظهور بعض الأمراض الوافدة على المنطقة، لذلك نوصي بضرورة اتخاذ الاحتياطات الصحية اللازمة لتفادي هذه الأمراض عن طريق المسافرين القادمين إلى منطقة الدراسة، خاصة وهي منطقة حدودية.

4- العمل على تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية لخلق كوادر وطنية مدربة، لزيادة مساهمتها في المجالات التي لازالت مشغولة من قبل العمالة غير الوطنية.
5- ثبت من خلال الدراسة أن النشاط الوظيفي يشكل نسبة مرتفعة بين النشاطات الاقتصادية والمهنية، لذلك نوصي بخلق فرص عمل في مجالات أخرى غير المجال الوظيفي مثل المجال الزراعي والسياحي وإحياء نشاط المهن والصناعات التقليدية

المراجع:

ا/ ابريك عبدالعزيز بوخشيم، الغلاف الحيوي، بحث منشور في كتاب (الجماهيرية دراسة في الجغرافية) تحرير الهادئ أبولقمة و سعد القزيري ، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلام، الطبعة الأولي 1990م.

2/ التقرير الوطني للتنمية البشرية–ليبيا 2002م، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس

3/ عبد الحميد بن خيال، الزراعة والثروة الحيوانية، بحث منشور في كتاب (الجماهيرية دراسة في الجغرافية) تحرير الهادئ أبولقمة و سعد القزيري ، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلام، الطبعة الأولي 1990م.

4/ عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، ط3، 1995م.

5/ فتحي أبوعيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1993م.

6/ محمد ابراهيم رمضان،الاساليب الكمية والنظام الإحصائي (spss) في معالجة البحوث الإنسانية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية 2007م.

7/ محمد علي الفضيل و الهادئ أبولقمة، الموارد المائية، بحث منشور في كتاب (الجماهيرية دراسة في الجغرافية) تحرير الهادئ أبولقمة و سعد القزيري ، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلام، الطبعة الأولي 1990م.

8/ محمد مختار العماري، التقديرات السكانية في بلدية بنغازي (رسالة دكتوراه غير منشورة) قسم الجغرافيا، جامعة الإسكندرية 1997م.

9/ مصطفي الشلقاني، الإحصاء الديمغرافي طرق التحليل الديمغرافي، جامعة الكويت، الطبعة الأولي.

10/ منصور محمد الكيخيا، السكان، بحث منشور في كتاب (الجماهيرية دراسة في الجغرافية) تحرير الهادئ أبولقمة و سعد القزيري ، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولي 1990م.

مجلة المختار للعلوم الإنسانية 24 (1): 30-38، 2014

Research Article

Open Access

الغربة عند الشاعر ابراهيم الاسطى عمر

عبد الجواد عباس[1]*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/w5xvjn39

المستخلص: يشكو الشاعر إبراهيم الأسطى عمر من الغربة التي أصابته بالحزن والتوتر، حينما لم يكن مقتنعا بما يجري من حوله، فكانت غربته من داخل الوطن وليس من خارجه، أي إنه يشعر بالغربة وهو في ليبيا بسبب أن حريته مكبوتة، ولذلك كان يتحدث إلى العصفور الذي اختفى وراءه وأعطاه جلَّ ديوانه، فهو يظهر العزلة عن الناس عندما امتلأ قلبه بالأحزان، وقد أعرب عن غربته بأساليب شتَّى، عن طريق الرمز والتقمص، أو عن طريق المباشرة والوضوح، تقهره وحدته وعيشه فريدا بين أهله وذويه. وبما أنه مفعمٌ بالرومانسية فإنه يختار الوقوف وراء الأشياء الجميلة وراء الطيور، فيسمِّي ديوانه (البلبل والوكر) ويتخذه سبيلا إلى تدوين رحلة الغربة

الكلمات المفتاحية: الغربة، الحزن، الرمز والتقمص، العزلة عن الناس

Alienation according to the poet Ibrahim Al-Usta Omar

Abdul Jawad Abbas
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: The poet Ibrahim Al-Usta Omar complains of the estrangement that made him sad and tense, when he was not convinced of what was happening around him. His estrangement came from inside the country and not from outside it. That is, he felt estranged while he was in Libya because his freedom was stifled, and so he was talking to the bird that disappeared behind him. He gave him the greatest collection of poems, as he shows his isolation from people when his heart was filled with sorrows. He expressed his alienation in various ways, through symbolism and reincarnation, or through directness and clarity. He was oppressed by his loneliness and his unique life among his family and loved ones. Since he is full of romanticism, he chooses to stand behind the beautiful things behind the birds, so he names his collection (The Nightingale and the Walker) and takes it as a way to record the journey of exile.

Keywords: Alienation, sadness, symbolism and reincarnation, isolation from people

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المبتدأ:

الغربة تنغِّص على صاحبها حياته، وتصيبه بالحزن والتوتر، فمن تداعياتها أن تهجر من ألفت من الناس اختيارا منك، أو هم الذين يهجرونك، كالذي حصل بين النعمان بن المنذر والنابغة، في واقعة مشهورة، ما جعل النابغة يقول:

فَلا تَتْرُكَنّي بِالوَعيدِ كَأَنَّني إِلى الناسِ مَطلِيٌّ بِهِ القارُ أَجرَبُ

أو قوله: فَبِتُّ كَأَنّي ساوَرَتني ضَئيلَةٌ مِنَ الرُقشِ في أَنيابِها السُمُّ ناقِعُ

شكوى الشاعر إبراهيم الأسطى عمر من الغربة، من النوع الأول، اختيارا منه، حينما لم يكن مقتنعا بما يجري من حوله، فكانت غربته من داخل الوطن وليس من خارجه، أي إنه يشعر بالغربة وهو في ليبيا بسبب أن حريته مكبوتة، ولذلك كان يتحدث إلى العصفور الذي اختفى وراءه وأعطاه جلَّ ديوانه، فهو يظهر العزلة عن الناس عندما امتلأ قلبه بالأحزان، وقد أعرب عن غربته بأساليب شتَّى، عن طريق الرمز والتقمص، أو عــن طريق المباشرة والوضوح، تقهره وحدته وعيشه فريدا بين أهله وذويه. وبما أنــه مفعمٌ بالرومانسية فإنه يختار الوقوف وراء الأشياء الجميلة وراء الطيور، فيسمِّي ديوانه (البلبل والوكر) ويتخذه سبيلا إلى تدوين رحلة الغربة:

ما الذي ترجُوهُ منِّي أيُّها العُصفُور ابتعدْ أرجوك عنِّي إنني مهجُـور[1]

هادئاً دعْني لوحدي أيهـا الصَّدَّاح أشتكي الهجرَ وأُبْدي مظهرَ المُرْتاح

لذَّتي دمْعي ووجْدي مثلَ شُربِ الرَّاح إنَّ في الهِجْرَان عندي لذةَ الأرْواح[2]

اسمعِ النُّصحَ ودعْني لا تكنْ مغرور وابتعدْ يا طيـرَ عنِّي إنني مَهْجُور

الطير عنده هو مطلق الحرية، إذ من الصعب إمساكه، ومــن الصعب السيطرة عليه، هو دائما يتمنى أن يجول في أرض الله الواسعة دون قيـــــود كما الطائر فالطائر هنا يغريه بالانطلاق والتحرر، بل نفسه تغريه ولكنه يحاول طرد هـــــذا الوهم علــى مضض منه مــا جعله يقــول: (ابتعد أرجــوك) فــأنا مملوء بالهموم أناضل لوحــدي، بل . (إنني مهجور).

<u>الغربة من تداعيات الهجرة، فهل هي حكر على المَهَاجِر الأمريكية:</u>

ثمة شعراء كثيرون قاسوا نار الغربة عندما هاجروا إلى بلاد أخرى هربا من الاستعمار، أو لضيق الحياة وندرة وسائل المعيشة، أو طلبا للعلم والرحلة العلمية أو لمجرد شد الرحال والسياحة في بلاد الله الواسعة ليستردوا الأنفاس، ثم عادوا إلى أرض الوطن، بالضبط مثلما فعل من نسميهم (شعراء المهاجر) كجبران خليل جبران وإيلياء أبو ماضي ورشيد الخوري وإلياس فرحات وأحمد زكي أبو شادي وميخائيل نُعيمة

---

[1] مهجور: متروك (ديوان البلبل والوكر ـ مطبعة /.كرم الاسكندرية 1967 ـ ص65 .)

[2] الوجد : الحزن / الراح : الخمر.

وغيرهم من شعراء المهاجر الأمريكية ، شمالها وجنوبها . وهذه التسمية (شعراء المهجر) قد ارتبطت بشعراء المهاجر الأمريكية دون غيرهم فكيف لا نطلقها على عددٍ لا بأس به من الشعراء الليبيين وسواهم ، كانت دوافع هجرتهم هي نفس الدوافع التي ألجأت شعراء المهاجر الأمريكية إلى مغادرة أوطانهم ، وبلاد الله واسعة وكلها مهجر.

ولعلّ أقدم هؤلاء الشعراء الليبيين الذين هاجروا إلى بلدان أخرى ومكثوا فيها ردحا من الزمن (أحمد البهلول ت1701م)[1] الذي مكث في مصر وحدها عشر سنوات ، ومن هؤلاء الشعراء أيضا (مصطفى بن زكري ت 1917م)[2] الذي مكث في مصر والحجار ، كما زار بعض دول أوربا ، ومنهم سليمان الباروني ت1940)[3] الذي استوطن مصر وأقام في بلدان كثيرة كتركيا والجزائر وعُمان ومات في الهند ، و(أحمد رفيق المهدوي ت 1961) وقد أقام في مصر إبان الاستعمار الإيطالي ودرس بها ، ثم لجأ إلى تركيا واستوطنها وتردد عليها عديد المرات ، ومن هؤلاء الشعراء الذين هاجروا حسين الأحلافي ت1974)[4] الذي كانت هجرته إلى مصر ، أقام بها ودرس بالأزهر أثناء لجوئه إليها ، وممن لجأ إلى مصر وأقام بها الشاعر حسن السوسي ت2006) وغيره ألا يصحُّ لهؤلاء أن نطلق عليهم شعراء مهاجر ؟

ويجدر بنا الآن أن نعود إلى شاعرنا إبراهيم الأسطى عمر لنلقي أولا الضوء على جزءٍ مهم من مسيرة حياته قبل أن ندخل في خضم غربته فنقول:

*****

<u>الشاعر قبل الشعر</u> :

ثمة من يقول " إذا أردت أن تتعرف على الشعر يجب أن تتعرف على الشاعر " [5] فقبل أن نبحث عن غرض الشاعر ومراميه وأفكاره في شعره ، يجب أن نعرف أننا سنفلح كثيرا في التعرُّف على ما يرمي إليه أيُّ شاعر كلما تعرفنا على حياته الشخصية ، وكلما كان اطلاعنا واسعا على كثيرا من أنواع الشعر **لديه.**

وبالبداهة يجب أن يكون في مفهومنا أنه متى وقف الشعر حائلا دون التأثير في قارئه كان ذلك إيذانا بوجود خلل ما يعود إلى القارئ نفسه أو إلى الشاعر في شعره . ومن ثمَّ يتحتم ونحن بصدد هذا الشاعر الليبي المشهور إبراهيم الأسطى عمر أن نعرف أو نُعرَّف غيرنا بلمحة موجزة عن حياته ، حتى

---

(1) ديوان أحمد البهلول ـ تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي ـ الدار الليبية للنشر والتوزيع1999م ـ ص31 و27.

(2) مصطفى بن زكري في أطوار حياته وملامح أدبه ـ د. محمد مسعود جبران ـ المنشأة العامة للنشر والتوزيع بليبيا 1983 ـ انظر من ص 21 إلى 23.

(3) قصة الأدب في ليبيا العربية ـ د. محمد عبدالمنعم خفاجي ـ منشورات مكتبة الخراز بنغازي 1963 ـ ص99.

(4) الحياة الأدبية في ليبيا ـ د. طه الحاجري ـ معهد الدراسات العربية 1962م ـ ص139.

(5) : ـ الإبهام في شعر الحداثة ـ د. عبدالرحمن محمد القعود ـ سلسلة عالم المعرفة ـ 2002 ـ ص120.

تكون سيرة حياته بما فيها من يسر ورخاء أو شظف وعناء ، أو لما لاقى من متاعب في سبيل عقيدته وقناعاته مصداقا لما ينطق به من شعر .

وشاعرنا الأسطى عمر ليس مغمورا ولا نكرة ، وإنما هو شاعر ليبيٌّ مشهور أخذ مكانه بين الجموع ، دافع عن رأيه وقناعاته فجاهد بالقلم وبالكلمة وبالنفس عندما التحق بجيش التحرير السنوسي وهو في مصر ، وجاء مع الجيش إلى ليبيا بغية تحريره من يد الإيطاليين ، وعبر عن ابتهاجه بهذه الأبيات مشبها نفسه ورفاقه بطيور محلقة :

حُمتُ في الجوِّ فألفيتُ الرفاقَ جوقةً من عندليب وهزارِ

وشحاريرٍ ضَناها الاشتياقُ وبخاتي وقماري وكنار

طرنا أسراباً غداةَ الجوِّ راق صادحاتٍ بأناشيد الفَخار

مسرعاتٍ في هبوطٍ وصعود في ضياء الشَّمسِ في نورِ القمر

قاصداتٍ وطنَ الشيخِ الشهيد فارسَ الهيجاءِ حاميها عمر[1]

حتى أن سيرة حياته متواترة ومتماثلة لا تكاد تختلف فيها المراجع الأدبية مهما طالت واستطالت ، فمجمل القول فيه أنه من مواليد مدينة درنة سنة 1908م ، أي قبل الاحتلال الإيطالي بثلاث سنوات .. مات والده وهو مايزال صبيا ، ذاك الوالد كان له دراية بإصلاح الأسلحة الخفيفة المتوفرة في ذلك الزمان وربما أنه اكتسب لقب (الأسطى) لمزاولته لهذه الحرفة الفنية ، فأطلق عليه (الأسطى عمر) .. ولكن هذا الأسطى مات ، وترك ابنه إبراهيم في مهب الريح ، فاتجه الصبي إلى العمل ، وليس هناك من عمل ، سوى أنه كان يجمع الحطب من الجبل ويبيعه في السوق ليسدَّ به الرمق ، ولمَّا أخذ يكبر اشتغل بالعديد من الأعمال التي لا تدر عليه إلا النزر القليل.

ولكن مع هذا الفقر المدقع ، وعيشة الكفاف تلك ، كان يتردد على الكُتَّاب حتى عرف القراءة والكتابة ، فضلا عن أنه يهوى الاطلاع ، فهو مستنير العقل يفهم ما يقرأه في الكتب والصحف ، مع إدراكه لما يدور في البلاد من سياسة استعمارية كان يرى فيها سد الأنفاس .. كان يقوى على القراءة ، وزاد من قوته أن اشتغل بالمحكمة الشرعية بدرنة ، ولما رأى القاضي عبدالكريم عزَّوز(رحمه الله) ما فيه من نجابة وقدرة على الفهم علَّمه إتقان العربية وزوَّده بدروس في الفقه ، وأصبح ذلك سلاحه الذي تفتَّق به شعره .. ثم حصل على وظيفة بالمحكمة ، ولكنه كان يعاني مما يشاهده من عسف الإيطاليين فرحل إلى دول الشرق العربي فزار سوريا ومصر والعراق والأردن وكان يعود إلى درنة بين الفينة والأخرى.

ولما كانت هيمنة الإيطاليين المحتلين قوية على البلاد ، فهم يكممون الأفواه ويضربون بيد من حديد كل من تسوّل له نفسه المساس بالعَلم الإيطالي ، ولم يختر شاعرنا أن يعيش في دعة الانحطاط ،

---

[1] ديوان البلبل والوكر - قصيدة (إيه يابلبل) - ص49 و50.

كان دأبه إلا يستسلم ، عافت نفسه ممارسات الذل والهوان ، فمن يوم أن أصبح مميزا في أفكاره محتداً برأيه ، يبوح بما تجيش به نفسه كما هو في هذه القصيدة التي أصبحت من أشهر قصائده :

قيلَ صمتاً فقلتُ لستُ بِمَـيتٍ إنمـا الصمْتُ مِيـزةً للجمادِ
إنَّ معنـى الحيـاةِ قـولٌ وفعـلٌ وهي رَمـزٌ مقدسٌ للجهـادِ
لا أطيـقُ السكوتَ مـادام قلبي خافقا واللسانُ يـروي مُـرادي
إنمـا البلـبلُ المُغـرِّدُ يشـدو أينما كان في الرُّبَى في الوهادِ
ذاك دأبـي مـدَى الحياةِ وإنِّـي لا أبالي بما تجيءُ بهِ العوادي[1]
ما أظنُ الأقفاصَ مهما ادلهمتْ تمنع الطيرَ لـذةَ الإنشادِ[2]
إنما الرِّزقُ والمعيشةُ والمـوتُ جميعا بأمـرِ ربِّ العبـادِ[3]

ينفي عن نفسه أن يهان دون أن يحسّ بضربات الإهانة ، فهو ليس جمادا لا يشعر بالضربات ، فالحياة حركة ونشاط وليست خمولا وسكونا ، ويصر على النطق بما يوجعه مادام له قلب يميز الصحيح من غير الصحيح ، وله لسان ينطق بما يريد ويرغب ، ومجمل القول عنده أنه لا يقبل الذل والهوان . ويشبه نفسه بالبلبل الذي لا يسكت عن التغريد حتى وهو حبيس القفص ، ومعنى التغريد عنده أنه يعارض الاستعمار ويعارض كل فعل لا يقبله متوكلا في ذلك على الله الذي بيده مقاليد الأمور.

إذن ، كان الرجل يعيش مع ذاته ، لا يرضي إلا بما ترضى به نفسه ، كان صعبا عليه أن يطأطئ رأسه وينساق كما ينساق الكثيرون إلى الطاعة والخضوع وعدم المبالاة ، عدم مجارات معظم أفراد المجتمع من حوله ، الساكتون عن الحقيقة الخائفون ، فهو يختلف عنهم ، فعاش كأنما هو في عزلة ، هذا الاختلاف سبب له الغربة مما يدعوني إلى طرح هذا السؤال :

ما الغربـــة :

الغربة حالة اضطرارية , قد يتعرض لها الإنسان داخل الوطن أو خارجه , فيبتعد لسبب ما عن ملاعب الفتوة وديار الأحبة , عن الأهل والجيران والأصدقاء ويلتحم بأناس غرباء لا يعرفهم ، وإذا كان شاعرا فإنه يعبِّر عن تلك الغربة بصورٍ وأخيلة ومعانٍ تختلف باختلاف الشخصية , أما في الداخل فقد يحس الإنسان بالغربة حتى وهو في بيته مع أسرته , أو بأن العالم كلّه سجن كبير أقحم فيه فكبله بقيوده , وغمره بشروره وآلامه . فهو يحس بأنه غريب بين مواطنيه وأهله , وهو أبدا تائق الى عالم آخر خيرٍ من هذا العالم , مؤمن بوجوده وبأنه ملاق فيه كل ما يحقق رغباته الظمأى على الأرض . . "وقد شاع هذا النوع من الغربة في آثار الرومانسيين , وبلغ أوضح ملامحه في أشعار المتصوفين كالحلاج وابن الفارض وابن عربي , وكل من سار في دربهم من القدامى والمحدثين "[1]

---

(1) عوادي الدهر : نوائبه .
(2) ادلهمت : أظلمت.
(3) ديوان البلبل والوكر ـ قصيدة (قيل صمتا) ـ ص87.
(1) المعجم الأدبي ـ جبور عبد النور ـ دار العلم للملايين 1984 ـ ط2 ـ ص186 ـ

الشكوى والغربة متلازمان:

ومن هذا القبيل , هذا النوع من الشكوى لدى شاعرنا إبراهيم الأسطي عمر في قصيدته (الشعور):

منْ لي إلهـــــي بصَبرٍ فـــــي مُلمَــاتي
في الحـــالِ منها وفي الماضي وفــي الآتـــي
من أيـنَ لـــي الصَّــبْرُ والأحـداثُ قاطبـــةً
خلقتُـــها لتعـــــكْـرَ صَفْـــــوَ ساعـــاتي
في السُّوقِ , في البيتِ , في نومي وفي سهري
فـــــي ثَوْرَتـــي في سُكوني في خَيالاتي
في الدَّارِ في الحانِ في الأفــراحِ فـي مَرَحي
بيـــن الرَّيـاضِ وحـــتَّى فـــي صَلاواتـــي
فـــي كُلِّ هـــــذا أرى شَبَـحَ الشَّـقاوةِ مـــا
ينفـــكُّ يتبعـــني فـــــــي كـــلَّ أوقـــاتي
وأرتجـــي عبـثاً يومـــــاً أعـيشُ بـــــه
قـــريرَ عيـنٍ فلـــم أطلـبْ بثـاراتي [1]

وقد نجد هذه الغربة , وما تسببه من ضيق وتعكير في المزاج , وبعث الريبة في النفس عند شاعر معاصر لشاعرنا , هو أحمد الشارف , حيث يقول :

وطني هو الوطنُ العزيزُ أُحِبُّه ويُحبني لولا حديثُ وشاتِـه
لم أنجُ يوماً من عقاربِ أرضِه أو من زَنابرِه أو من حيّاتِه
ولطالما اضطربتْ سياسةُ أمةٍ بوشايةِ الواشـــي ومُختلقاتِه
ليسَ المصابُ بآفـةٍ من جنبِه مثلَ المصابِ بآفةٍ من ذاتِه [2]

وقصيدة (البلبل والوكر) تحوي العديد من إسقاطات الأسطى عمر , أسقطها علي البلبل في شكل خطاب , تبين مواقف من حياته ، كتأففه من الشيب , هذا الدخيل غير المرغوب فيه يشكّل غربة نفسية بينه وبين الشباب . وهو هنا في قصيدته قد جرّد من نفسه بلبلا يخاطبه ويستمع إليه , ويخاطب فيه شبابه المبكر ، وما كان هذا البلبل إلا الشاعر نفسه يختفي وراء البلبل ويسقط عليه همومه:

---

[1] ديوان البلبل والوكر ـ مطبعة /.ك الاسكندرية 1967 ـ ص83 .

[2] ديوان أحمد الشارف ـ منشورات المكتب التجاري بيروت 1962 ـ ص 75

إيهِ يا بلبلُ قـد طالَ الأمَد ونسينا يـــــــومَ كـنَّا فــي وِفاق
كنتُ فـي دنيا جمالٍ استمِد منكَ وحيَ الشعرِ في حسنِ السِّياق
فغشَى بعـدكَ عينيّ الرمد وأصـابَ القلبَ هـــمٌّ لا يُطـاق
وغَدا الجسمُ نحيلاً مثلَ عُود وكَسا الـرأسُ بيـاضاً مُـــــزْدَهر
هكذا أحْيا وفِكْري في شُـــرُود حائــراً بيـــــنَ قضــاءٍ وقَدَر
إنَّما الدُّنْيا نُحُـوسٌ وسُعُود طَعْمُـها سَيـّانَ عنـدَ المُصْطَبر[1]

وهاجس ضياع العمر ودخول الشيب . كمشكل للغربة النفسية . اصيب به كثيرا من الشعراء في أدبنا العربي , ولا نتجاوز غير نماذج من التجربة الليبية في هذا المقام , محاكاة لما أصاب شاعرنا الأسطي من عوامل الغربة , فيقول شاعر مصراته محمد عبد الله معيتيق :

يا بَهْجَةَ العُمْرِ عُودي ورَفْـرفي مِنْ جديدِ
على أزاهـيرِ عُمْري وفي سماءِ وجُودي
ذكـرْتُ أولَ عُمري فزدْتُ فـي تَنْهيدي
لم يعـدْ لـي غرامٌ بعيشتي ووجُودي

ولمْ أجدْ في رِفَاقي سِوَى دُعَاةِ الجُمُود[2]

ولعل الشاعر إبراهيم الهوني هو أكثر غربة نفسية تعبر عن أسىً عميق ووحشة لا تطاق وخاصة عندما غادره الأصدقاء:

والآنَ أصْبحتِ الأيـّامُ مدبــرةً والشَّعرُ أبيضَ من شمسِ السَّمواتِ
والأصدقاءُ نأتْ عني مجالسُهم وعــادةُ الدَّهْـرِ تفريــقُ الجماعاتِ
فصِرتُ كالبُومِ لا أبْدو إلى أحدٍ طولَ النَّهار وأَسْري فــي العشيّات
وليس لي جليسٌ أطمئنُّ لـــــهُ إلا إذا كـانَ أطْفَالي وخـالاتـي [3]

وشعور الأسطى عمر بالغربة يدفعه الي الرفض والثورة والتمرد , فهو لا يقف عند الحيرة ولا يستسلم لها , إنـه يتحين الفرص ويتربص لفك الأغـلال , ولنعدْ إلـى إسقاطاته فـي قصـيدة (البلبـل والوكر) ولْنرَ هذه الغربة المتمردة:

---

[1] ديوان البلبل والوكر- إبراهيم الأسطى عمر - ص 49 - 50 .

[2] ديوان رياحين - محمد عبد الله معيتيق - دار لبنان للطباعة 1970 - ص

[3] ديوان إبراهيم محمد الهوني - منشورات مكتبة الأندلس بنغازي 1966 - ص 143 .

أطْرَقَ البُلبُلُ في صمتٍ عميق ورأيتُ الدَّمعَ في عَينيه سال
قلتُ لا تَيأسْ ففي الجَوِّ بُرُوق لامعاتٍ وغُيومٍ فـــي الشَّمَال
فإذا ما أَرْعَـدَتْ فهْيَ حَريق يُسْعِرُ الأعداءَ في تلك التِّلال
وإلـى أوطاننا ثـانٍ نعُـــود إنْ يشاءَ اللهُ فـي وقتٍ مُسِر[1]

تأكيدات عن غربته:

إبراهيم الأسطى عمر الذي ذاق مرارة الغربة خارج الوطن , فقد ذاق ألمها في الوطن نفسه وهو مقيم فيه , بين أولئك المحتلين الطليان ومعاونيهم وعيونهم حتى أنه يحاول الخروج من ليبيا بأقصى سرعة , ذلك لأن الوطن لم يعد المكان المريح الذي يشعر فيه الإنسان بالحياة الكريمة , وكأني به يعد الغربة خارج الوطن أخفّ من تلك التي داخله . التجأ إلى مصر وسوريا والأردن والعراق , كان أغلب دخوله متسللا أو متحايلا علي السلطات , كل ذلك إلا العودة إلى الوطن , فإنها مؤلمة أشد الإيلام :

عِشْتُ دَهْراً وسْطَ غـابٍ لا وجـودَ للحَـبِّ ولا جِنسَ الثِّـــمَر
ذِئْبُهُ يعْوي إذا جنّ الظَّـــلام فتصَيحُ البومُ مثــلَ المُنْـــذَرَة
وإذا الشمس رمت بعض السهـــام أصبحت غربانــه منتشرة
وعلت في الجو صيحات القرود والذي في باطن الأرض ظهر
عالَم لا خـير فــيه وصعـيد سـاءت العشرة فيه والمقـــر[2]

وهو هنا يرمز إلى معيشته في بلاده ، وكيف أنه ليس في منجاة عن الخطر والخوف الداهم ، مع أنه – وهو البلبل– في غابة يُفترض فيها أن تكون ذات مرعي خصب ، تلك الغابة ترمز إلى البلاد ذات الخيرات ولكنه محروم منها ، الخير للمستعمر وأعوانه وحدهم ، أما هو/البلبل فـ(لا وجود للحب ولا جنس الثمر) ، بل وزيادة على ذلك لم يدَعُوه يهنأ بحياته ، فهم يستفزونه بالخوف والوحشة اللذين يقابلان في القصيدة الذئب والبوم ، فضلا عن الغربان ، كل ذلك يمثِّل شراسة المجتمع الذي عاش فيه

ويؤكد الأسطى عمر غربته مرةً أخرى ويقطع الشك في عدم إيجاد الحياة الكريمة في الوطن فقد عاش فيه شبه مشرد ؛ فقيرا معدما , لا يحصل فيه إلا علي أدنى معيشة وفوق ذلك مُراقَبا , ملّ مشاهدة البؤس كما ملّ الانتباه والحرص:

لا شكّ عندي سُكنى الغابِ أفضلُ من سُكنى بلادٍ بها الإنسانُ كالضَّاري
فالوَحْشُ أَرْحمُ في ذا العَصْرِ مِنْ بشَرٍ هُمُ الوُحُوشُ بَدَوا فـي زيّي أبْـرار[1]

---

[1] ديوان البلبل والوكر - ص 50 .

[2] ديوان البلبل والوكر - ص 54 .

[1]) ديوان البلبل والوكر - ص107 .

"وعموما فإن شعر الأسطى عمر ينبض بالوجدان الفردي مختلطا بالوجدان الاجتماعي الذي يعبر فيه عن أحاسيس أمته , وقد يتسع أفقه ليشمل الإنسانية كلها"[2] .

الهوامش:

(1) المعجم الأدبي . جبور عبد النور . دار العلم للملايين 1984 . ص186 . ط 2

(2) ديوان البلبل والوكر . مطبعة /.ك الاسكندرية 1967 . ص83 .

(3) ديوان أحمد الشارف . منشورات المكتب التجاري بيروت 1962 . ص 75 .

(4) ديوان البلبل والوكر. إبراهيم الأسطى عمر . ص 49 . 50 .

(5) ديوان رياحين . محمد عبد الله معيتيق . دار لبنان للطباعة 1970 . ص

(6) ديوان إبراهيم محمد الهوني . منشورات مكتبة الأندلس بنغازي 1966 . ص 143 .

(7) ظاهرة الاغتراب عند شعراء المعلقات . دكتورة مي يوسف خليف . دار الثقافة الفجالة 1990 . ص 13 .

(8) ديوان البلبل والوكر . ص 50 ,

(9) ديوان البلبل والوكر . ص 54 .

(10) ديوان البلبل والوكر . ص107 .

(11) مجلة الثقافة العربية , منشورات أمانة الإعلام الليبية . العدد 3 لسنة 1991 . بحث بعنوان : (إبراهيم الأسطي عمر . دراسة لمعجمه الشعري . للدكتور عمر خليفة بن إدريس .

---

[2] مجلة الثقافة العربية , منشورات أمانة الإعلام الليبية ـ العدد 3 لسنة 1991 ـ بحث بعنوان : (إبراهيم الأسطي عمر ـ دراسة لمعجمه الشعري ـ للدكتور عمر خليفة بن إدريس . ص56.

مجلة المختار للعلوم الإنسانية 24 (1): 68-77، 2014

Research Article

Open Access

جذور النقد

حسين محمد نقشه[1]*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/bke44d89

المستخلص: يبحث البحث في أصالة التجربة الإنسانية الأدبية وقيمتها الفنية والجمالية مستخدما التحليل الوصفي . ويرى أن النقد ينبع من المصدر الذي نبع فيه الأدب، وأن القيمة الجمالية والفنية في الحكم الأدبي تولد من خلال التفاعل بين المعرفة والحكم الأدبي. ويؤكد البحث على أن لغة التجربة الأدبية بوضوحها أو غموضها، والاستعمال الرمزي أو الغموض الفني الذي يكمن وراء الدلالات اللغوية مصدرا من مصادر الحكم الأدبي. يركز البحث على مصطلح (أدب النقد) الذي يعتبر النقد تجربة أدبية حية لها قيم أخلاقية وجمالية وإنسانية؛ فمصطلحات مثل (جيد، جودة) لا تعني شيئا بمعزل عن علاقتها بتطور الحركة النقدية. يميز البحث بين التعليق الأدبي العابر والتحليل الفني الأدبي القائم على وعي اللغة بدلالاتها ورمزيتها ووظيفتها الانفعالية . وأن الذوق لايعتبر نقدا مالم يرتبط بنقاييس ليست مطلقة بمثاليتها ولاعفوية في تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: التجربة الإنسانية، التجربة الأدبية، الحكم الأدبي، أدب النقد، الدلالات اللغوية، القيم الفنية والجمالية

Roots of criticism

Hussein Muhammad Naqsha
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: The research explores the authenticity of the literary human experience and its artistic and aesthetic value using descriptive analysis. It argues that criticism arises from the source from which literature originates, and that the aesthetic and artistic value in literary judgment is generated through the interaction between knowledge and literary judgment. The research emphasizes that the language of the literary experience, whether in its clarity or ambiguity, and the symbolic usage or artistic obscurity that lies behind linguistic meanings, are sources of literary judgment. The research focuses on the term "literary criticism," considering criticism as a living literary experience with ethical, aesthetic, and human values. Terms such as "good" and "quality" do not carry meaning in isolation from their relationship to the development of the critical movement. The research distinguishes between transient literary commentary and literary analysis based on an awareness of language, its connotations, symbolism, and its affective function. It asserts that taste cannot be considered criticism unless it is associated with criteria that are not absolute in their idealism and lack spontaneity in their application.

Keywords: Human experience, Literary experience, Literary judgment, Literary criticism, Linguistic meanings, Artistic and aesthetic values.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

جذور النقـــد
وأدب النقـــد

القصيدة والملحمة والقصة والمقالة النقدية صور متجددة للفكر الحضاري الأدبي الذي يعد الوجه الحضاري لأي شعب من الشعوب .

ومن هنا كان الأدب بقيمه ومثله وتطلعه وحريته الإنسانية روح الوجدان والفكر الإنساني في مدى تفاعل هذا الوجدان وذلك الفكر بأحداث عصرهما تعبيرا وتصويرا للواقع وللثقافة وللظواهر المختلفة .

لذا كانت مهمة البحث عن أصالة التجربة الإنسانية الأدبية وتقدير قيمتها الفنية والجمالية من ابرز مهمات النقد الأدبي بمناهجه وطرائقه المختلفة في البحث والتحليل والتعليل لتلك التجربة .

إن جذور النقد الأدبي متأصلة في تحديد أبعاد التجربة الأدبية تحديداً فنياً وتنظير أصول الجودة الفنية في الأثر الأدبي . فاختص التنظير النقدي بالاهتمام المباشر بطبيعة الأثر وهدفه وأشكاله حيث صار مثل هذا التنظير رديفاً للجمالية أو البحث في الفلسفة الفنية التي يعبر عنها الأثر الأدبي بإتباع المناهج النقدية في تبني طريقة أو منهج معين لبناء الأحكام النقدية .

ويعد التحليل الوصفي للأعمال الأدبية أو الروائع الشعرية من ابرز محاور أدب النقد.

والحكم على الأسلوب الأدبي يأتي خلاصة لتجربة طويلة وخبرة عميقة بوصفه الثمرة الناضجة للعملية الأدبية وهذا يعني أن النقد ينبع من المصدر الذي نبع فيه الأدب في خلق الاستجابة الوجدانية والفكرية وتحقيق المشاركة الذاتية والعامة فضلا عن بناء الحكم الأدبي .

فالمعرفة والحكم الأدبي ظاهرتان متداخلتان فيما بينهما ومن خلال هذا التفاعل والاتصال الوثيق بين هاتين الظاهرتين تولد القيمة الفنية والجمالية في الحكم الأدبي القائم على مبدأ التحليل الداخلي والخارجي للنص الأدبي .

فالتحليل النقدي والجمالي مظهران إيجابيان من مظاهر بناء الحكم النقدي بوصفه أدبا أو تجربة أدبية في إحساسها وفكرها وأسلوبها ومعاناتها .

إن مهمة النقد تبدو وكأنها نظام أدبي حي يمتلك شخصية فنية عميقة الجذور والارتباط بالواقع الفكري والثقافي والحضاري الذي نشأت فيه التجربة الأدبية واستمدت منه روح الإبداع والأصالة والابتكار.

ومن هنا كانت لغة التجربة الأدبية بوضوحها أو بغموضها مصدراً من مصادر المهمة الأدبية فبعضهم يقول :

(إن المؤلف الذي تحتاج قراءاته إلى معجم لا يساوي شيئاً) غوته .

وهنا حكم نقدي مبني على أهمية الوضوح الفني في الأدب .

في حين يكون الاستعمال الرمزي أو الغموض الفني الذي يكمن وراء الدلالات اللغوية والأدبية مصدر إحساس واستجابة فنية في إطار الذوق الفني والأدبي والجمالي للتعبير أو الأسلوب الأدبي .

فاللحظة المهمة في ظهور النقد تنبع من الشعر وليس الشاعر أي من النص . فالأسلوب الشعري أو اللغة الشعرية هو الذي يقود التحليل والموازنة والتقديم إلى حكم نقدي .

إن القدرة على التقويم الفني القاعدة النقدية الأولى في تقديم التجربة الفنية وهذه القدرة التقويمية تبدو ضربا من الوهم والتجريد الذهني إذا افتقرت إلى منهج واستقراء واستنباط من خلال التحليل النقدي والجمالي .

الحديث عن عملية النقد بمعنى انه علم أو مجموعة حقائق علمية حديث نظري يؤدي بالأصول الذوقية والفنية للتجربة الأدبية ذاتها ويقنن حسها تقنيناً يبعدها عن كونها جذوة فكرية شعورية منتزعة من وجدان الشاعر .

فالفنان الخلاق هو ليس الشخص الذي يحطم القيود الفنية المتبعة أو يحاول الخروج عليها والتمرد على صيرورتها فحسب بل هو الشخص الذي يجعل القواعد والأصول ضرورة فنية في عمله ، هو الشخص الذي يخلق القواعد بعفوية أو بمدارسة عن وعي وإدراك بجدارة تلك القواعد ومدى ديمومتها في الواقع الأدبي والإنساني .

ومن هنا يكون النقد عملية فنية خلاقة تصاحب تطور مثل تلك القواعد الجديدة والأصول المكتشفة يربطها ربطاً جدلياً بزمانها ومكانها وطبيعة تجربتها وقد يخلق النقد قواعد جديدة .

أما النقد الذي يهتم بتوضيح وتفسير وشرح الظواهر فإنه نقد يجب ألا نقف عنده طويلا وان كان في الحقيقة يمثل مرحلة زمنية من مراحل تطور النقد بالمعنى الفني الذي يصدر أحكامه عن دراسة تحليلية خلاقة للتجربة الأدبية بفكر وثقافة وحضارة والممتدة في جذورها إلى أعماق الموروث ويكون الحاضر امتدادا لذلك الزمن الحضاري وانعكاسا لأحداثه وتفاعلاته النفسية .

والحس الإنساني أزمنة حضارية ينبغي على مصطلح النقد الأدبي البحث عن مقوماتها ودلالاتها من الناحية الفنية وحينئذ يكون المصطلح لنقدي قد وصل إلى مستوى القبول والنضج وصار تجربة أدبية وتصير قواعد النقد وأصوله أدبا جديدا هو (أدب النقد) وأدب النقد تجربة فنية حية فيها قيم ومثل ، قيم أخلاقية وجمالية وإنسانية .

ويمتاز أدب النقد باهتمامه بفنية التجربة الأدبية والكشف عن مواطن الأصالة فيها من جهة ، والى تقدير قيمة فنية أو جمالية لها من جهة أخرى ومن هنا تختلف مناهج النقاد وتتباين مواقفهم لأن تقدير القيمة أو الحكم على القيمة قضية فنية فكرية ترتبط بالواقع الاجتماعي والسياسي والنفسي و أخيرا بالواقع الحضاري الذي يرى في التجربة الأدبية حركة ثقافية متطورة تخلقها الشعوب خلاصة لتجاربها وتراثها ودلالتها الإنسانية

فإطلاق بعض الأحكام على بعض الآثار الأدبية مثل – جيد – وجودة – لا تعني أي شيء وحدها . أي بمعزل علاقات هذا الجيد وتلك الجودة عن مجمل تطور الحركة الأدبية في مدى اتصالها بقيم النص . وهنا ينبغي على الناقد الأدبي أن يتعمق في البحث عن (الجودة) من خلال تلك القيمة وتقديرها فنياً وحضارياً .

وعلينا أن نميز بين التعليق الأدبي العابر والتحليل الفني الأدبي للنص القائم على وعي اللغة وإدراك علاقتها الحضارية والوقوف على وظيفتها الانفعالية والرمزية في التعبير عن مضمونها وإلا فالشرح والتفسير إنما هما ضرب من التعليق الأدبي الذي لا يدخل في نطاق تحديد مصطلح النقد .

لا شك أن الذوق له دور فعال في التمييز والكشف بين التجربة الأدبية الجيدة والأخرى الرديئة والذوق هنا هو القدرة على التقدير والذوق وحده ليس نقداً أدبيا ولا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا صاحبته موهبة ودراسة وممارسة وقدرة على الخلق والإبداع عندئذ يكون للحكم النقدي قيمته الفنية الحضارية فهي والحالة هذه أدب النقد وليس نقد الأدب .

إن تنظير التجربة الأدبية وربطها بواقعها التاريخي والكشف عن جوانبها الحضارية والنفسية قد يبدو صورة من صور العلم ولكنه العلم الأدبي القائم على المنهج والذوق والتحليل وليس العلم بمعناه التجريبي فالنقد الأدبي ليس علماً ولكنه من جهة أخرى ليس ضرباً من العبث والتعليقات السطحية فهو علم حين يبحث بمنهجية في تقدير القيمة الفنية.

وهو فن حين يجسد تلك القيمة الفنية ويكشف عن جماليتها وروعتها .

ليس النقد علماً ولكن على الناقد أن يمد قُرَّاءه بمقاييس يهتدون إليها في قراءة النص ، وفي الوقوف على جماليته وفنيته وهي مقاييس ليست مطلقة بمثاليتها وليست عفوية تطبيقها .

ولو سألنا أنفسنا هل ينبغي علينا الأخذ بحكم الناقد ؟

هذه قضية مرتبطة بتحديد مصطلح النقد حين تبرز وظيفته إلى الحياة والواقع ، وهي وظيفة ملازمة لمنهج الناقد ونظرته وتوقفه الاجتماعي وتوقفه الفكري وهنا يدخل النقد الأدبي الحياة حين يغدو مظهراً مهماً من مظاهر حركة المجتمع الإنساني حيث يشارك العلوم الإنساني الأخرى هدفها وغايتها في تحليل النفس البشرية من خلال تجاربها الأدبية المختلفة ، فتصير بعض الأحكام النقدية كهذه قصيدة جيدة وهذه عبارة سليمة وتلك كلمة غريبة ضرباً من السذاجة والأحكام العابرة وان عدها البعض من النقد الأدبي.

فناقد الشعر قارئ واع للشعر يهتم بالتقويم الفني للقصيدة ولكنه تقويم غير منفصل عن عناصر بناء التجربة الشعرية ذاتها ولحظات تكوينها وزمن ميلادها بكل ما في ذلك الزمن من معاناة وتناقض فيتحول هذا التقويم في ضوء موهبة الناقد وقدرته الأدبية إلى أدب نقدي يضيف إلى التجربة الشعرية بعدها النقدي الذي يعد من ابرز عناصر ديمومتها وبقائها .

فالناقد أديب ، ويجب على الناقد أن يسخر التجربة الأدبية ويستنبط التقويم الفني من خلال النص .

فالإدراك الواعي والخيال المبدع صفتان ملازمتان للتقويم الفني .

القصيدة ظاهرة فنية وظاهرة اجتماعية على الرغم من العلاقة القائمة بين الظاهرتين.

وقراءة القصيدة هي في حقيقتها تجربة من التجارب غير أنها تجربة خاصة بالقصيدة وليست تجربة الأحداث التي تصفها القصيدة ، ولابد لناقد الشعر أن يعي التطور الشكلي للقصيدة وتطورها في المضمون فيرتفع التقويم الجمالي القائم على فهم القصيدة كلاً فنياً.

والجزء بخصوصيته لا يؤلف وحده قيمة جمالية ألا إذا ارتبط بغيره من الأجزاء حيث يتكون (الكل الفني) فيسعى الناقد المبدع إلى الكشف عن قيمة ذلك الكل في مدى ارتباطه بالحياة والواقع الذي ينشأ فيه واستوحى فكرته منه فصورها تصويرا جميلاً .

ولذلك ينبغي على النقد الفني ألا لايفصل بين شكل القصيدة كبناء فني وبين مضمونها لان موقف القصيدة الفكري والعاطفي يجب أن يفهم في ضوء النظرة الكلية للعمل الفني فالناقد الأدبي يسعى إلى تحقيق غايتين .

منح القارئ استجابته النقدية للأثر الأدبي المنقود فيساعده على تحقيق المتعة الوجدانية والفكرية من النص .

أو قد يكشف عن طريق الاختبار والتحليل عناصر العمل الأدبي فيقف عند جذوره وأصوله الفنية وصولا إلى قيمة وتقدير ، فالنقد في مثل هذه الحالة يصبح مظهراً عقلياً للشعور الكامن في عناصر التجربة الأدبية أولا وفي استجابة المتلقي ثانياً فالناقد يجب أن يكون قادراً على إدراك التأثر الفني والنفسي والاجتماعي لأي عمل أدبي .

المرجع

- مقالة في نقد غراهام هو ترجمةمحي الدين صبحي دمشق .
- فن الادب شوبنهاور ترجمة شفيق نقار القاهرة .
- في الادب والنقد محمد مندور القاهرة .
- النقد الادبي الحديث أحمد كمال زكي القاهرة .
- مختارات من النقد الادبي المعاصر . رشاد رشدي مصر .
- الفنون والانسان مقدمة موجزة لعلم الجمال أرين ادمان ترجمة مصطفى حبيب مصر .
- في نقد الشعر د. محمود الربيعي مصر .
- نظرية الأدب رينية ويليك وأرستن وارين ترجمة محي الدين صبحي دمشق .
- الخلق الفني – بول فاليري ترجمة بديع الكسم دمشق .
- علم النفس الأدبي سامي الدوبي مصر .
- تفسير النفسي للادب عز الدين اسماعيل .
- الشعر كيف نصيحة وتذوقة الزابيث دور ترجمة محمد ابراهيم الشوش بيروت .

مجلة المختار للعلوم الإنسانية 24 (1): 78-97، 2014

Research Article

Open Access

دور الصوائت في تشكيل بنية الكلمة "محاولة دلالية لتفسير ظاهرة الإعلال في الصرف العربي"

العدوي محمد راضي محمد[1]*

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة بنغازي/ فرع المرج

Doi: https://doi.org/10.54172/85kzew64

المستخلص: استخدم الصرفيون العرب لضبط المباني قانون الميزان الصرفي، من أجل ذلك راحوا يزنون الأفعال والأسماء من مجردة ومزيدة، ولكن عندما وصلوا إلى ما يسمى بالفعل المعتل، أي ما كان فيه حرف علة، لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، إذ إن وزن (قال) – مثلًا– لا يمكن أن يكون (فَعَل)؛ بذلك كان لابد من البحث في أصل الصائت، فوجدوا أن الحرف الثاني في الصيغ الأخرى المشتقة من الفعل الأجوف، إما يكون واوًا، كما في (قال يقول قوْلاً)، وإما أن يكون ياءً، كما في (باع– يبيع– بيعًا). وقد خصص الصرفيون لهذه الحالة مصطلح (الإعلال)، وذلك بقلب حروف العلة بعضها بدل بعض، بالإضافة إلى الهمزة، وقسموه إلى: القلب والنقل والحذف، وسمى الإعلال كذلك نسبة إلى حروف العلة، وهي: الياء والواو والألف.

الكلمات المفتاحية: الميزان الصرفي، الفعل المعتل، أصل الصائت، الاعلال

The role of phonemes in shaping the structure of words "An attempt to semantically interpret the phenomenon of vowel alternation in Arabic morphology."

Al-Adawi Muhammad Radi Muhammad
Department of Arabic Language, Faculty of Education, University of Benghazi, Al-Marj

Abstract Arabic grammarians used "Mīzān al-Ṣarf" to structure words. When encountering verbs with vowel letters, known as "al-Mu‘tall," the assigned pattern didn't apply. They investigated the vowel's origin and found that hollow verbs could have a "wāw" or a "yā’" as the second letter in derived forms. This phenomenon, called "al-I‘lāl" (vowel alternation), involved interchanging vowels and the glottal stop. It was classified into three categories: "al-Qalb" (interchanging), "al-Naqal" (transferring), and "al-Ḥaḍf" (omission).

Keywords: The morphological scale, the irregular verb, the origin of the vowel, the defects

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

أولاً: مدخل :

يلحظ الدارس أن علماء اللغة العرب أقاموا صرح علم النحو العربي علـى دراسـة دور المتلقي لا دور المتكلم ؛ إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى, فهذا ابن الناظم يعرف علم النحو بقوله: «هو العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب, أعني أحكام الكلم في ذواتها, أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية, والتقديم والتأخير, ليُحْترز بذلك عن الخطأ في فهم كلامهم, وفي الحذْو عليه ".[1]

أي أن النحاة عكفوا على دراسة المبنى لاستنباط قواعدهم, من خلال استقراء لكلام العرب المتمثل في الشواهد النحوية, وكان هدفهم في ذلك إعانة المتلقي على تجنب الخطأ في فهم المعنى المستفاد من أي مبنى يتلقاه, فنظروا إلى المبنى على أنه هو الأصل, وأن المعنى تابع له, نتج عن ذلك أنهم أفردوا باباً في النحو لمعاني الصيغ.

إذًا لابد لكل مبنى محدد في اللغة من معنى يدل عليه ويختص به دون سائر المباني اللغوية, لكن هناك مباني تتداخل معانيها مع معاني غيرها من المباني, أي يحدث هناك قدر من الاشتراك في الدلالة, ويبدو أن ذلك راجع إلى زيادة المعاني في الاستعمال عن عدد المباني المحددة في نظام اللغة.

وصيغة «فَعَل» ليست هي الصيغة الوحيدة المستعملة في اللغة, كما لا نستطيع أن نزعم أنها أصل الصيغ المستعملة, لكنه افتراض تقعيدي من جانب النحاة لتقريب الفكرة.[2]

لكن الذي لا شك فيه أن هناك زوائد, سواء أَوردتْ في بداية الصيغة, أم في وسطها, أم في نهايتها, تفيد استعمالاً جديداً, يقابلها زيادة في المعنى, وتبقى لكل صيغة خصوصيتها في الاستعمال.

فمثلًا: تشترك كثير من الصيغ في معاني التعدية, مثل: أفعل, وفَعَّل, وفاعَل, لكن يزيد مع (فَعَّل) معنى التكثير, و(فاعَل) معنى المشاركة.

والحقيقة أن القدماء كما أعطوا اهتمامًا للصوامت في هذه المباني, أعطوا أيضًا اهتمامًا للصوائت, يظهر ذلك من بناء الثلاثي– مثلًا : فَعَل– فَعِل– فَعُل

فلكل وزن معانٍ محددة , كما يظهر من بناء المزيد :

تفاعَل– اِفْعالَّ– فاعَل.....و إلخ

فيظهر دور الفتحة والكسرة والضمة, والألف في هذه الأبنية.

*** ثانيًا: مشكلة البحث:**

استخدم الصرفيون العرب لضبط المباني قانون الميزان الصرفي, ويجب أنْ نشيد بعبقرية القدماء في استخدام هذه الفكرة, أو هذا القانون ودوره في الضبط والحفاظ على مباني الصيغ ومشتقات اللغة.

من أجل ذلك راحوا يزنون الأفعال والأسماء من مجردة ومزيدة, ولكن عندما وصلوا إلى ما يسمى بالفعل المعتل , أي ما كان فيه حرف علة , لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة, إذ إن وزن (قال)

– مثلًا– لا يمكن أن يكون (فَعَل) ؛ بذلك كان لابد من البحث في أصل الصائت , فوجدوا أن الحرف الثاني في الصيغ الأخرى المشتقة من الفعل الأجوف , إما يكون واوًا, كما في (قال يقول قوْلاً) , وإما أن يكون ياءً, كما في (باع– يبيع– بيعًا).

وقد خصص الصرفيون لهذه الحالة مصطلح (الإعلال), وذلك بقلب حروف العلة بعضها بدل بعض , بالإضافة إلى الهمزة , وقسموه إلى: القلب والنقل والحذف, وسمى الإعلال كذلك نسبة إلى حروف العلة , وهي: الياء والواو والألف.

نتج عن ذلك أنهم وصفوا هذه الأصوات بالضَّعف والاعتلال لكثرة تغيِّرها من حال إلى حال وعدم ثبوتها في معظم الصيغ , مما جعل الإستراباذي يقول عنها: «لا تسلم ولا تصح, أي لا تبقى على حالها في كثير من الواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف , فهي كالعليل المنحرف المزاج , المتغير حالاً بحال».[3]

وواضح أنَّ هذا التعريف لا يستجيب لطبيعة اللغة , وهي طبيعة فيزيائية قبل كل شيء, فكأن أصوات اللغة أشخاص آدميون يصيبهم الاعتلال والمرض, وتعتري أمزجتهم انحرافات وتقلبات , لذلك ترفض اللسانيات الحديثة هذه النظرة , وترى أصوات الواو والياء والألف وكذلك الحركات على أنها مصوتات بخلاف بقية أصوات اللغة كالسين والميم التي تعتبرها من الصوامت .[4]

والبحث عن أصل الصوائت (الألف والواو والياء) أوقع القدماء في تعقيدات لا حصر لها , عندما واجهتهم كلمات ومشتقات تتباين في استخدام حروف العلة الثلاثة , ولم تحقق فيها شروط القلب , وكذلك واجهتهم كلمات لم تنقلب الواو والياء إلى ألف رغم تحقق شروطهم فيها ؛ فراحوا يحصون الألفاظ , ويضعون الشروط والقيود حتى بلغ عددها عشرة شروط [5] , مما جعل مسألة الإعلال من أصعب مسائل الصرف العربي .

وهو ما جعل – أيضًا– عالمًا كبيرًا كابن جنى يبدي تحفظاً تجاه تعامل القدماء مع الصوائت , فيقول: «هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه , لا حقيقة تحته , وذلك كقولنا: الأصل في قام قوَم وفي بَاع بَيَعَ... وليس الأمر كذلك , بل بضده, وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه.

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلل لوجب أنْ يكون مجيئه على ما ذكرنا , فأما أن يكون استُعمل وقتاً من الزمان , ثم انصُرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر» .[6]

- **<u>ثالثاً</u> : محاولات حديثة :**

لقد تمت عدة محاولات حديثة لتفسير ظاهرة الإعلال , وفيما يلي نعرض لهذه المحاولات في إيجاز قبل عرض فكرة هذا البحث :

رأى فريق من علماء الساميات أن الأفعال المعتلة ذات أصول ثنائية, وليست ثلاثية , وأن أصل (قال) هو: (قَلَ) , وأصل (يقول) هو: (يَقُل), وإنما جاءت الألف في (قال), والواو في (يقول) من إطالة الصوت الداخلي القصير– أي حركة القاف– مما جعل هذه الأفعال تدخل في نظام الفعل الثلاثي .[7]

ورأى فريق آخر أن الأفعال المذكورة كانت منذ البدء ثلاثية وأن المصوتات الطويلة (حروف العلة) فيها جاءت نتيجة القلب أو الحذف: إن أصل (قال) هو: (قَوَلَ), وأصل (قِيلَ) هو (قُوِلَ), وأصل (يقُولُ) هو (يقُوْلُ) [8].

وهذا الرأي لا يبتعد كثيرًا عن موقف علماء الصرف العرب.

كما جرت محاولة قام بها أستاذنا الدكتور عبدالصبور شاهين , جمع فيها بين المحاولتين السابقتين, فذهب إلى أن أصل (قال) : (قَوَلَ), وإنما سقطت الواو في الأصل مما أدى إلى التحام المصوتين القصيرين– الفتحة التي على القاف والفتحة التي على الواو– في مصوت طويل واحد هو الألف باعتبار أن المصوت الطويل يعادل مصوتين قصيرين, أي أن حرف المد يعادل حركتين قصيرتين.

وقد مثَّل ذلك من خلال استعمال الحرف اللاتيني أو الكتابة الصوتية :

قَوَلَ= qa+ua+la, فإذا سقطت الواو (u) اتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها فصارت الكلمة (قال): qaala , وكل ما حدث هو إسقاط الواو للتخلص من ثلاثية المقطع في (قَوَلَ) واستبدال مصوت طويل بذلك , هو الألف . [9]

وهناك محاولة أخرى كانت للدكتور أحمد الحمو تتلخص في قوله: «ولقد رأينا أنَّ هذا الأصل المزعوم –(قَوَلَ)– لم تعرفه اللغة العربية وأنَّ النحاة قد ابتدعوه من لدن أنفسهم لمطابقة الميزان الصرفي (فَعَلَ) الذي كان من وضعهم , وفي رأينا أنَّ الحلَّ الأمثل ينبغي أن ينطلق مما هو موجود في اللغة فعلاً دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها..... يعني ذلك أنَّ الألف دخيلة على الفعل مثلما أن اللواحق دخيلة عليه أيضاً , أي أن الألف لم تنشأ عن انقلاب الواو في (قَوَلَ), ولا عن انقلاب الياء في (بَيَعَ) , بل أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه, وهذا يلغي فكرة (الإعلال بالقلب) من الأساس. وقد رأينا أن الواو بحد ذاتها ليست أصيلة في الفعل....

والحقيقة أن صيغة (قال) ليست خالية تمامًا من اللواحق, إذ أن الفتحة التي في آخر الفعل هي لاحقة حقيقية تدل على ما دلت عليه زميلاتها من اللواحق الأخرى. فإذا كانت الألف– وهي مصوت طويل– تدل على التثنية فلماذا لا تدل الفتحة– وهي مصوت قصير– على الإفراد, علماً بأن الفتحة تعادل نصف الألف , وهي من جنسها؟ وإذا كان المرء يجد صعوبة في قبول هذه الفكرة؛ فلأن علم الرسم العربي يبرز المصوتات الطويلة دون القصيرة , أي أننا نكتب الألف دون الفتحة وكذلك الواو دون الضمة ومثلها الياء دون الكسرة , أما من حيث النطق فلا تقِلُّ الوظائفُ الصوتية التي تؤديها المصوتات القصيرة في شيء عن الوظائف التي تؤديها مثيلاتها من المصوتات الطويلة , وبالتالي لا مناص لنا أن نقرر بأن

الفتحة في (قَالَ) هي لاحقة حقيقية تدل على ما دلت عليه بقية اللواحق مع الشخص الغائب, أي على الجنس والعدد , وهنا لابد أن يرتسم في ذهننا السؤال المشروع التالي: إذا كانت هذه اللواحق الخمسة– باستثناء نون النسوة– تدل على الجنس والعدد فقط , فما الذي يدل على الشخص الغائب إذن؟ إذ لابُد من دالٍّ يدل عليه. وجوابنا أن الألف التي في وسط الفعل (قال) هي الدال الممكن الوحيد على الشخص الغائب. ونستطيع أن نبرهن على ذلك بأنه حيث دلَّت اللواحق على الشخص لم تظهر هذه الألف, فهي لم تظهر عند إسناد الفعل إلى الشخص المتكلم, لأن لواحق الفعل تدل عليه بالمثل, بل لم تظهر عند إسناد الفعل إلى الشخص الغائب في جمع الإناث لأن نون النسوة قد دلت عليه .[10]

- **رابعاً: هل للدلالة درو في تفسير ظاهرة الإعلال ؟**

بعد عرض المحاولات السابقة لتفسير ظاهرة الإعلال عند القدماء والمحدثين , لاحظنا أن موقف هذه المحاولات من الصوائت– وبخاصة الواو والياء– تتلخص في الآتي:

1- هذه الصوائت مُتَّهمة بالعلة والانحراف والضعف , وبالتالي لابد من البحث عن أصل هذه الصوائت , سواء أكان هذا الأصل بالإبدال مع صوت آخر, أو نتيجة إطالة أحد المصوتات الداخلية .
2- الأفعال– وبالتالي الأسماء– التي ذكرت فيها هذه الصوائت ثنائية , وهذه الصوائت دخيلة عليها,ولا قيمة لها.
3- صائت الألف (الحركة الطويلة) له قيمة دلالية في الفعل الماضي الأجوف, نحو: (قال) , فيدل الصائت على المفرد الغائب.
4- بعض هذه المحاولات قامت على إلغاء فكرة الأصل, وبالتالي إلغاء فكرة أو قانون الميزان الصرفي.
5- هذه المحاولات كانت في حدود مبنى الصيغة أو التشكيل الصوتي للصيغة دون محاولة استخدام هذه الصوائت (حروف العلة) في بيان معنى الصيغة , وبالتالي على قيمة هذا المبنى داخل التركيب النحوي , أعني الإفادة من الصائت في توضيح دلالة المبنى.

إنَّ القول بإلغاء فكرة الميزان الصرفي من الدرس اللغوي مرة واحدة قول يفتقد إلى الواقعية والدقة ؛ على الأقل سوف يطيح هذا القول بباب كامل في الصرف , وهو معاني الصيغ.

كذلك لا يجوز الانجرار وراء القدماء في إرجاع كل التغيرات الصرفية إلى فكرة هذا الميزان.

إنَّ سيطرة هذا القانون جعلتهم يقفون أمام التغيرات الصوتية عند حَدِّ الحديث عن طبيعة حروف العلة , وبخاصة الواو والياء , فهما حرفان ضعيفان «ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مع ذلك مؤنِسٌ فيهما ضعفاً , وذلك لأنَّ تحملهما للحركة أشقُّ منه في غيرهما, ولم يكونا كذلك إلا لأنَّ مبنى أمرهما على خلاف القوة» [11].

هذا من ناحية , ومن ناحية أخرى نجدهما لبقية الحروف «أقل كَلَفة , أي أنها لما فيها من اللين يسهل النطق بها»[12].

وربما كان السبب في ذلك الثقل «أن الأخف في ذاته ربما كان أثقل لعارض» [13].

وتشترك حروف العلة الثلاثة في اتساع مخارجها , حيث يخرج الهواء فيتصل الصوت , فالواو تضم لها معظم الشفتين, وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت , وهذا يرتبط في جوهره بالضمة , أما الياء فيرتفع اللسان ويترك بعض الانفراج حتى يخرج منه الياء , وهذا يرتبط بالكسرة , أما الألف فهي حرف هوائي, ولابد أنْ يُفتح ما قبلها.

ولعل هذا الوصف السابق– في نظر بعض المحدثين [14] هو الذي جعل التجانس قائماً بين هذه الحروف وبين حركة ما قبلها.

فإذا لم يحدث التمازج بين الأصوات[15] أي لم تتجانس , فإنما يتم الإبدال لتحقيق هذا التجانس.

فالإبدال ظاهرة لغوية شائعة في العربية تقوم على تمازج الأصوات الذي يؤازره تقاربها أو تشابهها[16].

فيبدو مما سبق أنَّ سبب الإبدال هو عدم تجانس بين الحروف بعضها وبعض , أو بين الحركات والحروف ؛ لأنَّ في عدم التجانس ثقلاً يدعو إلى التغيير.

فدفع الثقل أو التجانس أو التمازج هو قول جمهور اللغويين من قدماء ومحدثين في سبب حدوث الإبدال[17].

وربَّما أن القدماء ومن تابعهم من المحدثين , دفعهم الالتزام بالميزان الصرفي إلى تفسير ظاهرة الإبدال والإعلال على أساس مبدأ التجانس, كما شارك في وصولهم إلى هذا المبدأ والوقوف عنده حديثهم السابق عن طبيعة الصوائت الصوتية .

على الرغم من أنَّ تقديرهم للصائت ودوره في الدلالة ظهر– كما ذكرنا من قبل– في حديثهم عن باب معاني الصيغ , وكثير من أبواب الصرف التي تعتمد على حصر الصيغ والمباني الصرفية , نحو:

الحركات ← فَعَل– فُعِل– فَعِل– فَعُل (مباني الثلاثي)

الألف ← فاعل (فعل ماض)

الواو ← فعول , صيغة مبالغة وصفة مشبهة

الياء ← فعيل, صيغة مبالغة وصفة مشبهة....الخ

لكنَّ الصرفيين لم يستثمروا هذا الاتجاه في باقي الصيغ , أعني أنَّهم وقفوا عند هذا الحد, ولم يربطوا بين قيمة ظهور الصائت أو الحركة القصيرة في الفعل وبين باقي المشتقات المأخوذة من نفس الفعل , وهذا ما نوضحه على صفحات هذا البحث.

ومن الضروري – أولاً التلميح إلى شيء مهمّ , وهو أنَّ الصوائت – القصير منها والطويل– يكمِّل بعضها البعضَ وذات طبيعة واحدة , لايفرقهم إلا مدة زمن نطق المُصوِّت , حسب ما ذكره المحدثون [18] وتنبه إلى ذلك ابن حني حيث يقول في (باب مضارعة الحروف للحركات, والحركات للحروف) من كتاب الخصائص : « إنَّ الحركة حرف صغير, ألا ترى أنَّ من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة :

الـواو الصـغيرة , والكسـرة : اليـاء الصـغيرة, والفتحـة : الألـف الصـغيرة..... فـإذا ثبـت أنَّ هـذه الحركـات أبعاض للحروف ومن جنسها, وكانت متى أُشْبِعَتْ ومُطِلَتْ تَمَّتْ ووَفَتْ , جرت مجرى الحروف ".[19]

فمن الواجب الآن أنْ نغير هذه النظرة الضيقة للصوائت, فحاجتنا إليها تكمن في ضرورة أنْ يعبر كل مشتق عن معناه الموضوع له , هذا من ناحية , ومن ناحية أخرى كي يوازي هذا المشتقُّ دلالياً الفعلَ المأخوذ منه , فالفضل في ذلك يرجع إلى الصائت أو الحركة.

وهذه الفكرة قد لمسها ابن جنى أثناء حديثه عن قلب الياء واوًا, أو ترك الأخف إلى الأثقل , يقول:« إنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرف , من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة , نحو قولهم: الفَتْوى , والبَقْوى , والتَّقْوى, والشَّرْوى, ونحو ذلك. ألا ترى أنَّهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة ؟ وهذه علة ليست معتدة , ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينها»[20].

فالتفريق بين الصفة والاسم يجب أن يكون على أساس دلالي , على الرغم من أن ابن جنى وضعه– أيضاً– في إطار مبدأ التخفيف , وأكد ذلك – بعده ابن يعيش : «لضرب من الاستحسان ؛ فقد جعلوا ذلك في الأخف لأنَّه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل».[21]

- **<u>خامسا: التطبيق</u> :**

بعد عرض فكرة البحث يبقى الآن توظيف هذه الفكرة لإيجاد مخرج دلالي لتوزيع الصوائت على الصيغ الصرفية , وبخاصة الواو والياء.

ننظر– مثلًا– إلى <u>المواضع التي جعلها الصرفيون لقلب الواو ياءً</u> , وصلوا بهذه المواضع والشروط إلى عشرة مواضع.[22]

<u>الموضع الأول</u>: أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة , وهي في المفردة مُعَلَّةٌ, نحو:

دار← ديار (الأصل دِوَار)

فتفسير قلب الواو ياءً بمبدأ التخفيف– كما ذهب القدماء– تفسير غريب , لأنه سوف تواجهنا كلمة مثل (حِوَال) لم يحدث فيها قلب , بالرغم أنه حدث في (دِوَار) , ولكي يخرج القدماء من هذا المأزق وضعوا شرط أن تكون ساكنة في المفرد , فحدث القلب في جمع (دار), وهو (دِوَار) التي تحولت إلى (ديار), ولم يحدث في جمع طويل, كهذا:

دار ← دِوَار ← ديار

طويل ← طِوَال ← طِوَال

لكن هنا تظهر دقة العربية في توظيف حروف المد توظيفاً صوتياً يتفق مع دلالة الصيغة, فمعلوم أن كلمة (طويل) صفة مشبهة باسم الفاعل لها دلالتها المعروفة لدى الصرفيين, فكان لابُدَّ من ثبوت الواو في الجمع للإشارة إلى هذه الدلالة , فصيغة الجمع توازي صيغة المفرد في الدلالة .

أما الأسماء:

سوط ← سياط　　حوض ← حياض

دار ← ديار　　حيلة ← حيل

لا نحتاج فيها لهذه الدلالة , فالفضل في إظهار دلالة الصفة المشبهة يرجع إلى توظيف صوت الواو.

الموضع الثاني: أن تكون لاماً لـ (فُعْلَى), وهي صفة, نحو: دنيا, ودُنْوَا.

وحديث الصرفيين عن هذه الحالة يقرر أن الإبدال حدث في الصفة , وليس في الاسم, كهذا:

دُنْـــوَا ← دنيا　صفة　حدث إعلال

حُزْوَى ← حُزْوَى　اسم　لم يحدث الإعلال

ودلالة الصفة على الموصوف يلزمها – تبعًا لذلك أنْ تكون الصفة بالواو بدون إعلال ؛ للإشارة إلى الفعل, وهو (يدنو) من: الدُّنُو, حتى يحدث التوازي المطلوب بين الفعل والصيغة , لكن الذي حدث أنهم قلبوا في الصفة الواو إلى ياء, وبقيت الواو دون قلب في الاسم, فهنا أشاروا إلى الأصل باستخدام القلب.

الموضع الثالث: أن تكون الواو لام مفعول الذي ماضيه بوزن (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين, نحو: مَرْضِيّ , ومَرْضُوو.

وهنا حدث القلب في الصيغ التي الماضي منها مكسور عين الفعل (فَعِل), نحو: مَرْضِيّ, أما إذا كانت عين الفعل مفتوحة (فَعَل) , فتبقى الواو فيها دون قلب, نحو: مَدْعُوّ.

والسؤال هنا ما الفرق بين الصيغتين في التشكيل الصوتي , بين مَدْعُوّ, ومَرْضُوّ؟ لذلك لا يمكن تفسير الإبدال هنا بمبدأ التخفيف في الصيغة الثانية ؛ لاجتماع الواوين في الصيغتين.

إنَّ تفسير الإبدال في (مَرْضُوّ) يبدو مقبولاً إذا تذكرنا دلالة الكسرة في عين الفعل (فَعِل), فهي صيغ لازمة , لا تتعدى إلا بالظرف أو الجار والمجرور, فكان ثبوت الكسرة في اسم المفعول إشارةً إلى دلالة الكسرة في الفعل, وهي لزوم الفعل واستغناؤه عن المفعول , والدليل على ذلك أن الصرفيين حاولوا تعليل هذه الكسرة, فقالوا في خطوة الإعلال الأخيرة (مَرْضُيِ): قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء .

الموضع الرابع: أنْ تكون الواو لاماً لجمع على وزن (فُعُول), نحو: عِصِيّ, حيث أصلها: عُصُوْوْ:

هذا الموضع قريب الشبه بالموضع السابق , فالصرفيون خَصُّوا هذا الإعلال بالأسماء, نحو: عِصِيّ, ودِلِيّ , ما جاء على وزن (فُعُول) , على الرغم من مجيء المصدر على الوزن (فُعُول), نحو: سُمُوّ, عُلُوّ , ولم يحدث الإبدال في المصادر, مع اجتماع الواوين في الصيغتين؛ لأن قيمة المصدر قد حجبت هذا الإبدال, فالمصدر يدل على الحدث, وقد يعمل عمل الفعل, فظلت الواو في المصدر دون

قلب للإشارة إلى وجودها في الفعل بجامع التشابه بين الفعل والمصدر في الدلالة على الحدث وعمل الفعل.

أما الأسماء حدث فيها الإبدال للهروب من توالي الضم, يظهر ذلك في حالة الرفع في كلمة (عُصُوٌّ), وللهروب من الانتقال من الضم إلى الكسر في حالة الجر, (عُصُوٍّ).

الموضع الخامس: أن تكون عينًا لجمع على وزن (فُعَّل) بتشديد العين, نحو: صُيَّم, وصُوَّم.

وهنا يبدو أنَّ الكلمات المسموعة بالياء هي من قبيل اللهجة, إذ لا يظهر سبب لقلب الواو ياءً, ويؤكد هذا مجيء هذه الكلمات بالواو دون إبدال, نحو: صُوَّام, وقُوَّام, كما ذكر الصرفيون.

الموضع السادس: أن تجتمع هي والياء في كلمة واحدة, ويكون السابق منهما ساكنًا, مثل: سَيِّد, أصلها : سَيْوِد , وميت , وجيد...

والملاحظ هنا أن هذه الأسماء مشتقة, وهي صفة مشبهة باسم الفاعل [23] والإعلال الذي حدث وذكره الصرفيون يستند إلى الميزان الصرفي, ثم حدث بعد ذلك الإبدال بين الواو والياء من وجهة نظرهم.

لكن لا يوجد بين أوزان الصفة المشبهة الثلاثة عشر وزن (فَيْعِل) .[24] – إذا التزمنا بهذه الصيغ– فالتناقص يبدو واضحًا في هذه الصفات حين إخضاعها للميزان الصرفي.

فأقرب الحلول هو إلحاق هذه الصيغة (فَيْعِل) بصيغة (فَاعِل) على اعتبار أنَّ الصيغ المشبهة هي أسماء فاعلين قُصد بها الثبوت, فعوملت معاملة الصفة المشبهة , لا لأنها صفات مشبهة , كما ذكر السيوطي .[25]

إذن الأصل هو:

ميِّت ← مائت (فاعل)

سيِّد ← سائد (فاعل)

جيِّد ← جائد (فاعل)

ونظرًا لأنَّ الهمزة ليست من أصل الفعل, فتكون الكلمات هي:

ماوت ← يموت

ساود ← يسود

جايد ← يجيد

ثم يأتي دور الوحدة الصوتية (الكسرة) للدلالة على وظيفة الصيغة , حيث أُبدلتْ الحركة الطويلة (الألف) بالكسرة؛ للإشارة إلى الصيغة الأصلية لدلالة اللزوم في الفعل (فَعِل), فمعلوم أنَّ الصفة المشبهة تكون من الفعل اللازم, فدلالة الفعل ودلالة الصيغة في توازٍ مستمر, وذلك باستخدام إمكانات الوحدات الصوتية (الألف– الكسرة).

فتكون الصيغة النهائية:

ماوِت ← ميِّت

ساوِد ← سيِّد

جايِد ← جيِّد

مع قلب الواو في الأولى والثانية ياءً لتناسب حركة الكسر.

الموضع السابع: أن تقع طرفًا, رابعة فصاعدًا بعد فتح, نحو: أعطيتُ, وأعطوت, زكَّيتُ, وزكَّوْتُ.

والقدماء هنا مُصرُّون على أنَّ الياء المتطرفة في الفعل, نحو: أعطى, وزكَّى أصلها واو, ولكن يبدو هذا خلطًا بين صيغتين من صيغ الفعل , صيغة الثلاثي , وصيغة الرباعي.

فالفعل (أَعْطَى)– مثلاً– رباعي لم تظهر الواو في أي من مشتقاته , فتقول :

مُعْطِي	اسم فاعل
مُعْطَى	اسم مفعول
إعطاء	مصدر
عطاء	اسم مصدر
يُعطي	فعل مضارع
أعطى	فعل ماض

أما الصيغة (عطا) الثلاثي, بمعنى (تناول), فهو الذي تظهر فيه الواو, عطا, يعطو, عطوًا[26].

لهذا ينبغي التفريق بين سلوك الصائت الألف في كل من صيغة الرباعي (أَفْعَل) المتعدي, وصيغة الثلاثي (فَعَل) اللازم , فالصيغة الثلاثية بالواو والصيغة الرباعية بالياء.

وبالمثل (زكو) بمعنى: زاد, ثلاثي لازم, و(زكَّى) رباعي متعدٍ. فالقول بأن الياء في الصيغة الرباعية أصلها الواو قول ينافي الاستخدام اللغوي , وينافي سلوك المشتقات من هذه الصيغ, ويقترب من التصور اللغوي المفترض.

وتظهر المشكلة بوضوح عند تدريس هذه النوعية من الأفعال للطلبة, فيندهشون من هذا الإبدال؛ لأنَّ إثبات أو تصور الياء المتطرفة الرباعية أصلها واو شيء بالغ الصعوبة لغياب الواو في جميع الصيغ المشتقة.

الموضع الثامن: أنْ تقع عينًا لمصدرِ فِعْلٍ أُعِلَّتْ فيه , وقبلها في المصدر كسرةٌ, نحو: قيام, وقِوَام.

اشترط الصرفيون لهذا الإبدال أن يُعل الفعلُ , كما في: صام صيام ، قام قيام, فإذا لم يعل الفعل بقيت الواو دون قلب, كما في:

جاوَرَ ← جِوَار

إنَّ الاستناد إلى مبدأ التخفيف هنا تفسير بعيد , وذلك لتطابق الصيغتين في التشكيل الصوتي: جِوَارٌ, وصِوَامٌ, فكلاهما يكمن وزنهما مقطعياً كالآتي :

ص ح – ص ح ح – ص ح ص

فلماذا قلبت (صِوَام), ولم تقلب (جِوار)؟

فلو استعرضنا الصيغ المستخدمة من الفعل (صام)- مثلاً- نقول:

صُمْ فعل أمر

صمتُ فعل+ تاء فاعل

أصوم فعل مضارع

صيام مصدر

فالواو ظهرت في حالة المضارع فقط, أما إذا كان الفعل صحيحاً, فالواو تظهر في جميع الصيغ المستخدمة :

جاورَ جِوَارٌ

جاورْ يجاور

ونظرًا لاشتراك الفعل والمصدر في الدلالة على الحدث, فكان لابد من الإشارة إلى هذه الدلالة في المصدر بحذف الواو؛ لأنها حُذفت في باقي الصيغ المستخدمة.

الموضع التاسع: أن تقع بعد كسرة , وهي ساكنة في المفرد , نحو: ميزان , وموزان.

اشترط الصرفيون لهذه الحالة أن تقع الواو بعد كسرة , وهي ساكنة ومفردة غير مضعَّفة, وإلا تبقى, كما في: صِوان, واجْلِوَّاذ (السرعة في السير).

ويبدو هذا القلب واضحًا إذا عرضناه على الميزان المقطعي:

مِوْزانُ ← ميزان حدث إعلال

ص ح ص- ص ح ح- ص ح ← ص ح ح - ص ح ح - ص ح

صِوَانُ ← صوان لم يحدث إعلال

ح ص- ص ح ح- ص ح ← ص ح- ص ح ح- ص ح

فالإبدال في الأولى يرجع إلى صعوبة البداية بالمقطع المقفل مع وجود الكسرة والواو، فالانتقال من الكسر إلى الضم أثناء هذا المقطع عُوِّض عنه بالمقطع الطويل (ص ح ح- مِي) بدلاً من (ص ح ص مِوْ)

لكن لماذا لم تبق الواو وتتحرك , فيكون المقطع الطويل (مُو)؟ جواب ذلك سوف نحتاج إلى تغيير آخر, وهو تحريك الميم (مُوازن), وهذا أصعب لطبيعة الضم مع المقطع الطويل.

والوزن المقطعي للصيغة فيه تكون : (ميعال), وليس (مِفْعَال), ولا غرابة في ذلك, فالفاء تحذف في الفعل المضارع (يزن) والمصدر (زنة).

وكما تقلب الواو ياءً, يحدث العكس فتقلب الياء واواً في أربعة مواضع, والقلب هنا عكس المتعارف عليه, فتقلب الياء واواً, أي يقلب الأخف إلى الأثقل- حسب رأي القدماء- لأن النحاة معترفون بأن الواو أثقل من الياء[27].

فالذي دعا لهذا القلب ما تحويه الصوائت من دلالة سواء على مستوى التشكيل الصوتي أو على مستوى توازي الصيغ في هذه المواضع الأربعة[28].

الموضع الأول: أن تقع لاماً لـ (فَعْلَى), بفتح الفاء , اسماً لا صفة, نحو: تَقْوى , وفتْوى, فإن كان الوزن صفة لا اسماً بقيت الياء كما هي.

بقيت الواو في الاسم بدل الياء , أي الإبدال حدث في الاسم بين الياء والواو, نحو: تقوى, أصلها: تقيا, من : وَقَى يَقِي؛ لأننا لسنا في حاجة إلى دلالة الصيغة في الأسماء.

في حين بقيت الياء دون قلب في الصفة , نحو: خَزْيا وصَدْيا, وذلك للإشارة إلى دلالة الصفة على الموصوف , لأن الصفة تدل على الحدث , فاحتجنا إلى دلالة الفعل في الصفة عن طريق الإشارة إليه ببقاء الياء أصل الصيغة دون قلب.

الموضع الثاني: أن تقع عيناً لـ (فُعْلَى) بضم الفاء, اسمًا, أو صفة جارية مجرى الأسماء, نحو: طوبى, كوسى.

وهذا الوضع كالسابق , وقع الإبدال في الأسماء أو في الصفات الجارية مجرى الأسماء, فإنْ كان (فُعْلَى) صفة محضة, أي تابعة لموصوف في الجملة مذكور, لم تقلب الياء واوًا, وذلك للإشارة إلى دلالة الفعل الأصلية التي توازي دلالة الصفة المأخوذة من نفس الفعل.

الموضع الثالث: أنْ تقع لاماً لـ «فَعُل» بضم العين, مثل: قَضُوَ الرجل, ونَهُوَ, بمعنى: ما أقضاه, وما أنهاه .

وبالنظر إلى صيغة (فَعُل) نجد أنها لا تدل على الأوصاف الخلقية فقط, كما هو مشهور, أو للدلالة على أن معنى الشيء صار كالغريزة في صاحبه؛ لكن تستخدم هذه الصيغة, أو أفعال هذا الباب استعمالاً آخر, وهو التعجب, فتنسلخ عن الحدث, كما ذكر الشيخ الحملاوي [29].

فيبدو أنَّ هذه الأفعال خرجت من مجرد الحدث إلى الدلالة على التعجب الذي فيه معنى المدح , ويوضح هذا التعجب ثعلبُ بقوله : " قال أبو عثمان المازني: قالت العرب: زُهِي الرجلُ, وما أزهاه, وشُغِل الرجل, وما أشغله , وجُنَّ الرجل وما أجنه . وقال المازني: وهذا الضرب شاذ أيضاً [30] يحفظ حفظًا, وقال أبو العبَّاس : وهذا غلط, هذا كَثُر في الكلام حتى صار مدحًا وذمًا, فتتعجب العرب من المفعول, لأنَّه صار مدحًا وذمًا . " [31].

فصيغة (فَعُل) هنا صيغة مخصوصة للمدح , فهي صيغة انفعالية مسكوكة, أو مسموعة عن العرب , لا تخضع للتغيرات الصوتية.

الموضع الرابع: أن تكون الياء ساكنة مفردة , مضموم ما قبلها في غير جمع , نحو: مُوقِن, ومُوسِر, أصلها: مُيْقِن, ومُيْسِر, وكذلك الفعل.

في هذا الموضع تظهر قيمة استخدام الصائت في التشكيل الصوتي , حيث استخدمت الصائت (الحركة الطويلة) في اسم الفاعل, (موقن), و(موسر):

مُـيْقِنُ ← ومُوقِنُ

ص ح ص– ص ح– ص ح ← ص ح ح – ص ح– ص ح

أبـدل المقطـع المغلـق (مُـيْ) بـالمقطع الطويـل المفتـوح (مُـو) فالصـائت الطويـل فيـه دلالـة علـى الاستمرار أو الامتداد الملائم للحدث في اسم الفاعل , فقد حلَّ الصائت (الواو) محل (الألف) في اسم الفاعل الذي على صيغة (فاعل).

يدل على ذلك غياب هذا الصائت في الفعل الماضي (أيقن), وظهور هذا الصائت مرة أخرى في الفعل المضارع (يُوقِن).

- قلب الواو والياء ألفاً :

كما وضح الصرفيون شروطاً لقلب الياء واوًا والعكس , وضعوا شروطاً لقلب الواو والياء ألفاً, وصلت إلى عشرة شروط [32] هذه الشروط كانت محاولة للبعد عن الاصطدام بالقاعدة العامة لقلب الواو والياء ألفًا , وهي إذا تحركتا الواو والياء وانفتح ما قبلهما تقلبان ألفًا.

علـى الـرغم مـن ظهـور أهميـة الصـائت أو الحركـة القصـيرة فـي معظـم الحـالات التـي ذكرهـا الصرفيون, وهي:

1- أن تتحرك الواو والياء فإن سكنتا فلا تقلب, مثل: القوْل والبيْع, والواو والياء هنا صامتان أصليان في المصدر.

2- أن تكون حركة الواو أو الياء أصلية , كما في: جَيَل مخففة عن (جَيْأَل), وهو اسم الضبع.

وكذلك قوله تعالى: { ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ} [33], وقوله تعالى: { أُولَـئِكَ الذين اشْتَرَوُا الضَّلالةَ } [34] , فالأصل: (لا تَنْسَوْا) و (اشْتَرَوْا) بسكون الواو, وحركت بالضم حركة عارضة للتخلص من التقاء ساكنين, واو الجماعة ولام التعريف في كلمتي: الفضل والضلالة.

ولا يخفى هنا السبب في بقاء واو الجماعة وعدم قلبها ألفاً سواء تحركت أو سكنت, فلا يمكن إهمال دور أو وظيفة واو الجماعة في مقابل إجراء قاعدة .

3- أن يكون ما قبلها مفتوحاً, ولذلك صحتا ولم تُقلب في: العِوَض, والسُّوَر، والواو هنا صامتٌ متحركٌ أصليٌ في الكلمة.

4- أن تكون الفتحة متصلة بها في كلمة واحدة, فلا قلب في: ضَرَب واحداً , وقطف ياسمينا.

5- أن يتحرك ما بعدهما إذا كانتا عينين, وألا يليهما ألفٌ, ولا ياء مشددة إن كانتا لامين, ولذلك صحت العين في: طويل وبيان وخَوَرْنق ؛ لسكون ما بعدهما وهما عينان, كما صحت اللام في: رَمَيَا, وغَزَوَا, وعَلَوِيّ؛ لأن بعدهما الألف والياء المشددة.

وواضح هنا حاجة الواو والياء وما بعدهما في مبنى الكلمة , مثل: طويل ، وبيان , ولام الفعل وألف الاثنين في: رَمَيَا, وغَزَوَا.

6- ألا تكون إحداهما عينا لـ (فَعِل) الذي الوصف منه على (أفْعَل), مثل:

هَيفَ, وأهيف, وعَوِرَ وأعور.

ولم يحدث الإبدال هنا للمحافظة على حقيقة اسم التفضيل, فهو لا يأتي من هذه الأفعال.

7- ألا تكون إحداهما عيناً لمصدر الفعل السابق, فلا إعلال في الهَيَف, والعَوَر, ونحوهما.

ولم يحدث الإبدال هنا للمحافظة على دلالة المصدر, لأن الفعل صَحَّ في هذه الأفعال, فتبع المصدر الفعل في التصحيح.

8- ألا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال, نحو: الحَيَا والهَوَى, والحَوَى.

وواضح أنَّ الإعلال في الطرف أَوْلى من الإعلال في الوسط [35] ؛ لأنَّ هذه الكلمات أصلها: حَيِيَ, هَوِيَ, حَوِيَ.

9- ألا تكون إحداهما عَينًا لما في آخره زيادة تختص بالأسماء, كالألف والنون, فلا قلب في: الجَوَلان والهَيَمان.

ولكن الإعلال سوف ينتج عنه عيب في التشكيل الصوتي, كهذا:

جَوَلانُ ← جالانُ

ص ح- ص ح- ص ح ح- ص ح ← ص ح ح- ص ح ح- ص ح

فالعربية تهرب من توالي المقاطع الطويلة فكلمة (جالان) سيكون بها ثلاثة مقاطع طوال هي: جا- لا- نُ.

والمقطع (نُ) قافية الكلمة يُعدَّ مقطعًا طويلًا مغلقًا في حالة الوقف (لانْ) , ومقطعاً قصيرًا في حالة الوصل (نُ) .

10 - ألا تكون الواو عيناً لـ (افْتَعَل) الدال على معنى التفاعل, أي : التشارك.

والملاحظ أنَّ الصيغة الأصلية (تجاور), و(تشارك) تدل على معنى المشاركة , (تفاعل), فلابد من بقاء الواو في صيغة (افتعل) المأخوذة منها (اجتوروا) و(اشْتوروا) للمحافظة على معنى الصيغة , فمعنى الصيغة الدال على المشاركة مرهون بظهور الواو.

يدل على ذلك أنهم قالوا: فإن كان (افْتَعَل) لا يدل على التفاعل, قلبت الواو ألفاً, نحو: اخْتان, واجْتَاز, أصلهما: اخْتَوَن, واجْتَوَز.

وحديث الصرفيين السابق عن معنى الصيغة (افتعل) يُعد منحىً جديدًا في دراسة الإعلال.

ليس هذا فحسب بل أحيانًا يتم الاستغناء عن صائت بعينه, نظرًا لأنَّ دلالة المبنى تستوجب ذلك لتخدم في النهاية سياق الجملة , من هذا قوله تعالى:

(اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ) [36] , فالقياس : (استحاذ).

حيث عدَّه المازني من الشاذ فلا يقاس عليه [37]. وعدَّه ثعلب من القياس نوعًا خاصًا, وهو المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس [38] . وقد قرر سيبويه من قبلهما أنه لم يُسمع إلا التصحيح في (استروح) و(استحوذ), ويمكن إعلال هذه الكلمات جريًا على القاعدة المطردة في هذا الباب [39]. ويعلل

ابن جنى لهذه الكلمات الشاذة بأنها خرجت للتنبيه على أصول ما غُـيِّر [40] وعقد بابًا في تعارض السماع والقياس فقال: «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه, ولم تقسه في غيره, وذلك نحو قوله تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان) , فهذا ليس بقياس , لكنه لابُدَّ من قبوله ؛ لأنَّك إنَّما تنطق بلغتهم, وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم, ثمَّ إنَّك من بَعْدُ لا تقيس عليه غيره , ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتَقْوَم».[41]

فآراء الصرفيين حول هذا الفعل (استحوذ) وغيره دارت في فلك الصناعة النحوية ولم تنبه إلى مبنى الصيغة , وضرورة البعد عن الصائت الألف فيها الذي لا يناسب المقام وما يقتضيه السياق من غلبه الشيطان وانطلاء خداعه على الآثمين, يتضح ذلك عندما نقول: (استحاذ عليهم الشيطان).

هذا من ناحية وجود الصائت وعدمه , كذلك المبنى هنا يحتاج إلى نبر قوي يناسب المعنى , وهو ما يتحقق بالمقطعين المقفلين في (استحوذ)

استحاذ ← استحوذ

ص ح ص – ص ح – ص ح ح – ص ح ← ص ح ص– ص ح ص– ص ح – ص ح

نتائج البحث :

أولاً: اعتبر الصرفيون أن الحركات القصيرة خارجة عن الكلمة وذات قيمة ثانوية , فعاملوها باختلاف عن حروف المد , وقد رأينا من خلال هذا البحث عدم دقة هذه النظرة , وظهرت الحركات في وظائف مطابقة لوظيفة حروف المد , فكلها من المصوتات فكلا الحركات القصيرة والطويلة ذات طبيعة واحدة (حروف المد والحركات) , والاختلاف يأتي فقط من ناحية طول المدة الزمنية في النطق , حيث إنَّ الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمن الفتحة , وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة, والياء المصوتة إلى الكسرة.

إذن لابد من اعتبار وظيفة المصوت القصير (الحركة) الدلالية طالما أن الصيغة أو المبنى اعتمد بصفة أساسية على هذا المصوت الصغير, يظهر ذلك في دلالة الكسرة على لزوم الفعل (فَعِل) والفتحة على التعدي (فَعَل), والضمة على المدح (فَعُل), وعلى دلالة المبنى (فُعُول) للجمع.

ثانيًا: ظهر أيضاً من خلال هذا البحث دور الصائت الطويل الحركة في بيان دلالة الصيغة التي ينعكس معناها على مفهوم الجملة أو التركيب, من هذه الوظائف:

1- بيان معنى الصفة المشبهة باسم الفاعل بدلالتها على الثبوت والدوام, كما في طويل, وطِوَال, وسَيِّد, ومَيِّت.

2- في دلالة الصفة على الموصوف, كما في (فُعْلَى), وهي صفة مثل: دنيا.

3- جاءت الياء امتدادًا للكسرة الدالة على لزوم الفعل, نحو: رَضِى, واسم المفعول منها: مَرْضِىّ.

4- مراعاة دلالة المصدر على الحدث ومتابعة الفعل, كما في: سُمُوّ, وعُلُوّ.

5- للفرق بين صيغتين من نفس المادة, نحو: عطا, وأعطى, وزكا, وزكَّى.

6- مراعاة التشكيل الصوتي وتناسب المقاطع, كما في: ميزان.

7- دلالة الصفة على الحدث, نحو: صَدْيَا, وخَزْيا.

8- دلالة اسم الفاعل على امتداد الحدث, نحو: مُوقِن, ومُوسِر.

9- بيان موقع إعرابي, نحو: ألف الاثنين في (غزوا), و(رميا).

10- المحافظة على مبنى صيغة ودلالته, كما في (سَعَوا) لإسناد واو الجماعة, وصيغة (أفعل) التفصيل, نحو: عَوِرَ وأعور.

11- متابعة الفعل في الدلالة على الحدث, الهَيَفَ, والعَوَر, ففعلهما: هَيِفَ, وعَوِرَ.

12- البعد عن المقاطع المتوالية الطويلة, نحو: جَوَلان, والحيدى.

13- بيان معنى الصيغة, نحو: اجتوروا, واشتوروا على وزن: افتعلوا, للدلالة على المشاركة.

ثالثًا: سلوك الصائت المتباين في مفردات اللغة من حيث الظهور والاختفاء قابله الصرفيون بصناعة صرفية اعتمدت على القياس فظهرت مصطلحات: المطرد, والشاذ, المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس, وغيرها.

هوامش البحث

(1) ابن الناظم (1312هـ) : شرح ألفية ابن مالك , المكتبة العثمانية, بيروت, ص2 , 3 . وانظر : أبو يعقوب السكاكي (ت626هـ) : مفتاح العلوم , طبعة مصطفى الحلبي , القاهرة , مصر , ص44

(2) انظر: العدوي محمد راضي (2004م) , قضايا المركب الفعلي في معجم المحكم والمحيط الأعظم , لابن سيده دراسة نحوية دلالية ، رسالة دكتوراه , كلية دار العلوم , جامعة المنيا ,. ص35

(3) نقلاً عن عصام نور الدين(1982م) , أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب , المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع, بيروت. ص208

(4) انظر: أحمد الحمو(1989م) ، محاولة ألسنية في الإعلال , مجلة عالم الفكر , المجلد العشرون , العدد الثالث (أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر) . ص168

(5) انظر:الشيخ أحمد الحملاوي (1991م) ، شذا العرف في فن الصرف , شرح وتصحيح وفهرسة الدكتور حسني عبدالجليل يوسف, طبعة مكتبة الآداب, القاهرة. ص162

(6) ابن جني (د.ت) : الخصائص , تحقيق محمد علي النجار, دار الكتاب العربي , بيروت , ج 1 / 256 - 257 .

(7) انظر : أحمد الحمو (1989) , محاولة ألسنية في الإعلال ص171.

(8) انظر: هنري فليش (1983م) ، العربية الفصحى , تعريب الدكتور عبدالصبور شاهين , دار المشرق , بيروت. ص201

[9] انظر: عبدالصبور شاهين (1980م) ، المنهج الصوتي للبنية العربية " رؤية جديدة في الصرف العربي" , مؤسسة الرسالة , بيروت. ص82, 85

[10] انظر : أحمد الحمو (1989) , محاولة ألسنية ، مع جداول لحصر الإسناد في الماضي والمضارع مع (قال) , و(باع). ص171: 175

[11] ابن جني (د.ت) : الخصائص ج 2 / 291.

[12]) ابن جماعة (1210هـ) : شرح شافية ابن الحاجب , المطبعة العامرة, القاهرة . ص193

[13] السابق ص269.

[14] انظر : أحمد عفيفي (1996م)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي , ط1, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة,. ص184.

[15] انظر: مهدي المخزومي (1966م) ، في النحو العربي قواعد وتطبيق , ط1, مصطفى الحلبي, القاهرة. ص4 .

[16] انظر: أحمد عففي (1996) ، ظاهرة التخفيف ص185.

[17] حول ذلك ينظر:

- ابن جنى (1954م) : سر صناعة الإعراب , تحقيق مصطفى السقا وآخرين , مطبعة مصطفى الحلبي ، ج 21/1.
- ابن يعيش (1990م) : شرح المفصل , فهرسة عاصم بهجة البيطار ، مكتبة المتنبي , القاهرة , ج10 /8 .
- ابن جمَّاعة (1210 هـ) : شرح الشافية ص193.
- الأشموني (د.ت) : شرح ألفية بن مالك, طبعة مصطفى الحلبي, القاهرة, ج379/4 .
- ابن جني (د . ت) : الخصائص ،ج 291/2
- ابن عقيل (د.ت) : شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، طبعة دارالفكر. ج2 / 351 .
- الحملاوي (1991) : شذا العرف ص190.
- أحمد عفيفي (1996) : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص183.
- عبد الصبور شاهين (1980) : المنهج الصوتي للبنية العربية ص198.
- مهدي المخزومي (1966) : في النحو العربي قواعد وتطبيق ص4, 5.

(18) رفعت الفرنواني (1993م) : أصوات اللغة العربية في ضوء المنهج المقارن " مقدمة لدراسة المعجم " , مطبعة العمرانية ، القاهرة , ص 196 .

(19) ج315/2 ، 316

[20] ابن جني (1954) : الخصائص ج1 /133 – 134.

[21] ابن يعيش (1990) : شرح المفصل ، ج32/10 .

[22] حول هذه المواضع ينظر:

- ابن عصفور الإشبيلي (1979م): الممتع في التصريف, تحقيق فخر الدين قباوة, ط4, دار الآفاق الجديدة , بيروت ص551
- الصبان (1997م) : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , تصحيح إبراهيم شمس الدين, ط1, دار المكتب العلمية , بيروت ج4 /422
- رضي الدين الإستراباذي (1975م) : شرح شافية ابن الحاجب , تحقيق محمد نور الحسن وآخرين, طبعة دار الفكر, بيروت ،ج173/3
- أحمد الحملاوي (1991) : شذا العرف ص202.

[23] انظر: أحمد الحملاوي (1991) ، شذا العرف ص90.

(24) حول ذلك انظر:

- ابن يعيش (1990) : شرح المفصل ج81/6: 91.
- الصبان (1997) : حاشية الصبان ج3/3 :17.
- أحمد الحملاوي (1991) : شذا العرف ص 90: 92.

(25) انظر:السيوطي 911هـ (1327هـ) ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع, ط1, الخانجي, القاهرة, ، ج98/2

(26) انظر: ابن سيده ت 458هـ (1958م) ، معجم المحكم والمحيط الأعظم , تحقيق : عبدالستار أحمد فراج, ط1, مصطفى الحلبي ، مصر. ج223/2 .

(27) انظر: أحمد عفيفي (1996) ، ظاهرة التخفيف ص210.

(28) انظر في تفصيل هذه المواضع:

- الرضي (1975) : شرح الشافية ، ج132/1 .
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (د.ت) : المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة , طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ج92/1 .
- الصبان (1997) :حاشية الصبان .ج429/4
- أحمد الحملاوي (1991) : شذا العرف ص206.

(29) انظر : السابق , ص27.

(30) شاذ لبناء فعل التعجب من صيغة المبني للمفعول , انظر: سيبويه : الكتاب ج100/1 ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة الخانجي .

(31) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (1987م) : مجالس ثعلب , تحقيق عبدالسلام محمد هارون, ط5, دار المعارف مصر, ج272/1 ، وانظر : ما قاله عباس حسن (1974م) عن أفعال هذا الباب, النحو الوافي 314/3: 317 , ط3, دار المعارف , مصر.

(32) حول تفصيل هذه الشروط انظر:

- ابن هشام الأنصاري (1983م) : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , ط3, مصطفى الحلبي القاهرة ، ص 218
- الشيخ خالد الأزهري (د.ت) : شرح التصريح على التوضيح , طبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبي), القاهرة ,

ج386/2 .

- الصبان (1997) : حاشية الصبان ج439/4.
- الرضي (1975) : شرح الشافية ج95/3.
- أحمد الحملاوي (1991) : شذا العرف ص208, 209.
- ابن الشجرى (د.ت) : أمالى ابن الشجرى , تحقيق محمود محمد الطناحى , مكتبة الخانجى , القاهرة ، ج48/3 .

(33) سورة البقرة 237.

(34) سورة البقرة 16.

(35) انظر:أحمد عفيفي (1996) : ظاهرة التخفيف ص213.

(36) من الآية 19 سورة المجادلة.

(37) انظر : ابن جني (1954) , المنصف شرح تصريف المازني , تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، القاهرة . ج276/1.

(38) انظر: ثعلب (1979) ، مجالس ثعلب 470/2.

(39)انظر :سيبويه (د. ت) ، الكتاب ج349/4.

(40) انظر: ابن جني (1985م) ، سر صناعة الإعراب , تحقيق حسن هنداوي , ط1, دار القلم, دمشق ، ج178/1

(41) ابن جني (د. ت) : الخصائص ج118/1

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المراجع :

1 – ابن جماعة (1310هـ) : شرح الشافية , المطبعة العامر ة , القاهرة , لا ط .

2 – ابن الشجري (د.ت) : أمالى ابن الشجرى , تحقيق د/محمود محمد الطناحى, مكتبة الخانجى, القاهرة .

3 – ابن عصفور الإشبيلي (1399هـ= 1979م) : الممتع في التصريف , تحقيق فخر الدين قباوة , ط4, دار الآفاق الجديدة , بيروت.

4 – ابن عقيل (د.ت) : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد, طبعة دار الفكر العربي, بيروت.

5 – ابن الناظم (1312هـ) : شرح ألفية ابن مالك , المكتبة العثمانية , بيروت.

6 – ابن هشام الأنصاري (1402هـ=1982م) : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , طبعة مصطفى الحلبي , القاهرة.

7 – ابن يعيش (1990م) : شرح المفصل , فهرسة عاصم بهجة البيطار, مكتبة المتنبي, القاهرة.

8 – أبو الفتح عثمان بن جنى :

– (د.ت) الخصائص , تحقيق د/محمد علي النجار, دار الكتاب العربي, بيروت .

– (1405هـ=1985م) سر صناعة الإعراب , تحقيق د/حسن هنداوي, ط1, دار القلم, دمشق.

– (د.ت) سر صناعة الإعراب , تحقيق د/مصطفى السقا وآخرين, طبعة مصطفى الحلبي , القاهرة.

9 – أبو يعقوب السكاكى ت626هـ (د. ت) : مفتاح العلوم , طبعة مصطفى الحلبى , القاهرة

10 – أحمد الحملاوي (1991م) : شذا العرف في فن الصرف, , شرح وتعليق وفهرسة د/حسني عبدالجليل يوسف, طبعة مكتبة الآداب, القاهرة .

11 – أحمد عفيفي (1418هـ= 1996م) : ظاهرة التخفيف في النحو العربي , ط1, الدار المصرية اللبنانية , القاهرة .

12 – الأشموني (د.ت) : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, طبعة مصطفى الحلبي, القاهرة.

13 – ثعلب (1987م) : مجالس ثعلب , تحقيق الشيخ عبدالسلام محمد هارون , ط 5, دار المعارف ، مصر.

14 – خالد الأزهري (د.ت) : شرح التصريح على التوضيح , طبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبي) , القاهرة.
15 – رضى الدين الإستراباذى (1975م) : شرح شافية ابن الحاجب , تحقيق محمد نور الحسن وآخرين , طبعة دار الفكر, بيروت .
16 – رفعت الفرنواني (1993 م) :أصوات اللغة العربية في ضوء المنهج المقارن ،ط 2 ، مطبعة العمرانية ، القاهرة .
17 – سيبويه (1408هـ= 1988م) : الكتاب , ط2 , مكتبة الخانجى , القاهرة .
18 – السيوطي (1327هـ) : همع الهوامع شرح جمع الجوامع , تصحيح محمد بدر الدين النعسانى, مطبعة الخانجى, القاهرة .
19 – الصبان (1417هـ=1997م) :حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, تصحيح إبراهيم شمس الدين, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت .
20– عباس حسن (1974م) : النحو الوافي , الجزء الثالث, ط3, دار المعارف, مصر.
21 – عبدالصبور شاهين (1980م) : المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربي" , مؤسسة الرسالة , بيروت .
22 – عصام نور الدين (1982م) : أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب , المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع , بيروت .
23 – المبرد (د. ت) : المقتضب ، تحقيق د/محمد عبدالخالق عضيمة , طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
24 – مهدي المخزومي (1386هـ= 1966م) : في النحو العربي " قواعد وتطبيق" , ط1, مطبعة مصطفى الحلبى, القاهرة .
25 – هنري فليش (1983م) : العربية الفصحى , تعريب د/عبدالصبور شاهين, دار المشرق, بيروت .
ثانيًا :الدوريات :
– أحمد الحمو (1989م) : محاولة ألسنية في الإعلال , مجلة عالم الفكر, المجلد العشرون, العدد الثالث (أكتوبر– نوفمبر– ديسمبر).
ثالًثا : الرسائل العلمية :
– العدوي محمد راضي (2004م) : قضايا المركب الفعلي في معجم المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت458هـ «دراسة نحوية دلالية» ، رسالة دكتوراه , كلية دار العلوم , جامعة المنيا.

مجلة المختار للعلوم الإنسانية 24 (1): 98-120، 2014

Research Article

Open Access

التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا (دراسة وصفية تحليلية)

زكريا عبدالله العوكلي[1]*

قسم التخطيط التربوي، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/rqcayw63

المستخلص: أن معرفة حجم مساهمة كل قطاع في النشاط الاقتصادي من خلال معرفة حجم القوى العاملة في تلك القطاعات يمكن أن يساعدنا على دراسة احتياجات سوق العمل. وعلاوة على ذلك لأنها تساعدنا على وضع خطط وسيناريوهات للتعليم العالي وسوق العمل بما يتفق مع حجم كل قطاع اقتصادي، وأهداف التعليم العالي. وفي ضوء كل ما قيل عن التعليم العالي وسوق العمل الليبي في هذا البحث يمكننا تلخيص النتائج الرئيسية على النحو التالي: انخفاض مشاركة خريجي التعليم العالي الليبي في القوى العاملة؛ انخفاض مشاركة المرأة الليبية في القوى العاملة، إذا ما قارنا ذلك مع حجم الإناث من مجموع السكان؛ ما تزال الجامعات الليبية تُعاني من ضعف في سياساتها وبرامجها، وضعف مُدخلاتها ومُخرجاتها؛ عدم تنوع هيكل الاقتصاد في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: انخفاض المشاركة، القوي العاملة، ضعف المدخلات والمخرجات

Higher Education and Labour Market in Libya (Descriptive and analytical study)

Zakarya Abdulla Elaokali
Department of Educational Planning, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: Knowing the contribution of each sector to economic activity through understanding the size of the workforce in those sectors can help us study the needs of the labor market. Furthermore, it assists us in developing plans and scenarios for higher education and the labor market that align with the size of each economic sector and the goals of higher education. Based on all that has been said about higher education and the Libyan labor market in this research, we can summarize the main results as follows: Low participation of Libyan higher education graduates in the workforce; Low participation of Libyan women in the workforce compared to the female population size; Libyan universities still suffer from weak policies, programs, inputs, and outputs; Lack of diversity in Libya's economic structure.

Keywords: Low participation, workforce, weak inputs and outputs

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

ACRONYMS: .....

***HE**: Higher Education, **LM**: Labour Market, **LGPC**: Libyan General Population Census, **LCEQAIHE**: Libyan Centre of Ensure Quality and Adoption of Institutions of Higher Education, **LHE**: Libyan higher education, **LLM**: Libyan labour market, **UN**: United Nation*

***INTRODCTION*:** .....

Any discussion about the evolution of both the higher education (HE) and the labour market (LM) in Libya is hampered by the fact that any researcher will find it difficult to gather accurate and reliable statistics about the LM and HE from both official and non-official sources.

But there is another way to solve this problem, through reliance on the Libyan General Population Census (LGPC) from 1954 to 2006, because the LGPC is the official statistics of the state since Libyan independence to date. And also through them, it is possible to gather information on the population distribution by economically active population and economically inactive, educational and employment status, and sex and age classes. So, this research discusses the following key issues in the context of the literature available:

1. The development of HE in Libya based on the secondary data available on the sector. This comprises mainly the statistics for the number of students in universities and graduates, and educational status of the wider Libyan population.
2. The development of LM in Libya on the basis of the available research on the economically active population by sectors of economic activity.

SECTION ONE: ***Research Methodology:*** .....

► ***Statement of the problem:*** In Libya, since the 1960s and 1970s until now the major bottleneck of socio-economic development is the shortage of skilled and semi-skilled national labour force. As Mogassbi (1984, p. 6) has written: “The discovery and exportation of oil has caused Libya to accumulate a super-abundance of money while experiencing a shortage of skilled and semi-skilled workforce. In fact, trained manpower is the most decisive resource limiting Libya’s current rate of socio-economic development. The contention is unique, because in most developing countries, manpower is one of the most abundant factors of production while hard currency and potential capital are scarce. Such was the case for Libya slightly over two decades ago”

Moreover, according to Abd-Aldaym (1984) and Al-Badri (2007), the fundamental problems facing HE in the Arab world lie in the weak relationship between HE and society. There is lack of balance between the outputs of HE on the one hand and LM needs on the other. They also identify a low level of measurement and evaluation of the relationship between the HE outputs and the LM needs. In addition, Libya is undergoing economic and educational reform programmes encouraging increasing openness to the outside world. In this case three matters emerge that require urgent investigation:

1. The ability of HE to meet the skills needs of the LM in a rapidly changing context.
2. The ability of the LM to absorb HE skills.
3. The development of methods that will facilitate educational planning in the context of the Libyan situation.

Here, can be submitted four different scenarios that may explain the relationship between LHE outputs and the LLM:

1) The LLM is capable of absorbing all the outputs of the LHE.

2) The LLM is sound but the LHE outputs are unsuitable for the requirements of that market.

3) The LLM is incapable of absorbing the LHE outputs in spite their fitness to the economic and social development needs.

4) The LM is incapable of absorbing the HE outputs.

With regard to the second and third conceptions, these may exist in most countries, especially those in the developing countries. Also within these two conceptions there are a group of simulation and difference.

The extreme cases mentioned in the first and fourth conceptions are intended to reveal the full extent of the possibilities in the relationship between the LM and the HE outputs and to broaden the analysis. This means that the Libyan LM could not be capable of absorbing all the outputs of the LHE at the same time.

In contrast, there are mistakes in the privatization programmes pursued by the Libyan government, where Al-Gaddafi (2001, p: 12) confirmed that: "There are many negative aspects of privatization programmes [Sale of public sector institutions to the private sectors]. Also, there are no clear scenarios of how to use of Libyan human resources".

What is more, Al-Badry (2006, p. 150) in his study about HE problems in Libya says: “Higher education has no clear policies and scenarios, which has made a lot of problems in the higher education programmes".

Beyond this, Mogassbi (1984, p. 223) in his study about perception of the HE system and manpower development in Libya through analysis of a questionnaire survey found that: “It is obvious that the majority of the respondents to the questionnaire showed their agreement that the present university functions and roles are not able to respond to the needs of national manpower, therefore they should be re-evaluated and reformed”. In the same way, the International Labour Organization (ILO) (2007) emphasized: There is a lack of effective coordination between government departments and educational agencies within Asia and the Pacific countries. A coherent institutional framework is a crucial factor in facilitating effective training policies towards the development of a skilled human resource base. However, many developing countries do not possess the institutional capacity or organization to systematically coordinate their national policies.

► ***Objectives of the Research:*** The main objectives of this research are to:

1. Prepare a literature review covering the development and purpose of HE and LM in Libya.
2. Build a historical and baseline context from available secondary sources to analyse of the contemporary relationship between HE and the LM in Libya from 1955 to 2006.

► ***Research methodology:*** In all educational research there is a specific purpose for forming a particular position to persuade of the significance of its claims, and there is methodology, which can be used in that research. This means that a research project must be designed to use research methods in the best way in order to achieve the its objectives.

The current search relied on the descriptive analytical method, where the secondary analysis deals with data gathered by researcher (A quantitative method is used in this research, because it

is more appropriate for research objectives). These sources have been collated and evaluated in order to provide the research with a baseline for the primary data collection and the analysis and interpretation of this data. The aim of the analysis of these statistics and data is in order to understand tends of development of HE and the LM in Libya. However, there is no specific body responsible for coordinating most of the economic sectors, which would have an overview of these sectors or data relating to them. On the other hand, data is not available on employment and the workplace in Libya, because there is not a system for the collection of this data at the workplace and a national level. Also, there is a lack of clarity of the administrative division [Functional structure of work] in the workplace.

► ***Definition of terms:***

- Libya: An Arabic African country in the northern part of Africa with total population of approximately 6 million, and 100 percent Sunni Moslems. (Mogassbi, 1984; LGPC 1954, 1964, 1973, 1984,1995 and 2006; Libyan in Figures, 2009; and Statistics Book, 2006)

- Libyan Higher Education (LHE): A system of LHE consisting of 12 public universities - in 2005 - with 246000 students, and 32 private universities - in 2003 - with 5000 students. (Al-Tier, 2005 and Elzalitni, 2008)

- Libyan Labour Market (LLM): LLM is a system consisting of all companies, factories and other institutions of economic activity that depend on the interaction among workers and employers for understanding the patterns of wages, employment, and income, as well as the type of commodities and services produced, where most economic activity is concentrated in the public sector because of the small size of the private sector.

SECTION TWO: *Libyan population: .....*

The population census is one of the most important sources of the study population characteristics in any country. To date six official censuses have been conducted in Libya. The first was in 1954 and the latest was in 2006. But it is also important not to forget that in addition to these censuses, the Italian government has two calculations of the population in Libya in 1933 and 1936 assessing the total population at 655,000 and 733,000 respectively. Table 1 shows population growth in Libya from 1954 to 2006.

Table (1)

Population growth in Libya from 1954 to 2006

Year Census	Gender		Total	Growth rate %
	Males	Females		
1954	564,450	524,439	1,088,889	-
1964	813,386	750,983	1,564,369	3.8
1973	1,057,919	994,453	2,052,372	3.4
1984	1,651,562	1,579,497	3,231,059	4.21
1995	2,501,766	2,297,309	4,799,075	2.80
2006	2,687,513	2,610,639	5,298,152	1.83

***Sources**: Researcher collated the data from raw data published in the LGPC 1954, 1964, 1973, 1984, 1995 and 2006*

Through an examination of the figures in Table 1 it is evident that between 1954 and 1984, population growth greatly increased with annual growth rate of approximately 4%, this may be due to several reasons including:

1. The increasing birth rate.
2. The return of numerous Libyans who fled to neighbouring countries during the period of Italian control and during the Second World War.
3. The discovery and exploitation of oil and the improvement of the social services and the per capita income.

In the same way, Zohry (2002) adds other reasons that have been found across the North Africa region: The high fertility sustained over the 1960s and 1970s in North Africa has produced a young age structure and has strengthened the future momentum of population growth. The strong population growth momentum will have a great effect on the future demographic situation in the countries of North Africa. Therefore, the recent decline in fertility in North Africa will not have its full demographic impact for several years. With sustained high fertility the age composition of the population will be dominated by the young, those who are age 15 or younger

This high rate of Libyan population increase may reflect an official policy of fostering rapid growth to meet labour needs and to fuel economic development. But it can be noted that the growth rate has increase in 1984 to 4.21 percent, and the growth rate has declined in 2006 to 1.83 percent. In addition, it can be noted that the rate of growth amongst the non-Libyan population has reached the highest level in 1973 at 16.7 percent; it also reached its lowest level in 2006 at 0.01 percent. This shows the size and contribution of non-Libyan population in the labour force.

Apart from this, “Geographic factors, particularly, precipitation, temperature, surface and underground water, to a large extent determine the pattern of population distribution in Libya; moreover, other factors such as economy structure cannot be ignored" (Misrati, 1983, p. 184).

On the whole, there is a striking difference in the geographic distribution of the population among the country’s regions (factors which determine the pattern of population distribution can help to explain the presence of most universities in northern Libya). This pattern of distribution can be attributed to the great aridity that dominates the country which led to more than 90% of the population to be concentrated along the coastal area in general and particularly the north-eastern and north-western coasts.

According to the Libyan Statistics Book (2003, p. 22): “The average population density is very low, about 3.20 people per km². However, the population density varies from one part of the country to another; it is high along the coast, estimated at more than 2207 people per km² in Tripoli and more than 796 in Benghazi, whereas it falls to less than one person per km² in the interior like El Kufra and Murzuq”.

This discussion of the geographic distribution of the population gives a clear idea of the magnitude of population in each region and therefore the size of available human resources, which gives us greater ability when studying or planning of HE and human resources. Furthermore, an understanding of the size and population distribution and also rate of population growth will enable a comparison with the size and growth of age groups that support the human resources as well as those within the scope of HE and LM. To be more precise, its important to focus on the age class from 15 to 64 because the participants in HE and LM are drawn from this age group, and Table 2 shows the population in this age group (15-64) during the period from 1954 to 2006.

Table (2)
Population growth in age class (15-64) from 1954 to 2006

Year Census	Gender	Age Classes						Total
		15-24	25-34	35-44	45-54	55-64	Total	
1954	Males	93,779	80,050	51,105	43,959	31,865	300,758	576,351
	Females	82,600	75,634	51,569	39,790	26,000	275,593	
1964	Males	122,828	111,514	78,961	50,487	37,357	401,147	769,440
	Females	115,098	107,716	70,760	44,950	29,769	368,293	
1973	Males	182,086	153,174	126,565	81,594	41,860	585,279	1,064,667
	Females	164,325	122,832	95,113	61,709	35,409	479,388	
1984	Males	331,320	165,472	114,150	92,358	69,332	772,632	1,503,707
	Females	316,493	156,554	108,411	85,011	64,606	731,075	
1995	Males	552,477	341,379	166,585	119,363	93,635	1,273,439	2,504,043
	Females	537,522	335,226	162,691	112,288	82,877	1,230,604	
2006	Males	580,231	535,976	336,200	165,330	112,734	1,730,471	3,427,413
	Females	566,082	523,310	336,449	166,431	104,670	1,696,942	

***Sources**: Researcher collated the data from raw data published in the LGPC 1954, 1964, 1973, 1984, 1995 and 2006.*

Table 2 presents the census data for the 15-64 age range as these are the economically active years. These cohorts of the population accounts for 52.9% of the total population in the 1954 census, and in the 1964 census the ratio was 49.2%. In the 1973 census the ratio is 51.9%, while in 1984 decreased to 46.5%, in 1995 was 52.2% and finally in 2006 became 64.7%. This shows that since 1954 around half of the populations have ability to be economically active, ranging from 3.5% below and 16.5% above this level. In addition, because of the age and stage in their life cycle, a proportion of them are within HE. This led to increase the number of students in HE, because of increase number of population in age range 15-64. This could give a clear indication of the size of the human resource that were available during the period in question.

According to the United Nations (UN) (2000, p. 309) their demographic projections for Libya indicate: “The population will continue to grow between 1.2% and 2.2% over the next few decades”. This may mean that the contribution of this category in the total population could rise to more than 50% in the coming decades. In fact, this information about population (15-64) is very important for this research because it includes HE graduates and the labour force.

***SECTION THREE:* Development the Libyan higher education (LHE) and Libyan labour market (LLM): .....**

Education in Libya is the tool of change and reform, thus increasing the importance of HE in our lives day by day especially in the age of scientific and knowledge revolutions in various areas, it is one of the sectors that proves reliable in achieving the development goals of the social sector. So Tavakol (2007, p. 2) argues: "Today more than any other time in human history, nations' wealth or poverty is

dependent on the quality of HE, because of, generation, transfer and dissemination of knowledge has been the university's main objective from the very beginning, and knowledge constitutes the core in processes of the contemporary society".

On the whole the evolution of HE in Libya can be examined through the study of the growth of universities, numbers of students enrolled and graduates. Table 3 shows growth in the number of public universities in Libya from 1955 to 2005.

Table (3)
Growth in the number of public universities in Libya from 1955 to 2006

*Type of Institution****	*Years*					
	1955	**1965**	**1975**	**1985**	**1995**	**2006****
Comprehensive University *	1	1	2	5	5	10
Specialised University *	00	00	00	5	5	1
Open University *	00	00	00	1	1	1
Total	1	1	2	11	11	12

Sources: **Elzalitni, 2008, p. 46. **GAI, 2006, p. 133.*

Notes: **** Comprehensive University: Teach all subjects (engineering, medicine, arts and law etc)*
****Specialised University: Teach one subject (engineering or medicine or arts or law etc).*

In Table 3 it can be noted that the universities' growth has been slow until 1975 this can be attributed to a small population, where the population of Libya in 1973 was 2,052,372 in accordance with the general census population in that year (see Table 1-3) and also the lack of financial resources because of low oil prices in the sixties and early seventies of the twentieth century. In contrast, "the Libyan government began building a new headquarters for the University of Libya in Benghazi and Tripoli since 1968" (Libyan University, 1972, p. 24)

By 1985 the number of universities increased to 11 universities, 5 of which are comprehensive, 5 Specialised University and one Open University. And in 2005 there were 12 Universities, 10 of which are comprehensive, 1 University Specialised and one Open University. This can be attributed to the increase in oil revenues which gave Libya the opportunity to accelerate the process of educational development at the end of seventies and the beginning of eighties, as well as the re-structuring and reform of the educational system in 1980.

However, some researchers argue: "That this number of universities was excessive for a population as small as Libya's (about 5.5 million according to the census in 2006). And educational planners had suggested a ratio of 1 university to 1,000,000 people" (Elzalitni, 2008, p. 45).

In the same way, some analysts have argued that the establishment of universities has not been appropriately planned to meet the actual needs of the different regions of the country. This unplanned expansion has been well summed up by Al-Badri (2006), who argues that: Haphazard and sudden expansion of universities has been conducted without taking into account the actual distribution and density of the population. These ideas have probably been born of the moment because they did not take into account the simplest requirements of the HE institutions such as appropriate buildings, administrative staff and most importantly, sufficient number of faculty members to carry out the various teaching responsibilities at these newly established universities.

As for private universities (Private Sector) these universities did not start their activity until 1997 and Table 4 shows the growth in the number of private universities and the number of students enrolled from 1997 to 2003.

Table (4)
Growth in the number of private universities and the number of students enrolled from 1997 to 2003

Years	*1997*	*1998*	*1999*	*2000*	*2001*	*2002*	*2003*
Number of universities	1	3	5	7	15	25	32
Number of students	*	*	257	255	1145	3600	5000

***Source**: Al-Tier, 2005, p. 44. **Note**: * Data not available*

In Table 4 it can be noted that in 1997 there was one private university without students, also in 1998 there were not students at three private universities, and in 1999 there were 5 universities, and 257 students. The number of private universities rose from 7 in 2000 to 32 in 2003. This means that the growth rate was about 10 universities per a year, and this rate is very high if compared to the number of students, which did not exceed 5000 students nationally in 2003.

And maybe this is what prompted some researchers and writers to criticize those universities, as Al-Tier (2005, p. 44) has said: "What happened in Libya is something quite different from what is happening elsewhere in the world. Between day and night some people decided to found a university, and they have not experience and knowledge about working at university. And those universities do not have infrastructure such as headquarters, libraries, laboratory and equipment. And do not have full-time faculty members and administrative staff, also that the number of students enrolled in some of them are very small. It seems that the establishment of private universities has become like a joke."

Furthermore, Alfaidy and Ibrahim (1997, p. 199) have specifically commented on the various shortcomings that were affecting the productivity these universities: "It was noted that some of the new HE institutions have no economic value due to the lack of sufficient equipment and professional human resources, and not to mention the low level of educational attainment of this new faculty. It has also been observed that a large proportion of higher institutions tend to enrol in the social science and humanities, this is despite the fact that the society is badly in need of graduates of science disciplines… as it continues to rely on expatriates both at secondary and postsecondary levels in the areas of education as well as training".

Fundamentally, this focus on the university raises the issue of what is meant by a "university" in Libya? How is it defined and how can it be set up? Does it has degree awarding powers? The Libyan Centre of Ensure Quality and Adoption of Institutions of Higher Education "LCEQAIHE" (2007, p. 7) has defined the university in the guide of quality assurance and accreditation as: "A scientific institution dealing with HE, and scientific research and community service. And with legal personality and independent financial, and provide scientific programmes and research courses are approved and granted bachelor's degree, doctoral and master's through the colleges and various sections".

Having discussed the development of the university sector through an analysis of the establishment of the institutions, the next section will move on to discuss the growth of the number of students enrolled in the Libyan universities. But we note that all statistics on Libyan students and there is no clear information on the numbers of students in general and the numbers of non-Libyan students in particular. This has meant that the gathering and collating the best available data has required

considerable work as these data were not available from a single source. The data collected does not include compiled statistics for the number of students enrolled in Libyan universities in some years because; despite considerable effort and extensive enquiries it was not obtainable when conducting this research. Table 5 shows the collated data on the number of students enrolled in Libyan universities from 1955 to 2006 which has been gathered from 11 separate sources. It should be noted the range of sources the researcher has reservations about the comparability of the data across years, but this is the first time that a continuous year-on-year data set has been compiled for the university sector in Libya.

Table (5)
Enrolment of students in Libyan universities (from 1955 to 2006)

Academic Year	No of Students	Academic Year	No of Students	Academic Year	No of Students
1955-1956(1)	31	**1972-1973**(2)	7100	**1989-1990**(11)	47404
1956-1957(1)	79	**1973-1974**(2)	8200	**1990-1991**(2)	64248
1957-1958(1)	189	**1974-1975**(2)	10100	**1991-1992**(2)	67248
1958-1959(1)	331	**1975-1976**(2)	11100	**1992-1993**(2)	72197
1959-1960(1)	526	**1976-1977**(2)	11100	**1993-1994**(2)	116473
1960-1961(1)	705	**1977-1978**(2)	12100	**1994-1995**(2)	144412
1961-1962(1)	853	**1978-1979**(2)	12000	**1995-1996**(7)	126348
1962-1963(1)	1047	**1979-1980**(2)	12700	**1996-1997**(10)	136274
1963-1964(1)	1196	**1980-1981**(2)	17900	**1997-1998**(11)	*
1964-1965(1)	1436	**1981-1982**(2)	26200	**1998-1999**(4)	165447
1965-1966(1)	1722	**1982-1983**(2)	29900	**1999-2000**(10)	173214
1966-1967(1)	2041	**1983-1984**(8)	35387	**2000-2001**(10)	198521
1967-1968(1)	2242	**1984-1985**(8)	34469	**2001-2002**(8)	171385
1968-1969(1)	2671	**1985-1986**(4)	36600	**2002-2003**(3)	171394
1969-1970(1)	3215	**1986-1987**(8)	38840	**2003-2004**	*
1970-1971(1)	4661	**1987-1988**	*	**2004-2005**(5)	150171
1971-1972(2)	5600	**1988-1989**(6)	269302	**2005-2006**(9)	246000

Sources: *Adapted from (1): Libyan university, 1972. (2): Al-Falah and Salem, 2006, p. 106 and Al-Shakshwky, 2006a, p. 143. (3): GAI, 2003, p. 44. (4): Al-Tier, 2006, p. 42. (5): GAI, 2004, pp. 50-70. (6): Al-Gaddafi, 2001, p. 4. (8): Al-Maqury, 2006, p. 105. (7): GAI, 1998, p. 26. (8) Al-Badri, 1993, p. 127. (9) General People's Committee for HE, 2005, p. 10. (10) GPC "General People's Committee" (2004). (11): Mansour, 2003, p. 76.*

Note: * *Data not available*

Elfenish et al; (1998) have doubted the accuracy of available official statistics about students at the Libyan universities. However, the numbers of university students that are shown in the Table 5, suggest that:

1. That students enrolled at universities were growing steadily, and in the academic year 1988-1989 there were about 269,302 students. Later changes to these numbers show unbalanced change;

2. That increase in the number of students in some years and a sharp drop in other years;

3. That the sharp fall in the number of students at Libyan universities from 269302 students in the academic year 1988-1989 to 26200 students in the academic year 1989-1990 is due to restrictions on the admission of students to study at universities (can go to the university if their rate of graduation is high 2 from 4, and above/ 75% from total rate of graduation).

It is possible to ascribe these growth trends in the number of students enrolled in institutions of HE to several reasons, including:

1. High population growth rate, where the contribution of the high rate of population growth in increasing the number of students at the university.

2. Closure of teacher training colleges prompting the students to demand university education instead.

3. The university system is obligated to provide college education to every secondary school graduate, through free access and open door admission to all colleges of the university.

4. Higher social status for university graduates.

5. The absence of a clear admissions policy at universities relating to the selection procedure for applicants to university learning programmes.

6. Employment policy, which gives access to jobs for university graduates more than others.

With regard to growth of the graduates of Libyan universities Table 6 shows the number of graduates of Libyan universities from 1956 to 2006.

Table (6)
The number of graduates of Libyan universities from 1956 to 2006

Years	Number of graduates	Annual growth rate
1956-1960(1)	136	-
1961-1965(1)	819	98.8%
1966-1970(1)	1953	27.6%
1971-1975(2)	3648	17.4%
1976-1980(2)	9317	31.1%
1981-1985(2)	12863	7.6%
1986-1990(2)	12998	0.21%
1991-1995(2)	50295	57.4%
1996-2000	*	*
2001-2005(3)	148212	*
2006	*	*

Sources: *Adapted from (1): Libyan university, 1972, p.329. (2): Al-Shakshwky, 2006a, p. 145. (3): Al-Maqury, 2006, p.99.*
Note: * *Data not available.*

Fundamentally, there is a contradiction in the numbers of graduates and lack of statistics about university graduates in some years. Nevertheless, the trends observable in the data presented in Table 6 could be summarised as follows:

- The number of university graduates had increased steadily until 1980; and
- The rate of growth in the number of university graduates from 1981 to 1990, decreasing dramatically; and
- Between 1991 and 1995 the number of graduates increased dramatically, up to 50,295 graduate.
- Between 2001 and 2005 the number of university graduates increased, up to 148,212 graduates.
- In 1996-2000 and 2006 there are no statistics on university graduates.

Actually, this discussion of growth of graduate numbers and its evident erratic change over the period concerned suggests the reason for the rise and decline in the number of university graduates may be the result of absence of a clear policy at universities. As Al-Badri (2007, p. 2) has confirmed: “Returning to higher education in our country and despite the proliferation of universities throughout the country, it is still weak in its policies, programmes, output and weak in its input, and this means that the higher education system in Libya lacks diversity”

Beyond this, Mniena (2001), in her study about the effect of structural and administrative changes on higher education policies in Libya, has confirmed that: The frequent and incoherent structural and administrative changes have affected adversely the stability of the sector and its ability to design and implement educational policies in general, and a central admissions policy in particular.

Additionally, she has argued: The individual admission polices practiced by the different colleges at Garyounis University, and the transfer of many students from one college to another, reflected clearly the inability of the Secretariat of Education (Ministry of Education) to implement and enforce its policies on one hand, and divided the central admission policy of its content and importance, on the other hand. (Mniena: 2001)

Apart from this, the Symposium on Higher Education and Development in Libya (SHEDL) (2006, p. 422) has recommended: "Reform and rationalization of the student admission policies at the universities and higher institutes, and linked to the requirements of development and the labour market needs, and admission of students according to their abilities and inclinations".

Under these circumstances the HE system in Libya lacks diversity although the development of the university sector has to some extent at least spread its institutions throughout the country. Equally importantly, the administrative changes have affected adversely the stability of the HE and its ability to design and implement educational policies.

Based on the foregoing discussion it is possible to review the contribution the LHE graduates in the LLM through a review of the educational situation of the Libyan population in the age group 15-64, which represents the economically active proportion of the population, as shown in the Table 7. This Table represents a rare representation of this data in one single Table. The researcher has had to gather and collate these data from a range of publications in order to develop an overview of the evolution of the educational status of the population because this information is not widely available in the form presented below.

Table (7)
Total of Libyan population (15- 64) by educational status from 1954 to 2006

Educational Status	Gender	Census Years					
		1954	1964	1973	1984	1995	2006
Illiterate	Male	222,992	235,679	161,559	143,072	82,114	132,912
	Female	255,237	351,033	366,500	407,726	313,838	349,531
Read only	Male	418	3,612	6,287	6,697	*	11,671
	Female	33	427	1,418	3,443	*	12,137
Read and Write	Male	71,191	110,395	159,066	131,186	119,672	89,845
	Female	3841	11,535	38,742	78,711	126,673	93,144
Primary	Male	*	31,031	78,225	118,744	266,493	234,923
	Female	*	3,413	17,380	62,097	200,500	197,599
Preparatory	Male	*	14,486	33,726	71,905	377,436	536,870
	Female	*	1,429	6,932	31,368	303,377	415,795
Secondary	Male	*	4,431	26,234	87,182	302,524	500,805
	Female	*	294	5148	47,605	218,770	427,022
Above Secondary	Male	*	*	1,284	3	7,751	*
	Female	*	*	76	1	1,898	*
University Degree and Above	Male	*	1,408	6,126	25,109	75,800	172,748
	Female	*	91	433	3,729	28,673	141,341
Not Stated	Male	6,178	106	563	*	169	3,339
	Female	15,527	81	333	*	55	17,665
Total		575,417	769,451	910,032	1,218,578	2,425,743	3,337,347

Source: *Researcher collated the data from raw data published in the LGPC 1954, 1964, 1973, 1984, 1995 and 2006.*
Note: * *Data not available.*

In 1954, there is no university graduate in age group 15-64; this due to the absence of universities in Libya until 1955. Also, prior to independence there was no evidence of sending even senior civil servants overseas for university training. Whereas, in 2006 the proportion of the HE graduates in this category has increased to 9.4%, and male HE graduates 5.2% of the total population in the same age group, also the percentage of female HE graduates 42.04%.

Through an examination of the above figures in the Table 7, was noted that the contribution made by graduates of the HE to the human resources needed by the LM in Libya was very low despite the increase in numbers of HE graduates, which are shown in the Table 6-3, this may because of:

1. A high rate of failure and leakage among university students; and
2. A reduction in the portion of females in the LM despite the high numbers of female students enrolled at the Libyan universities; and

3. Sought overseas employment through migration to other countries, which makes the shortage even more acute; and
4. Weakness of the economic structure, which relies on the public sector for the employment of most university graduates.

In the same way, Al-Maqury (2006) - in his study about the relationship between HE outputs and LM - has noted that the number of university graduates seeking work was very low despite the increase in numbers of university graduates, as Table 8 shown.

Table (8)
Distribution of Libyan seeking work by educational status in 1999

Educational Status	*All seeking work*			
	Male	*Female*	*Total*	*%*
University Degree	7551	7599	15150	15.9
Higher Diploma	3296	2777	6073	6.4
Other seeking work	42327	31603	73930	77.7
Total	53174	41979	95153	100

Source: *Al-Maqury, 2006, p: 99.*

Through an examination of the above figures in the Table 8 one can note that the proportion of work seekers who are university graduates was very low, 15.9%, compared to the proportion of graduates from high technical institutes 6.4%, and others accounting for 77.7% of those seeking work. To be more precise, Al-Maqury (2006) believes that there is an imbalance in the relationship between HE and LM because of the following:

1. The contribution of output of HE to the LM is low: The limited participation of HE graduates in the LM during the past four decades, is clearly illustrated by the fact that their proportion did not exceed 14.8% of the total workforce in the LLM. The same situation is to be found in some other Arab countries, Jerio (2010) - in his study about HE quality standards and indicators in Iraq - has confirmed that: High rates of unemployment among higher education graduates, and that the weak link between higher education and the requirements of the labour market, since education does not produce the required skills needed by the labour market.
2. There is a concentration in the graduate output of HE in the services sector: 85% of the total HE graduates work in the services sector.
3. There is a concentration in the output of HE in the public sector: 74.64% of total HE graduates are working at the public sector.
4. The geographic concentration of the output of HE: most of the workforce of graduates of HE are concentrated in major cities such as Tripoli and Benghazi, because of the high level of services. And about 69.3% of HE graduates are living in Tripoli and Benghazi.
5. There is a failure in the employment of females amongst the HE graduates: Although the females represent about 50.5% of the total number of HE graduates in 2001, they represent only 6.0% of the total workforce.
6. Continued weakness of the LM to absorb the output of HE.

Equally importantly, the country still relies extensively on foreign experts, as Zubi (1992); explicitly comments: Despite the increasing and rapid expansion in the educational system, the rising figures for enrolment and well equipped buildings, the country still suffers from an acute shortage of the well qualified and skilled human resources that should meet the country's socio-economic development and transformation plan and run the increasing number of large industrial establishments in the oil industry, where a large number of foreign personnel still occupy core functions.

If the mission of HE is the preparation of the labour force with the skills and capabilities in a variety of disciplines and its ability to occupy advanced positions in economic activity, the task of the LM lies in its ability to absorb the labour force and provide adequate conditions to maximize the benefit from it in the form of an increase in production and income. In addition, the absorption of labour and efficient development patterns are an important element of strategies to improve human capital development.

Libya has experienced a substantial economic growth rate over the past few decades, which has resulted in a drastic change in the labour force profile. The transformation of the economy has brought about a rapid evolution in the numbers of the national labour force, and that the structure and size of the labour force has changed between economic sectors.

These changes can be discussed in relation to the data presented through Table 9, which shows distribution of the economically active Libyan population between sectors of economic activity from 1954 to 2006.

Table (9)
Economically active Libyan population (15-64) by sectors of economic activity from 1954 to 2006

Sectors Economic Activity	*Gender*	*Census Years*					
		1954	**1964**	**1973**	**1984**	**1995**	**2006**
Agriculture, Forestry, Hunting and Fishing	Male	171676	118814	80832	60619	80381	100,307
	Female	9030	1915	11729	2459	3190	18,980
Mining and Quarrying	Male	393	11468	8008	10320	18447	31,952
	Female	7	52	85	263	678	2157
Manufacturing	Male	13231	17683	11190	28917	63642	43302
	Female	19705	6784	1372	3861	10083	3888
Electricity, Gas, Water and sanitation	Male	780	5314	8100	10051	28530	37,507
	Female	1	83	60	323	1380	2,096
Construction	Male	6859	29032	30223	12703	16075	30,737
	Female	31	157	37	407	612	1,499
Wholesale and retail trade	Male	15720	22891	30910	37330	76102	101,534
	Female	158	188	184	4562	2928	4,261
Transport, Communication and Storage	Male	7380	21120	40897	39481	58842	61,162
	Female	5	98	201	1716	2275	3,373
Financing, Insurance, Real Estate and Business Services	Male	*	*	4797	6879	15655	23,935
	Female	*	*	188	1469	3681	5,636
Public Services	Male	40742	70200	132718	339937	346634	505,900
	Female	225621	4309	12068	68552	147135	343,556
Activities not adequately described	Male	43978	37087	13351	27	4253	9,857
	Female	21025	2464	146	1	233	3,455
Total	Male	300759	333609	361026	546264	708561	946,193
	Female	275583	16050	26070	83613	172195	388,901
	All	576342	349659	387096	629877	880756	1,335,094

Sources: *Researcher collated the data from raw data published in the LGPC 1954, 1964, 1973, 1984, 1995 and 2006.*

Note: * *Data not available.*

Through Table 9 it is possible to see that the public services sector was the largest sector. Where the proportion of workers in this category ranged between 21.31% in 1964 and 64.85% in 1984, including in 1954 this proportion was 46.2% and in 1973 it was 37.4%, in 1995 it was 56.06%. Afterwards in 2006 this proportion increased to 63.63%. And the mining and quarrying sector was the smaller sector - where the proportion of workers in this sector 1954 did not exceed 0.07% of the total. At its highest in 1964 this sector accounted for 3.29%, and in 1973 this proportion was 2.09%. In 1984 this proportion becomes 1.68%, while this proportion was in 1995 about 2.17%. In 2006 this proportion was 2.55% -, in terms of size of force labour, which absorbed.

In the same context, the low participation of women in the labour force should be noted. For instance, in 1954 the proportion of women was 47.8% of the total economically active population, while it had fallen to back 4.6% in 1964. Afterwards in 1973 this proportion increased to 6.7%, and then again increased in 1985 to reach 13.3%. In 1995 women accounted for 19.6%, while in 2006 it rose to reach 29.1%.

While forecasts cannot predict the future precisely, they can signal trends and complement other LM information. In the same context, with no clear long term trend the extent of this variation in ratios from year to year can be ascribed to several factors, including:

- Low rate of illiteracy among males due to continuous improvement in education;
- Increased reliance on the oil industry since 1959, which has led to emerge of new jobs and new skills;
- Volatility in the rates of dependence on foreign labour due to instability in Libyan development plans.

Data contained in Table 10 can point to sectors that may need more attention and highlight sectors where need to know more about change education and training or career paths etc. However, the data contained in Table 10 demonstrates a very important point: it is the size of each sector in economic activity as measured by the size of the labour force in those sectors; this provides a particular view of the LM needs. Furthermore this baseline data and understanding of the structure of the labour force can be fed into the later stages of the project presented in this thesis, in particular the planning and building of scenarios for the Libyan LM that are consistent with the size of each sector and its aims.

Evidently, the population of Libya shares a number of similar characteristics with other Arab oil exporting countries in regards to labour force. These characteristics were summarised as follows by the ILO (1979, p. 17) more than 30 years ago, but still hold true to a large extent:

1. The supply of indigenous labour is unusually small not only because of the smallness of the population, but also, because of the absence of women from the labour force.
2. The youthfulness of the population.
3. The increased number of students in secondary and HE.

Finally, through the analysis of some of the laws and decisions on Libyan education system and LLM, the relationship between the stages of the educational system and the LM in Libya can be identified. This results in a conceptualisation of the Libyan education system consisting of three stages [The basic education, secondary and HE], each stage leading to the next stage or to the LM. With the observation that basic education does not lead to the LM, but leads only to the secondary school, so it can be noted:

1. The basic education (age 6-15) only leads to secondary specialist education or secondary vocational education, so there is no direct relationship between the basic education and the LLM.

2. Secondary vocational (age 16-18) leads to higher institutes of vocational education and/or LLM. Secondary vocational graduates can go to higher institutes of vocational education or work in one of the economic sectors. For example, some of them can work as auto mechanic or electrical technician or technician of refrigeration and conditioning etc.

3. Secondary specialist (age 16-18) leads to university and/or LLM. Secondary specialist graduates can go to university or work in one of the economic sectors. For example, some of them can work as assistant engineer, social Work and laboratory technician etc.

4. Higher institutes of vocational education: higher institutes of vocational graduates should go to LLM, but some of them can go to the university if their graduation grade is high (2 from 4, and above). But they need to study additional courses (Pre-master) in order to join a master's degree.

5. A university degree leads to master's degree and/or LLM. And master's degree leads to doctoral degree and/or LLM. Doctoral degree leads to LLM.

6. Also, can be note that there is two-way relationship between LLM and some stages of the educational system. So that workers can return to the educational system in order to continue in the study or get short or long-term training courses.

This section has discussed the key issues in the context of the research literature available about the development of HE and LM in Libya based on the secondary data available on both sectors, this comprises mainly the statistics for the number of students in universities and graduates, also by data on the educational status of the wider Libyan population, also the available research on the economically active population by sectors of economic activity. In the same context, through an examination of the statistics in the Tables and figures in this section about LHE and LLM, there are three key facts:

1. Although there is a geographical spread of universities throughout the country, the HE system in Libya lacks diversity.

2. That the contribution of HE graduates to the human resources needed by the LM in Libya was very low.

3. That the proportion of women graduates of HE was very low if compared it with the size of females in the age group (15-64)

SECTION FOUR: *General characteristics of LHE and LLM: .....*

These points above have explained the quantitative development of HE and LM in Libya. In order to capture the general characteristics of HE and LM in Libya, an extensive literature survey was conducted to identify existing related literature. Therefore in this part of the research, some previous studies about LHE and LLM are reviewed.

- ***Previous studies about LHE:*** It should be noted that the literature on this specific topic is very limited by comparison with many other countries and so the conceptual foundation for this research is limited. Considerable effort has gone in to making an exhaustive search for literature on this topic both in Libya and internationally. The sparse and limited nature of the literature makes the need for an exploratory study like this all the more urgent. The Table 10 includes a summary of the previous studies that are relevant to the focus of this research.

Table (10)
Summary of previous studies about LHE

Researcher and Date	Main objective	Key findings
Bubtana (1976)	To know the role of the university system in national development of Libya.	The policies of student admission at Libyan Universities are inconsistent with development plans.
Al-Badri (1993)	Evaluate the admission policy at Libyan universities In the light of contemporary trends.	The aims of LHE since the fifties of the twentieth century have revolved around the preparation of teachers and administrative staff to working in the government departments.
Mniena (2001)	To know the effect of structural and administrative changes on the policies of student's admission at Garyounis University.	Those policies of student's admission at Garyounis University, which were applied between 1980 and 1994, are not clear and unstable.
Al-Badri (2003)	To know the reality of the internal efficiency of postgraduate level management education and training at Libyan universities.	Lack of clarity in the philosophy and objectives of postgraduate studies. Also, there is weak relationship with the society problems and aims.
Elzalitni (2008)	Contribute to the body of knowledge about the Public Higher Vocational Education and Training Colleges sector.	There is a substantial mismatch between the outcome of Public Higher Vocational Education and Training Colleges and the exact requirements of the society; most of the suffer from limited human and physical resources, and the unavailability of standard criteria for the establishment and development.
Theeb (2009)	To an analysis of the changes in the LHE institutions management system.	The HE governance needs to find a clear mechanism for the process of evaluating the course of HE institutions and everything related to the role of a university, identifying its strengths and weaknesses and identifying opportunities for development, both at the university level and in HE management and policy-making to enhance the effectiveness of this vital sector in various areas.

***Sources**: Researcher concluded the data from raw data published in the Bubtana (1976), Al-Badri (1993), Mniena; (2001), Al-Badri (2003), Elzalitni (2008) and Theeb (2009).*

Based on the results of the studies mentioned in Table 10, the general characteristics of LHE can be summarised as follows:

1. An absence of scientific planning to satisfy the essential requirements or demands of society for qualified manpower, due to an absence of the overall vision and strategic outlook for the role of university education in the future development and investment of Libyan national resources.

2. No balance in the distribution of students between the departments at universities, due to failure to adopt a well-defined and articulated policy for admission of students at Libyan universities based on scientific standards.

3. Highly centralized management of LHE where the faculties cannot even conduct their own affairs, except through Supreme Council of Universities or the level of university administration, which may delay and hinder the educational process.

4. Haphazard planning and improvisation of the establishment and distribution of universities, due to absence of criteria and systems for assessing the performance of HE institutions.

5. Weakness of practical training during the undergraduate, due to reliance on traditional teaching methods in many disciplines (method of memorization).

6. The lack of good information system at universities and therefore the lack of adequate information for decision-makers and curriculum designers.

7. Absence of the effective role of the faculty staff and the scarcity of scientific research activity due to long teaching hours or of a lack of the potential for scientific research.

As a consequence of these key conclusions of the analysis of the available literature, a comprehensive study of the HE sector in Libya and its links to the country's LM is clearly required. The points above indicate a lack of a coherent planning process or long term strategy for the development of the HE sector and its role in society. One of the key aims of this thesis is to address some of these issues through establishing a baseline understanding of the HE sector in Libya, followed by an exploration of the relationship between the HE sector and the LM sector as well as an exploration of future scenarios for the HE sector.

- ***Previous studies about LLM:*** A literature survey was also conducted to identify existing related literature the LLM, and to gather data and information about the issues associated with the research problem. As in the of the literature on HE in Libya it should be noted that the literature on the Libyan LM is equally sparse and an exhaustive literature search was carried out in Libya and internationally on this topic. Table 11 shows summary of the studies available on the Libyan LM.

Table (11)
Summary of previous studies about LLM

Researcher and Date	*Main objective*	*Key findings*
Vaughan (1968)	To assuming simple linear relationship between non-petroleum sectors and supply of labour.	It was shown, within these limitations that neither the supply of capital, nor the balance of payments appeared to be the active constraints on Libya's growth of non-petroleum sectors. The supply of labour of certain skill levels may pose an active constraint. In view of this, the optimum allocation of labour was determined using only labour skill supplies as constraints.
Mogassbi (1984)	To development perceptions for the HE system and manpower development in Libya.	To conclude the findings it is obvious that the majority of the respondents to the questionnaire showed their agreement that the present university functions and roles are not able to respond to the needs of national manpower, therefore they should be revaluated and reformed.
El-Hawat (2005)	Studying the relationship between the preparation and qualification of human resources and development in the province of Tripoli.	Develop basic principles of human resource development strategy through Improve the quality of education, and awareness of social, cultural and economic, also review of legislation and labour laws.
Al-Maqury (2006)	To know the nature of the relationship between HE and the LM.	Low contribution of the HE output in the LM, and concentration in the services sector.
Al-Shakshwky (2006a)	Analysis of the reality of the labour force in Libya.	Lack of coordination between workforce planning and economic development planning

***Sources**: Researcher concluded the data from raw data published in the Vaughan, (1968), Mogassbi. (1984), El-Hawat, (2005), Al-Maqury, (2006) and Al-Shakshwky, (2006a).*

Based on the results of the studies mentioned In Table 11, the general characteristics of LLM can be summarised as follows:

1. Absence of a clearly defined philosophy and objectives.

2. Chronic mismatch between LHE outcomes and the skills required by the local LLM.
3. Lack of specialization and division of labour within the economic sectors.
4. Low productivity of Libyan labour force.
5. The lack of continuous assessment and follow-up in order to achieve human development.
6. There are no specific criteria for measuring the performance of workers or companies and factories.
7. Weak institutional environment within the public sector.
8. Low contribution of the HE output in the LM, and concentration in the services sector

The points above indicate a lack of policies or long term plans to the development of the LLM and its role in economic-social development.

SECTION FIVE: *Conclusion and Recommendations: .....*

Conclusion: Increase in the proportion of urbanization in Libya, where more than 86% of the population of Libya's 5,298,152 million, according to the 2006 Census are living in cities and urban centres and the population density measurement refers to the existence of an imbalance in population distribution, while the rest of population is distributed in municipalities spaced from each other, which constitutes a demographic imbalance reflected on LHE and LLM in the focus of their services in the areas of population density and need to provide HE services and employment opportunities in communities scattered and distant and sparsely populated. In light of all that has been said about LHE and LLM, a brief summing up of the main findings of this chapter can be summarised as follows:

1. The official statistics indicate a large increase in the number of HE institutions in Libya since independence, but the evidence in the literature suggests that this increase has considerably exceeded the actual needs and demands of the country. There is also evidence to suggest that this increase came at the expense of the quality of the HE provision. This may be partly explained by the evidence that Libyan HE institutions have suffered a lack of physical and human resources.
2. In line with the growth in the number of HE institutions in the country, the data shows that the numbers of students enrolled at universities have grown steadily up to 2006, these growths can be ascribed to high population growth rate as well as the closure of teacher training colleges prompting students to demand university education instead or higher social status for university graduates. Evidence gathered in this research suggests that these trends may also be due to the absence of a clear admissions policy at universities relating to the selection procedure for applicants to university learning programmes and employment policy.
3. The graduates of HE have not contributed a great deal to the human resource of the LM despite the increase in numbers of HE graduates. There is also evidence of a reduction in the share of females in the LM despite the high numbers of female students enrolled at the Libyan universities. This may be explained by social factors imposing expectations on young women to give up work once they get married and begin families.
4. The evidence also suggests that there is weakness in the economic structure, which relies on the public sector for the employment of most university graduates.

5. The general characteristics of LHE as described in the available literature are: Absence of scientific planning to satisfy the essential requirements or demands of society for qualified manpower and haphazard planning and improvisation of the establishment and distribution of universities. Moreover, evidence suggests that there is an imbalance in the distribution of students between the departments at universities, and a weakness of practical training during their undergraduate studies. Furthermore, the sector is characterised in the available literature as lacking a good information system at universities, having an absence of an effective role for faculty staff and a scarcity of scientific research activity. In contrast, the literature suggests that the general characteristics of LLM are: a chronic mismatch between LHE outcomes and the skills required by the local LLM and lack of specialization and division of labour within the economic sectors. In addition, a lack of continuous assessment and follow-up in order to achieve human development and low contribution of the HE output in the LM, and concentration in the services sector.

6. That the lack diversity in the Libyan economic structure has led to the similarity of the situation of the economic sectors at the local and national level, due the proportions of the labour force growing at a similar proportions rate the size and distribution of the labour force between economic sectors; and a low participation of women in the labour force.

***Recommendations*:** In the light of the findings, but taking account of the difficulties encountered in the course of the research, the researcher proposes two sets of recommendations. The first set of recommendations is for future LHE. The second set is directed to the LLM.

1. Recommendations for LHE:

I. The Libyan universities have until now focused their education on the transfer of information more than the practical training, which has led to the inability of students to apply and develop their skills and abilities, in order to develop of appropriate individuals in the right place, to optimize the exploitation of their skills. So, it is recommended that Libyan universities expand the practical training period from a few weeks in the final year to continuous participation throughout the years of study.

II. The Libyan universities should develop their curricula to bridge the gap between skills available and LM demands, through review, rethink and re-orient their policies to facilitate the university-to work transition and to give graduates a good head start in working life.

III. In order to assure a minimum level of quality of HE and to promote decentralization, as well as support development and innovation at Libyan universities, it is recommended that Ministry of Education develop universities accreditation framework through stronger emphasis on performance outcomes, especially student-learning outcomes, in accreditation decisions. To produce a clear portrait of graduates' skills - or labour - of any assessment process must look beyond the quantifiable variables in the HE sector or the LM, because these indices and the criteria used to calculate them provide only a preliminary idea of these skills - the material foundations of skills -. Also, completed levels of HE do not necessarily reflect the true quality of an individual's skills.

IV. Because of the total area of Libya is 1,759,540 Km2 and the number of population is 5,298,152 people, it is very important that the Ministry of Education considering the geographical distribution of universities to be more compatible with the size and distribution of the population in each region. Al-Badri (2006) has argued that the establishment of universities has not been appropriately planned to meet the actual needs of the different regions of the country (See Chapter 3). In addition, Elzalitni (2008, p. 45) believes: "That this number of universities was excessive for a population as small as Libya's (about 5.5

million according to the census in 2006). And educational planners had suggested a ratio of 1 university to 1,000,000 people".

V. Develop clear policies for HE that would raise the economic value of output of HE through raising the level of interest in applied science to take stock of the LM orientation of HE in Libya by concentrating on some aspects such as: strengthening the links between scientific research and LM institutions; and insertion of graduates into the LM.

2. *Recommendations for LLM:*

I. Because of the intensity of labour within the workplace public sector due to the recruitment policies - because of the recruitment policy is based on the absorption of all the graduates -, which may affect the proportion of labour in the total inputs to a productive process and therefore higher production costs. So, it is recommended that the new policy of the Libyan workforce that private sector should appoint Libyan employees, and takes the initiative of selecting their future employees from the HE graduates in order to ensure that graduates are absorbed by this sector, because the public sector cannot do this alone.

II. It is very important that LLM institutions develop training programmes in the workplace to raise the level of performance and productivity.

III. It is very important the Libyan LM institutions should develop the laws that regulate the relationship between workers and employers to develop the ability of employees and initiate the pursuit of personal and institutional development.

IV. Finally, and linked to the previous recommendations, it would be very useful for LLM institutions to allocate part of their budgets for the purposes of research and development, in order to make an appreciable improvement to products or services through knowledge and application of appropriate scientific and technological changes.

REFERENCES: .....

- Al-Badri, Abdulrahim Mohammed (2007). Some problems of higher education policies in Libya *(بعض مشاكل سياسات التعليم العالي في ليبيا)*. (First National Conference for public policies in Libya, Benghazi, University of Garyounis, 11-13 June 2007).

- Al-Badri, Abdulrahim Mohammed. (2006). Problems of Higher Education in Libya *(مشاكل التعليم العالي في ليبيا)* (Symposium Higher Education and Development in Libya, part two, Tripoli): International Centre to Green book Research.

- Al-Badri, Abdulrahim Mohammed. (2003). the reality of the internal efficiency of postgraduate studies management at Libyan universities *(الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية)*, Benghazi, Garyounis University.

- Al-Badri, Abdulrahim Mohammed (1993). An evaluation study of the admission policy in higher education in Libyan Arab Jamahiriya at the light of contemporary trends *(دراسة تقويمية للسياسة القبول في التعليم العالي في الجماهيرية العربية الليبية في ضوء الاتجاهات المعاصرة)* (Research presented as part of the requirements for obtaining a doctorate in education), Cairo, Ain-Shams University.

- Al-Falah, Sava Abd Alreda and Salem, Jalal Al-hady. (2006) Fact of education and relationship with development needs *(واقع التعليم و علاقته بمتطلبات التنمية)* (Symposium Higher Education and Development in Libya, part one, Tripoli): International Centre to Green book Research.

- Alfaidy, M A and Ibrahim, A. M. (1997). Higher education and future challenge in Libya: an analytical and critical prospective (*التعليم العالي وتحديات المستقبل في ليبيا: تحليل نقدي*). Garyounis Scientific Journal, 10 (2-3).

- Al-Gaddafi, Ramadan. (2001). the impact of educational planning on the education output *(تأثير التخطيط التعليمي في مخرجات التعليم)*, The conference academic about youth and development-from 10 to 12 July 2001, Tripoli, Libya.

- Al-Maqury, Ali Ramadan. (2006) Relationship between higher education outputs and labour market "reality and possibilities of development" *(العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الواقع وإمكانيات التطوير)* (Symposium higher education and development in Libya, part two, Tripoli): International Centre to Green book Research.

- Al-Shakshwky, Fahema Al-Hady. (2006a). Higher education outputs and labour market needs of the workforce *(مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة)* (Symposium Higher Education and Development in Libya, part two, Tripoli): International Centre to Green book Research.

- Al-Tier, Mustafa Omar. (2006) The Higher Education and Development in Libya "planning model of multi-twists" *(التعليم العالي والتنمية في ليبيا نموذج التخطيط متعدد الالتواءات)* (Symposium Higher Education and Development in Libya, part two, Tripoli): International Centre to Green book Research.

- Bubtana, Abdulla (1976). A comparative of perception of students, faculty members, administrators and government authorities of the role the university system in national development of Libya, unpublished PhD Dissertation the George Washington University.

- Elfenish, Ahmed, et al, (1998). The Higher Education in Libya "Comparative Study" (*التعليم العالي في ليبيا دراسة مقارنة*) National Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya.

- El-Hawat, Ali Al-Hade (2005). Relationship between the preparation and qualification of human resources and development in the popularity of Tripoli (*العلاقة بين إعداد وتأهيل الموارد البشرية والتنمية في شعبية طرابلس*). (Al-Jameai Journal. general syndic of university staff members, Vo 10, 2005, pp. 19-32).

- Elzalitni, Saad (2008). Vocational education and training programmes in the Libyan higher education sector: an explorative study, unpublished PhD Dissertation University of Salford, Salford, UK.

- GAI (2009). Libyan in Figure (*ليبيا في ارقام*), Tripoli, General Authority for Information.

- GAI (2006). Statistics Book (*الكتاب الاحصائي*), Tripoli, General Authority for Information.

- GAI (2004). Statistics Book (*الكتاب الاحصائي*), Tripoli, General Authority for Information.

- GAI (2003). Statistics Book (*الكتاب الاحصائي*), Tripoli, General Authority for Information.

- GAI (1998). Statistics Book (*الكتاب الاحصائي*), Tripoli, General Authority for Information.

- GPC (2004). Data from the National Centre for Education and Training, and National Centre for Research Training and Educational *(بيانات من المركز الوطني للتعليم والتدريب، والمركز الوطني للبحث والتدريب التربوي)*, Tripoli.

- ILO (1979). Manpower assessment and planning projects in the Arab region: current issues and perspective. Geneva: ILO and UNDP.

- Jerio, Dakil Hassan (2010). Higher education quality standards and indicators. (Journal of the Academy of Iraq, Part 2, Volume 57, 2010).

- LCEQAIHE (2007). Guide of Quality Assurance and Dependence (*دليل ضمان الجودة والاعتماد*), Tripoli, GPCE.

- Libyan university (1972). Guide the Libyan university since its establishment until 1972 (*دليل الجامعة الليبية منذ انشائها حتى 1972*), Libyan university, Benghazi.

- Mansour, Abdul-Qader Mhamed Saleh (2003). University education and its role in the preparation and provision of manpower (*التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير اليد العاملة*), unpublished MA Dissertation the Cairo University.

- Ministry of Economy Trade (1958). General Population Census 1954 (*التعداد العام للسكاني*); Tripoli; Census and Statistical Dept.

- Ministry of Economy Trade (1966). General Population Census 1964 (*التعداد العام للسكاني*); Tripoli; Census and Statistical Dept.

- Ministry of Economy Trade (1979). General Population Census 1973 (التعداد العام للسكاني); Tripoli; Census and Statistical Dept.

- Ministry of Economy Trade (1989). General Population Census 1984 (التعداد العام للسكاني); Tripoli; Census and Statistical Dept.

- Ministry of Economy Trade (1998). General Population Census 1995 (التعداد العام للسكاني); Tripoli; Census and Statistical Dept.

- Ministry of Economy Trade (2008). General Population Census 2006 (التعداد العام للسكاني); Tripoli; Census and Statistical Dept.

- Misrati, A. (1983). Land conversion to urban use: its impact and character in Libya (تحويل الأراضي إلى الاستخدام في المناطق الحضرية: الاثر و الخصائص في ليبيا).

- Mniena, Abeer Ibrahim (2001). The effect of structural and administrative changes on higher education policies in Libya (أثر التغيرات الهيكلية و التنظيمية لقطاع التعليم على تنفيذ و أداء سياسات التعليم العالي في الجماهيرية العربية الليبية) (Case Study of admission at Garyounis University 1980-1994) Unpublished MBA, Garyounis University, Benghazi.

- Mogassbi, Mohamed M (1984). Perception of the Higher Education system and manpower development in Libya, unpublished PhD Dissertation the George Washington University.

- SHEDL "Symposium Higher Education and Development in Libya" 2006 (ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا), part two, International Centre to Green book Research, Tripoli.

- Tavakol M (2007). Higher Education for Development: Special Reference to the Case of Iran (Presented at the Regional Seminar "Competition, Cooperation and Change in the Academic Profession: Shaping Higher Education's Contribution to Knowledge and Research" 18-19 September 2007. Hangzhou, China).

- Theeb, Munir (2009). Development of a Model for Implementation of Strategic Change Management in Libyan Higher Education, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Edinburgh Napier University, for the award of Doctor of Philosophy.

- UN (2000). World population aging, 1950-2050. New York: Population Division, United Nations.

- Vaughan, Roger James (1968). The Nature of constraints on Libyan Economic Development and the Implications for Dual Sector Development Theory, Oxford University.

- Zohry, Ayman G (2002). Demographic Pressures in North Africa: Causes and Consequences, the Euro-African Dialogue: Security Co-operation in Europe and North Africa, Organized by The Royal United Services Institute for Defense Studies (RUSI), London In partnership with The Academy of Graduate Studies, Tripoli, 30 and 31 October 2002.

- Zubi, R, Y. (1992). The important role of manpower planning, education and training in the economic development of Libya. The Journal of Libyan Studies, 23, 107-130.

مجلة المختار للعلوم الإنسانية 24 (1): 132-143، 2014

Research Article

Open Access

مدرسة ألمرية الصوفية (دراسة تحليلية نقدية مقارنة)

خالد العلام[1]*

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/fek0xa88

المستخلص: مدرسة "ألمرية " هي من أهم الاتجاهات الصوفية الإسلامية التي أثرت التجربة الفلسفية الإسلامية. لقد كان لمدرسة ألمرية مفكرون لمعت أسماؤهم في عالم التصوف ارتادوا من خلال أفكارهم التي اتسمت بالعمق الروحي الباطني والفلسفي خضم ذلك البحر الهائج من المعتقدات التي كانت محظورة آنذاك، مشكلين ثورة روحانية لم يخبأ أوراها رغم تسلط بعض الفقهاء والساسة، حيث امتد أثر هذه الأفكار والفلسفات إلى الجانب الاجتماعي، ويقود أصحابها ثورات سياسية اجتماعية في عهد الرابطين والموحدين وهي ما عرف فيما بعد بثورة المريدين والمتصوفة في الأندلس، وقد استمر تأثير هذه المدرسة قرابة القرنين منذ ظهورها.

الكلمات المفتاحية: المدرسة الصوفية، الفلسفة الإسلامية، الجانب الاجتماعي، الثورة الروحاني

Almeria Sufi School (comparative critical analytical study)

Khaled Al-Allam
Department of Philosophy, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: The "Al-Muridiyya" school is one of the most important Islamic Sufi movements that influenced Islamic philosophical experience. The Al-Muridiyya school had influential thinkers in the world of Sufism. Through their profound spiritual, esoteric, and philosophical ideas, they navigated through the turbulent sea of beliefs that were forbidden at the time, forming a spiritual revolution whose waves were not concealed despite the dominance of some jurists and politicians. The impact of these ideas and philosophies extended to the social aspect, leading their proponents to political and social revolutions during the eras of the Al-Rabatayn and Al-Muwahhidin, later known as the revolution of the Muridians and the Sufis in Andalusia. The influence of this school continued for approximately two centuries since its emergence.

Keywords: The Sufi school, Islamic philosophy, the social aspect, the spiritual revolution

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مدخل:

كان من أهم الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع من موضوعات الفلسفة الإسلامية الذي نتناول فيه بالدراسة التحليلية النقدية المقارنة مدرسة " ألمرية " وهي من أهم الاتجاهات الصوفية الإسلامية التي أثرت التجربة الفلسفية الإسلامية قلة البحوث إن لم يكن ندرتها حول هذه المدرسة التي ما فتئت في أمس الحاجة إلى تسليط البحث العلمي الجاد، ولاسيما أنها قد لعبت دوراً جوهرياً في مدى جسور الصلة بين اتجاهات فلسفية وافدة إلى الأفق الفكري المسلم كلامباذ وقلية التي كانت قد راجت في بلاد الأندلس .

وقد اهتم بعض رجالات هذه المدرسة بآرائها اتفاقاً أو اختلافاً كرأيها في المعاد والجواهر الخمسة والعلية والنبوة وخلق العالم، والأفلاطونية التي خالطت تيارات فلسفية صوفية إسلامية كالإشراقية وتيارات فكرية إسلامية كالاعتزال والباطنية والتأويل، والذي تدثرت به الفلسفة في الأندلس يوم كان التفلسف من المحظورات، كذلك العرفان المسلم والذي بدوره ؟؟؟؟ من تجارب جوانيه هرمسية وفارسية وهندية ومسيحية.

لقد كان لمدرسة ألمرية مفكرون لمعت أسماؤهم في عالم التصوف ارتادوا من خلال أفكارهم التي اتسمت بالعمق الروحي الباطني والفلسفي خضم ذلك البحر الهائج من المعتقدات التي كانت محظورة آنذاك، ومن أشهر هؤلاء ابن مسرة الجبلي مؤسس هذه المدرسة، وكذلك تلميذه الرعيني وابن العريف وابن برجان وابن قس وابن عربي وابن سبعين، مشكلين ثورة روحانية لم يخبأ أوراها رغم تسلط بعض الفقهاء والساسة، حيث امتد أثر هذه الأفكار والفلسفات إلى الجانب الاجتماعي، ويقود أصحابها ثورات سياسية اجتماعية في عهد الرابطين والموحدين وهي ما عرف فيما بعد بثورة المريدين والمتصوفة في الأندلس، وقد استمر تأثير هذه المدرسة قرابة القرنين منذ ظهورها.

مؤسس المدرسة وأهم الأفكار التي قامت عليها:

قبل الحديث عن مؤسس هذه المدرسة وأهم الأفكار التي اعتنقها من مشارب عديدة ودعا لها، يجدر بنا أن نسلط قليل من الضوء على الجو الفكري بالأندلس أو وضع الفلسفة هناك، حيث لم يكن بإمكان الفلسفة أن تدخل سافرة الوجه إلى الأندلس الذي سادت فيه سلطة الفقهاء، حيث حازوا على رضا السلطة السياسية هناك، لهذا دخلت الفلسفة الأندلس على عكس ما كان عليه الحال في المشرق الإسلامي في صحبة العلوم التطبيقية والفلك والطب والرياضيات أو تسربت إليه مستترة بستار الاعتزال وبعض المذاهب الباطنية . [1]

وكان نتيجة هذا أن ظهر التصوف الذي يجمع في طياته بعض أفكار الاعتزال وتأثيرات باطنية متعددة مما يخفف من حدة التفلسف العقلي، وقد ظهر التصوف في الأندلس في أوائل القرن الثاني

الهجري/الثامن الميلادي، وكان يعتمد على طرق بعيدة عن أي مغالاة وتعمق فلسفي ولكن خلال القرن الثالث الهجري عرف الاتجاه الصوفي الأندلسي بعض التحول بفعل احتكاك الأندلسيين بالمدارس الشرقية واطلاعهم على آراء مشاهير متصوفة الشرق، ونتيجة لهذا بدأ التصوف يقترب أكثر من الفلسفة؛ إذ شهد أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجريين تطوراً جديداً يجمع بين التأمل العقلي والوجداني، وعلى الرغم من المواقف المتشددة التي أبداها الفقهاء ورجال الحكم تجاه التصوف وأهله، إلا أن القرن الرابع الهجري شهد انطلاقة قوية للاتجاه الصوفي بالأندلس سواء بلونه الشرعي أو السني المعتدل أو من خلال اتجاهه الجديد الذي سيكون محمد بن عبد الله بن مسرة رائده الأبرز، وهو من أهل قرطبة ولد سنة (269 هـ/883م) وتوفي (319هـ/931م)، وهو ابن خمسين سنة. [2]

وكان ذلك بالمرية والتي أصبحت فيما بعد أكبر مركز للتصوف بالأندلس وظهر فيها العديد من كبار المتصوفة من تلاميذ ابن مسرة وأتباعه وتشكل من خلالهم ما يمكن أن يطلق عليه مدرسة ألمرية الصوفية، وقد أسس ابن مسرة مدرسة فلسفية بمكان منعزل يقع بجبال قرطبة ولم يكن قد ناهز الثلاثين إلا قليلاً، وقد عرفت حياته ثلاثة أطوار أساسية، طور التكوين وبداية النضج، ثم طور الرحلة إلى افريقية والمشرق وأخيراً طور الرجوع وتأسيس المدرسة بالأندلس.

وقد درس ابن مسرة إلى جانب تلقيه العلم عن أبيه الدرس على يد بعض الشيوخ مدرسة الحديث الأندلسيين، أما عن تكوينه الفلسفي فلا شك أنه اعتمد على نفسه في البداية فقد استفاد من الكتب التي خلفها والده والذي كان ذا ميول اعتزالية أخذها عن مدرسة البصرة. [3]

وقد استطاع ابن مسرة بعد تعلمه أن يجمع حوله بعض الطلبة والمريدين وأخذ يلقنهم مبادئه الجديدة وأسس لهم جماعة سرية مارست نشاطها بجبل " العروس " حول قرطبة وبسبب غرابة الآراء التي كان ابن مسرة يدعو لها في السر وبسبب تشدد الفقهاء والحكام أمام هذه الأفكار الغريبة اتهم بالزندقة فخرج فاراً وتردد بالمشرق واشتغل بملاقاة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة ثم عاد إلى الأندلس فأظهر نسكاً وورعاً وتبعه بعض الناس وسمعوا منه، ثم ظهر الناس على سوء معتقده، وكان يقول بالاستطاعة ويحرف بالتأويل في كثير من القرآن. [4]

وبذلك دخل طور حياته الثالث والأخير والذي تميز بعمله السري وتكتمه الشديد في تبليغ مذهبه بعد استكمال المدرسة الباطنية الأندلسية، وهكذا انصرف ابن مسرة مرة أخرى إلى الجبل وبنى به مكاناً للعبادة، وصار الناس يوفدون عليه، كما أخذ يقرأ دروسه ويعرض المسائل العويصة بطريقة بارعة وأسلوب بليغ، واستمر ابن مسرة مع جماعته في جو مغلق لا تعرف تفاصيله نظراً لما كان يمارسه هو وأتباعه من تمويه على الناس وعلى الفقهاء خاصة. وقد ألف ابن مسرة بعض الأعمال عرف منها:

(كتاب التبصرة)، و(كتاب الحروف)، و(كتاب توحيد الموقنين)، وهي الكتب التي تناول فيها مذهبه الفلسفي الصوفي . [5]

أما عن آراء ابن مسرة الفلسفية والصوفية فيمكن القول أن مذهبه قد تشكل من خلال ثلاثة روافد أساسية: الرافد الصوفي والرافد الاعتزالي والرافد الفلسفي الغنوصي، واستطاع ابن مسرة أن يجمع بين طيات فلسفته عناصر ثلاثة جوهرية استوعبتها بتجربته الصوفية الفلسفية فأثرتها ومنحتها طابعها الخاص بها.

وفيما يخص الجانب **الصوفي** أكد ابن الفرضي أن ابن مسرة كان يدعي التكلم عن تصحيح الأعمال ومحاسبة النفوس على حقيقة الصدق على نحو من كلام ذي النون الاخميمي وأبي يعقوب النهر جوري[6]، ويؤكد ابن عربي أن ابن مسرة كان من أكبر أهل الطريق علماً وكشفاً [7]، ولاشك أن هذه الشهادات التي أصدرها المؤرخون والمفكرون الأندلسيون تثبت أن الرجل كان صوفياً مغرقاً في التصوف، غير أن هذه الشهادات تشير إلى أن تصوفه كان تصوفاً غريباً عن المجتمع الأندلسي، تصوف طغى عليه الإشراق والرمز والغلو، وهذا جعل أغلب من ترجموا له يستعيذون بالله من كلامه.

أما عن آرائه **الاعتزالية** متمثل في موقفه من القضايا وفي قوله بالاستطاعة وتبني التأويل في كثير من آيات القرآن، كما قد أسلفنا بحسب كلام الفرضي، ويقول ابن حزم: كان محمد من عبد الله بن مسرة الأندلسي يوافق المعتزلة في القدرة ويقول عنه أيضاً بأنه كان يرى " أن علم الله تعالى هو غيره وهو محدث مخلوق " .[8] وهذه الشهادات تكفي للتأكيد على ميول ابن مرة الاعتزالية التي أشرنا إليها سابقاً، حيث ورثها عن أبيه وتلقى بعضها عند زيارته للمشرق. **العنصر الفلسفي (الأمباذ وقلية) :**

أما الجانب الأهم في فكر وعقيدة ابن مسرة فيبقى الجانب الفلسفي أو الباطني الغنوصي، حيث كان ابن مسرة كما يصفه كل الذين أرضوا له ولمدرسته كابن حزم والشهرستاني وابن الفرضي والقفطي وصاعد الأندلسي كلفاً بآراء أمباذ وقلية في النبوة والميعاد وصفات الله تعالى. فهذه الشهادة من أندلسي قريب العهد من ابن مسرة وعالم بالفلسفة متعمق فيها يؤكد أن ابن مسرة كان من المعتنقين للأفكار أمباذ وقلية المخولة وغير المخولة، وللتدليل على ذلك يقدم صاعد دليلاً من كلامه؛ إذ يرى أن ابن مسرة " كان أول من ذهب إلى الجمع بين معاني صفات الله تعالى وأنها كلها تؤدي شيء واحد، وأنه وإن وصفه بالعلم والجودة والقدرة فليس هو ذا معان متميزة تختص بهذه الأسماء المختلفة، بل هو الواحد بالحقيقة الذي لا يتكثر بوجه أصلاً، بخلاف سائر الموجودات، فإن الوحدانيات العالمية معرضة للتكثير إما بأجزائها وإما بمعانيها وإما بنظائرها، وذات الباري متعالية عن هذا كله [9].

وأمباذوقليس كما يروي لنا الشهرستاني، يرى أنه فوق هذا العالم الطبيعي عالماً روحانياً نورانياً لا يدرك العقل حسنه وبهاءه وأن النفس الأزلية تشتاق إليه، لقد أبدعت المحبة هذا العالم فهي تبدع الجواهر

الروحانية البسيطة، وإذا كان الشهرستاني يسوي ما بين المحبة والغلبة في الأهمية، فهما كما يذكر: صنعتان أو صورتان للعنصر وقد أبدعا جميع الموجودات الروحانية فانطبعت على المحبة الخالصة والموجودات الجسمانية على الغلبة [10] . إنه نظام متكامل لحركة الكون وهذا هو لب التجربة الصوفية التي كلف بها ابن مسرة في فلسفة الفيلسوف اليوناني الذي لا نستبعد أن يكون ضمن أولئك المتألهين الذي أشار إليهم الإمام الغزالي فهو يرى أن عموم الفلاسفة قد أخذوا من كتب الله تعالى المنزلة على أنبيائه وجربوها بكلامهم توسلاً بالتجمل بها كما يقول : " إلى ترويج باطلهم "[11] . والتي نقاها ابن مسرة من مصطلحها الأرسطي في الكون والفساد لتكسبها بعداً روحانياً تدثر بعباءة الأفلاطونية الحديثة؛ إذ أن المحبة والغلبة اللتان تحركان الأجسام الروحانية والجسمانية مبدآن يحاكيان العقل الأول (الأفلاطوني)، وكذلك نجد تشابها بين ابن مسرة وأمباذ وقلية في أن النبوة ثمرة الصراع بين القوة المتضادة، ذلك أنه لما اتجهت الأجزاء الفانية المركبة إلى اللذات الحسية ونسيت عالمها الروحاني الجمالي المثالي أهبطت إليها جزءاً من أجزائها وهو أزكى وألطف وأشرف من هاتين النفسين البهيمية والنباتية، ومن تلك النفوس المغترة بها، فيكسر النفسين عن تمردهما، ويحبب إلى النفوس المغترة عالمها ويذكرها بما نسيت ويعلمها ما جهلت ... وذلك الجزء الشريف هو النبي المبعوث في كل دور من الأدوار، فيجري على سنن العقل والعنصر الأول من رعاية المحبة والغلبة فتتألف بعض النفوس بالحكمة والموعظة الحسنة، ويشدد على بعضها بالقهر والغلبة.

ويقوم مذهب أمباذوقليس وابن مسرة من بعده على أفكار (أفلوطين)، و(فرفريوس الصدري)، والجانب الجديد فيها أنها أبرزت نظرية موجودة في التاسوعات تقول بجود مادة روحانية يشترك فيها جميع الكائنات عدا الذات الإلهية، واعتبرت هذه المادة أول صورة برزت للعالم العقلي الذي يتألف مع الجواهر الخمسة الروحانية وقد دافع ابن مسرة عن هذا المذهب تحت ستار إسلامي من آراء المعتزلة والباطنية. [12] ومعلوم أن فكرة الجواهر الخمسة انتشرت في كتب الصوفية والباطنيين وفي أدبيات الشيعة الإسماعيلية، وإن كانت بتأويلات وتخريجات مختلفة، وقد انتشرت فكرة القدماء الخمسة في الدوائر الفلسفية في العالم الإسلامي، حيث ألف الكندي رسائل في الجواهر الخمسة، وأخذ بها أبوبكر الرازي الذي انتشر فكره في الأندلس، وكذلك أخذ برأي الإسماعيلية فيها وزعم أن الجواهر هي الروح والنفس.

وهكذا يتداخل الفكر الباطني والصوفي والشيعي في فلسفة ابن مسرة وتظهر عنده نظرية الأدوار التي صارت من علامات الفكر الباطني الإسماعيلي، ودليل ذلك ما نقل عن تلاميذه من آراء تتطابق وهذه المضامين الباطنية تؤكد أنه كان من المعتقدين بها. أما المعاد فهو في نظر ابن مسرة روحي، حيث أن النفس أو الروح تتعلق وتستغيث بالنفس الكلية فتتضرع النفس إلى العقل ويتضرع العقل إلى

النفس وتنسج النفس على هذا العالم بكل نورها فتستضيء النفس وتشرق الأرض بنورها حتى تعاين الجزئيات فتتخلص من الشبكة فتتصل بكلياتها وتستقر في عالمها مسرورة محبورة. [13]

إن هذا الرأي المنسوب إلى أمباذ وقليس يضعنا أمام أساسية هي أن الفكر المسري تغذى بالفلسفات الباطنية والإشراقية وموروثات الفكر القديم جملة وتفصيلاً، لأن التيارات الفكرية في العصر الهيلنستي كانت تعرف تداخلاً واضحاً.

لقد شكلت هذه الآراء المسرية حدثاً خطيراً في الفكر والعقيدة الأندلسيين، وهذا ما دفع العلماء والفقهاء إلى الرد عليها واعتبارها بدعاً ووساوس جديدة، كما أصدر الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر منشوراً سنة (340 هـ) يحرم هذه الحركة ويتوعد بالعقاب كل منتحليها.

وكان لهذه المدرسة أثرها السلبي على حركة العلوم الفلسفية في الأندلس، وحيث اعتبر أن كل من يتعاطى الفلسفة متهماً بالكفر والإلحاد، ومنذ ذلك أصبحت الفلسفة تذكر ضمن الاتجاهات العقلية كنزعة غريبة عن الدين ومناهضة له ويعد عزل ابن مسرة من المجتمع عزلاً للدراسات الفلسفية نفسها عن الناس بتلك الديار، ومن هنا كان نتيجة ذلك أن ظل عدد الذين تعمقوا في دراسة الفلسفة من المسلمين قليلاً جداً، ولم يقم بينهم أساتذة تلتف حولهم طائفة كبيرة من الطلبة وكان يندر أن تقام المدارس العلمية التي تدور فيها مناقشات في مواضيع فلسفية، وكان على المفكر المشتغل بها أن يشعر بوحشة ووحدة كبيرة. [15]

ولهذا كان المشتغلون بالفلسفة والمهتمين به يلاقون عنتاً وصعوبة، يصف لنا ذلك المقري بقوله: كل العلوم لها عندهم حظ إلا الفلسفة والتنجيم، فإن لهما حظاً عظيماً عند خواصهم، ولا يتظاهر بهما خوف العامة، فإنه كلما قيل فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت عليه العامة اسم زنديق، وقيدت عليه أنفاسه، فإن زل في شبهة رجموه بالحجارة أو أحرقوه قبل أن يصل أمره إلى السلطان كثيراً ما يأمر ملوكهم بإحراق كتبه إن وجدت. [16]

ومع ذلك ومع كل الاحتياطات التي اتخذها الفقهاء والحكام لمحاصرة ومحاربة الفكر المسري، إلا أن هذا المذهب تقرر وصار له تلاميذ وأتباع جدد منهم من درس على ابن مسره نفسه، وقد ظلت آراء مدرسة ابن مسره الباطنية باقية ملموسة زمناً طويلاً وأصبحت ألمرية مركز الصوفية بالأندلس.

مفكرو مدرسة ألمرية :

أشرنا منذ قليل إلى أنه على الرغم من التضييق على ابن مسرة إلا أن هذه المدرسة استطاعت أن تستمر ويكون لها إتباع ويظهر فيها مفكرون ومتصوفة لا يقلون شأناً عن مؤسسي هذه المدرسة أضافوا إضافات جديدة أسهمت في بقاء هذه المدرسة، وعلى العموم فإن أشهر تلاميذ ابن مسرة هو

إسماعيل بن عبد الله الرعيني عاش أواخر القرن الرابع الهجري في ألمرية، وكان أهل بيته كلهم مسريين وقد عمل الرعيني على إدخال بعض التعديلات والإضافات على المذهب، ويحدثنا ابن حزم عن الرعيني وفكره فيقول : كان من المجتهدين في العبادة المنقطعين في الزهد، وأدركته إلا أني لم ألقه، ثم أحدث أقوالاً شنيعة منها: أن الأجساد لا تبعث أبداً وإنما تبعث الأرواح، وأنه كان يقول: إن العالم لا يفنى أبداً بل هكذا يكون الأمر بلا نهاية كما كان يقول: أن العرش هو المدبر للعالم وأن الله تعالى أجل من أن يوصف بفعل شيء أصلاً . [17]

وقد ادعى الإمامة وأحاط نفسه بالإجلال والتوقير، وألزم أتباعه بإعطائه زكاة أموالهم، كما كفر خصومه وأباح أموالهم، غير أن الطابع الأمباذوقلي الفلسفي واضح في مواقفه التي جمعته مع أستاذة ابن مسرة، حيث يجمعهما القول بقدم العالم وخلود الروح وتعالي الذات الإلهية عن الوصف أو الفعل، ويتفقان في ادعاء أن النبوة من المكتسبات وهذه الآراء هي من مبادئ الأمباذوقلية. [18]

بعد الرعيني سطع نجم صوفي آخر من صوفية الأندلس هو أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن العريف من ألمرية توفي سنة (537هـ/ 1142م)، وقد كان من المشتغلين بالعلم المعتنين بالقراءات وجمع الروايات متعمقاً في العبادة والزهد، وله في التصوف كتاب (محاسن المجالس) وكان أهل الزهد يقصدونه فيحمدون صحبته، وقد وشى به عند السلطان فأمر بإبعاده إلى مراكش . [19]

أما بالنسبة لتصوف ابن العريف فإن المؤشرات الكثيرة توحي بأنه كان من تلاميذ المدرسة المسرية، وقد اعترف ابن عربي الحاتمي بأن ابن العريف هو أحد شيوخه، وعنه وبواسطته تلقى مبادئ المدرسة المسرية، وقد تخرج على يد ابن العريف رعيل صوفية الأندلس الباطنيين وعلى رأسهم أبوبكر الميورقي وابن برجان.

وبالانتقال إلى شخصية أخرى كانت محطة بارزة في محطات المدرسة المسرية الأندلسية ألا وهو ابن برجان وهو عبد السلام بن عبد الرحمن الاشبيلي، ويبدو أن تصوفه كان ينحو منحى باطنياً، ولا شك أن تأثره بالثقافة الفلسفية الإشراقية التي كانت سائدة في بيئته ولاسيما ما يتعلق منها بفلسفة ابن مسرة وتلميذه الرعيني كان كبيراً وعميقاً، ويذهب بعض الباحثين اعتماداً على أقوال ابن تيمية وابن الجوزي أن برجان تأثر في تصوفه بالمدرسة (السالمية) نسبة إلى أبي عبد الله محمد بن محمد بن سالم البصري توفي (297هـ / 909م) ، وهو مذهب صوفي يعتقد بالخلق المستمر ، فالله خالق في كل آن، ويفعل في كل شيء بحركة وسكون، وفعله القديم يجعله متجلياً في كل مكان، وقد انتهى الأمر بالسالمية إلى القول بالاتحاد وأعلنوا الاتحاد الصوفي الذي يدركه المتصوف، وبهذا اتفقوا مع (الحلاج) وأيدوه واخذوا برأيه في الكثير من مواقفهم . [20]

ويؤكد أحد الباحثين تأثر ابن مسرة شيخ ابن برجان وصاحب المدرسة الباطنية الأندلسية بالحلاج، وهذا يعني أن الفكر المسري الذي انتهى إلى ابن برجان ومن جاء بعده من الإشراقيين ظل يقتبس من مشكاة الغنوص والهرمسية والأفلاطونية المحدثة والفكر الإسماعيلي الباطني، بحيث اختلطت فيه الفلسفات الشرقية الإشراقية، وصار من الصعب التمييز بين ما هو أصيل فيه وما هو دخيل، وقد انتهى الأمر بابن برجان بسبب أفكاره أن أبعد إلى مراكش وبها توفي.

ومن ضمن أتباع المدرسة الإشراقية نجد صوفياً آخر واجه المرابطين وإن كان بصورة أشد صرامة، حيث أعلن عليهم تمرداً خطيراً، وشق عليهم عصا الطاعة ببلاد الأندلس، وأقلق السلطة السياسة مدة غير قصيرة، ذلك هو الصوفي الكبير زعيم " ثورة المريدين " أبو القاسم أحمد الحسين بن قسي الشلبي توفي سنة (546هـ/1151م) . وقد عرف ابن قسي الذي كان في الأصل أحد موظفي الدولة بالزهد والورع والعبادة وجمع حوله عدداً كبيراً من المريدين، وادعى الهداية وتسمى " بالإمام " فطردته الدولة ولكنه اختبأ واندفع أصحابه إلى مهاجمة غرب الأندلس واستولوا على بعض المناطق لمدة طويلة قبل أن ينهزموا أمام قوة الدولة، ثم عاد إلى شلب ولم يطل به الأمر كثيراً ، حيث قتل من طرف الأهالي.

وقد ألف ابن قسي كتاباً في التصوف هو" خلع النعلين في الوصول إلى حضرة الجمعين " ، وقد قام تلميذه ابن عربي بشرح هذا الكتاب ويبدو بجلاء أن فكر الرجل وعقيدته كانا يملين إلى القول بآراء المدرسة الباطنية المسرية، تلك الآراء أعني الآراء التي تبين أنها عرفت مزيد من النضج والتعمق مع الرعيني وابن العريف وابن برجان . [22]

وقد كان ابن قسي بداية أمره على سنن الجمهور ثم نزع عن ذلك وأقبل على التصوف واقتفى سبيلهم في تحريف النصوص وتأويل الظاهر، ثم رحل إلى أن العريف بألمرية وأقام عنده وكثر أتباعه . يقول عنه المراكشي " كان في أول أمره يدعي الولاية وكان صاحب حيل ورب شعبذه، وكان مع هذا يتعاطى صنعة البيان وينتحل طريق البلاغة ثم ادعى الهداية ". [23]

إن هذه الشواهد المتمثلة في إثبات ادعاء ابن قسي الهداية والقول بالإمامة، وتأليفه كتاب " خلع النعلين " الذي شرحه الصوفي الكبير ابن عربي، كل ذلك يؤكد أن ابن قسي كان أحد أتباع المدرسة المسرية بامتياز وأنه ربط حلقات هذه المدرسة وكان واسطة وقنطرة نقلت أفكار ابن مسره إلى الأجيال اللاحقة التي مثلت مدرسة ألمرية التي كانت أيام ازدهارها مدرسة صوفية باطنية خصوصاً عندما سطع نجم ابن العريف الذي قاد تياراً صوفياً باطنياً كان امتداداً لمدرسة ابن مسره القرطبي ومرجعاً روحياً لطريقة المريدين من الذين اشتهروا بثورتهم ضد الدولة بزعامة ابن قسي أحد تلاميذ ابن العريف.

ومن أبرز أتباع هذه المدرسة إن لم يكن أشهرهم الصوفي الكبير " محي الدين ابن عربي " الشيخ الأكبر الذي ولد في مرسية بالأندلس سنة (560هـ/1165م) ، ويمكن أن نضعه على قمة هرم المدرسة

الصوفية الفلسفية. وقد درس ابن عربي العلوم الشرعية في عصره قبل أن ينقطع للدراسات الفلسفية، ويؤكد بعض الباحثين أنه كان يتردد سراً على إحدى مدارس الأندلس التي كانت تدرس سراً مذهب الأمباذ وقليه المحدثة المفعمة بالرموز والتأويلات، وكانت هذه المدرسة هي الوحيدة التي تدرس لتلاميذها المبادئ الخفية والتعاليم الرمزية من عهد ابن مسرة. [24] وقد رحل ابن عربي إلى المشرق ومر على مصر وأقام بالحجاز ودخل بغداد والموصل وبلاد الروم ومات بدمشق سنة (638هـ/1240م)، وقد خلف مؤلفات كثيرة أشهرها (الفتوحات المكية) و(فصوص الحكم) و(المعارف الإلهية) وغيرها .

وقد تميز ابن عربي بفكر صوفي يمزج بين معتقدات وفلسفات مختلفة متضاربة، لقد ذهب ابن عربي إلى أن طريق المعرفة الأقوم هو طريق الصوفية الأخيار، طريق الرياضات والمجاهدات، لأن العقل يؤدي إلى الشك في الحقائق، والذي يطمئننا إلى عدم الوقوع في هذا المنزلق الخطير هو الاتصال المباشر بالله تعالى واستمرار المعرفة الكاملة منه، ولذلك كان الصوفية هم المختصين بالمعرفة الإلهية بما وهبهم الله من منح وأسرار في خلقه وفهمهم من معاني كتابه وإشارات خطابه . [25]

ويرى ابن عربي أن للقرآن ظاهراً وباطناً، ظاهر تعم معرفته الآفاق، لأنه موجه لعموم الناس، أما الباطن فهو الذي خصّ به المتصوفة وحدهم يلقيه الله في أنفسهم بالكشف. إن ابن عربي يؤكد أن المعرفة أساسها القلب وليس العقل، لأن العقل لا يعطي يقيناً، لأنه يوّلد متناقضات " فأصحاب العقول ما اجتمعوا على شيء " ، ومن المحال على العارف بمرتبة العقل والفكر أن يسكن أو يستريح، ولاسيما في معرفة الله تعالى .(26)

وبناءً على ذلك يعتبر ابن عربي كتاباته وشروحه الدينية صادرة عن النور الإلهي الذي خصه الله به، وعلى أساس الجمع بين آراء أرسطو وآراء الأفلاطونية المحدثة يقسم ابن عربي العلم إلى أقسام ثلاثة: علم العقل وهو بالنظر والدليل، وعلم الأصول وهو بالذوق، وعلم الأسرار وهو فوق طور العقل وهو علم نفثه روح القدس في الروح يختص به النبي والولي. [27]

أما مذهب ابن عربي الذي أقيم على دعائم ذوقية وانطوى على كثير من المعاني الفلسفية والذي أغضب عليه الفقهاء وحتى الأحوال من الصوفية السنة فهو مذهبه في (وحدة الوجود)، حيث ذهب إلى أن الوجود كله واحد، أما ما يظن أنه فرق بين الوجودين فأمر يقضي به الحس والظاهر، والعقل القاصر عن إدراك الحقيقة على ما هي عليه في ذاتها من وحدة ذاتية تجتمع فيها الأشياء جميعاً، ولذلك يقول في شطحاته " سبحانه من خلق الأشياء وهو عينها " . [28]

وانطلاقاً من هذه النظرية فإن الإنسان الكامل عند ابن عربي هو الكون الجامع فلما شاء الله أن يرى عينه في كون جامع يحصر الأمر كله ويظهر به سره ظهر الإنسان الكامل الذي هو عين جلاء مرآة العالم، كذلك نجد عند ابن عربي ما يعرف بوحدة الدين، حيث يرى أن الأديان تكون وحدة واحدة

ويسميها دين الحب، فقلب العارف يتسع لكل هذه الصور من العبادات والشعائر ويؤكد بكل هذه المعتقدات، لأنه يعرف الأصل الوجودي الذي تستند إليه جميعاً، وقد لخص ابن عربي هذه الفكرة في أبيات من الشعر تقول:

لقد صار قلبي قابلاً كل صورة فمرعى لغزلان ودير لرهبان

وبيت لأوثان وكعبة طائف وألواح توراة ومصحف قرآن

أدين بدين الحب أني توجهت ركائبه فالحب ديني وإيماني

إن الأصل الذي تستند إليه كل الأديان والمعتقدات هو أصل العلاقة بين الحق الخالق والخلق المخلوق وهي علاقة الحب، هكذا يتصور ابن عربي الحقيقة . [29]

ولابن عربي آراء وأفكار كثيرة وعميقة لا يسع المجال لذكرها جميعاً غير أنه يمكن القول إن أبي عربي يعد من أهم رجال مدرسة ألمرية الصوفية، بل يعد قامة من قامات الفكر الإسلامي في مجالات عديدة من فقه ولاهوت وفلسفة وتصوف، ومن ناحية أخرى يمثل ابن عربي همزة الوصل بين التراث الإسلامي السابق عليه وتأثيره هو في التالي عليه، ومن هذه الزاوية يمكن النظر لتراث ابن عربي بوصفه تواصلاً حياً خلاقاً مع التراث العالمي الذي كان معروفاً ومتداولاً في عصره سواء أكان تراثا مسيحياً أم يهودياً، أو كان تراثاً فلسفياً فكرياً.

بعد هذه الوقفة مع ابن عربي نجد أن المد الصوفي الباطني قد تواصل في صوفي آخر هو ابن سبعين (أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن النصر العكي المرسي، توفي سنة (669هـ/ 1270م) ، نشأ في بيت جاه ومركز وسلطة ودرس علوم الظاهر قبل أن يتفرغ للفلسفة والتصوف وانتقل إلى سبته وبها اجتمع عليه جماعة من الصوفية والزهاد الذين كانوا يشاركونه في كثير من اعتقاداته، ثم مضى بمريدية يسعون في البلاد لابسين ألبسة صوفية، إلا أن حفيظة الفقهاء ثارت ضدهم وحاربوهم وضيقوا عليهم وعندما قوى الضغط عليهم فر ابن سبعين بنفس الطريقة التي فر بها ابن عربي وهاجر إلى المشرق فحج وجاور مكة واتصل بحاكمها ووجد عنده من القبول ما لم يجده عند أهل المغرب وذاع صيته واشتهر ذكره وقويت جماعته، مما جعل الإمبراطور فردريك الثاني ملك صقلية يستفتيه في كثير من القضايا الفلسفية وكان ابن سبعين يقدم له أجوبة متميزة، وقد جمعت في كتاب عرف باسم (الأجوبة على المسائل الصقلية) . [30]

واستمد ابن سبعين فلسفته من أسطور وأفلاطون كما أخذ عن اليونان آراءهم في الكون والأفلاك السماوية، وقد عرف الفلسفات الشرقية القديمة كالهرمسية والفارسية والهندية، ونهل من فلسفة الفارابي

وابن سينا، كما أنه كان خبيراً بآراء إخوان الصفا ورسائلهم، ورغم انتقاده ابن مسرة ومدرسته كما انتقد ابن عربي، إلا أنه استفاد كثيراً من آرائهما ونسج على منوالها في كثير من آرائه ونظرياته. [31]

وأهم ما ورد في فلسفة ابن سبعين هو نظريته في (الوحدة المطلقة) وتقوم الفكرة المحورية لهذه الوحدة عنده على أن الوجود واحد وهو وجود الله فقط، أما سائر الموجودات الأخرى فوجودها عين وجود الواحد من غير زيادة عليه بوجه من الوجوه، والوجود بذلك في حقيقته واحد ثابت.

إن الوجود المطلق لله تعالى هو أصل الكائنات أولاً وأبداً، وهو وجود روحاني أما الوجود المادي، فيعود إلى الوجود المطلق، ويشبه ابن سبعين الوجود أحياناً بالدائرة ومحيطها، فالمحيط هو الوجود المطلق الواسع، والحق أنه يرى أن الوجود واحد لا اثنينية فيه. [32]

والآن يمكن القول لقد تواصل المد الصوفي الباطني بعد ابن عربي بالأندلس في شخص ابن سبعين ومدرسته، وعرف هذا الاتجاه مزيداً من الإغراق في الباطن واستمرار استلهام للإشراق والقول بالكشف وإعلان وحدة الوجود المطلقة.

وختاماً نقول : لقد تتبعنا في الصفحات السابقة مدرسة ألمرية منذ بداياتها مع ابن مسرة سجلنا فيها ظهور الأفكار الأمباذوقلية والأفلاطونية المحدثة وعقائد الإسماعيلية ونظريات الغنوص المنسوب إلى هذه المدرسة الإشراقية الأندلسية، ووقفنا مع أتباع هذه المدرسة التي تقوت مع الرعيني وتوسعت مع ابن برجان وابن قسي وصولاً إلى ابن عربي وابن سبعين، كما تبين لنا أن هذه المدرسة قد اتخذت طابعاً عقدياً غريباً أحياناً عن روح الفكر الديني الإسلامي السائد في المغرب كله .

ومن هنا كان طبيعياً أن تلقى المواجهة والتكفير والاضطهاد من طرف الفقهاء والحكام، لذلك اضطر العديد من أصحابها إلى الهجرة أو الإبعاد، ومع ذلك فلا يسعنا إلا أن نسجل بأن هذه المدرسة قد أثرت تأثيراً كبيراً في بعض العلماء وكثير من العامة، وأثرت حتى في الأقليات اليهودية والمسيحية ببلاد المغرب والأندلس.

الهوامش:

1. انخل بالنثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، ص225.
2. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة، 1966، ص40.
3. المرجع السابق، ص41.
4. المرجع السابق، ص40.
5. جمال علال البختي: الحضور الصوفي في الأندلس والمغرب، مطبعة الخليج العربي، 2003، ص20.
6. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ص42.

7. ابن عربي: الفتوحات المكية، دار صادر، بيروت، المجلد الأول، ص174.
8. ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، دار الجيل، بيروت، 5 / 65.
9. صاعد الأندلس: طبقات الأمم، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف، ص33.
10. الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز الوكيل، دار الفكر، بيروت، ص323.
11. أبو حامد الغزالي: المنقذ من الضلال، دار العلم للملايين، ص109.
12. انخل بالنثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص330.
13. الشهرستاني: الملل والنحل، ص327.
14. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1987، ص158.
15. محمد إبراهيم الفيومي: ابن باجة وفلسفة الاغتراب، دار الجيل، بيروت، 1988، ص23.
16. المقري: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988، جـ1، ص221.
17. ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ص138.
18. جمال علال البختي: الحضور الصوفي في الأندلس والمغرب، ص30.
19. ابن خلكان: وفيات الأعيان، دار صادر، بيروت، ص168.
20. جمال علال البختي: الحضور الصوفي في الأندلس، ص32.
21. سالم يفوت: ابن حزم والفكر الفلسفي في الأندلس، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1986، ص284.
22. جمال علال البختي: الحضور الصوفي في الأندلس، ص35.
23. عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان، ط السابعة، دار الكتاب، المغرب، 1978، ص309.
24. محمد غلاب: المعرفة عند محي الدين بن عربي، الهيئة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، 1969، ص185.
25. جمال علال البختي: الحضور الصوفي في الأندلس، ص37.
26. ابن عربي: رسائل ابن عربي، حيدر آباد، جـ1، 1998، ص11.
27. بالنثيا: تاريخ الفكر الأندلس، ص384 – 385.
28. محمد مصطفى حلمي: الحياة الروحية في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، ص83.
29. نصر حامد أبو زيد: هكذا تكلم ابن عربي، الهيئة المصرية للكتاب، 2002، ص15.
30. انخل بالنثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص388– 389.
31. محمد مصطفى حلمي، الحياة الروحية في الإسلام، ص 187.
32. جمال علال البختي: الحضور الصوفي في الأندلس، ص42